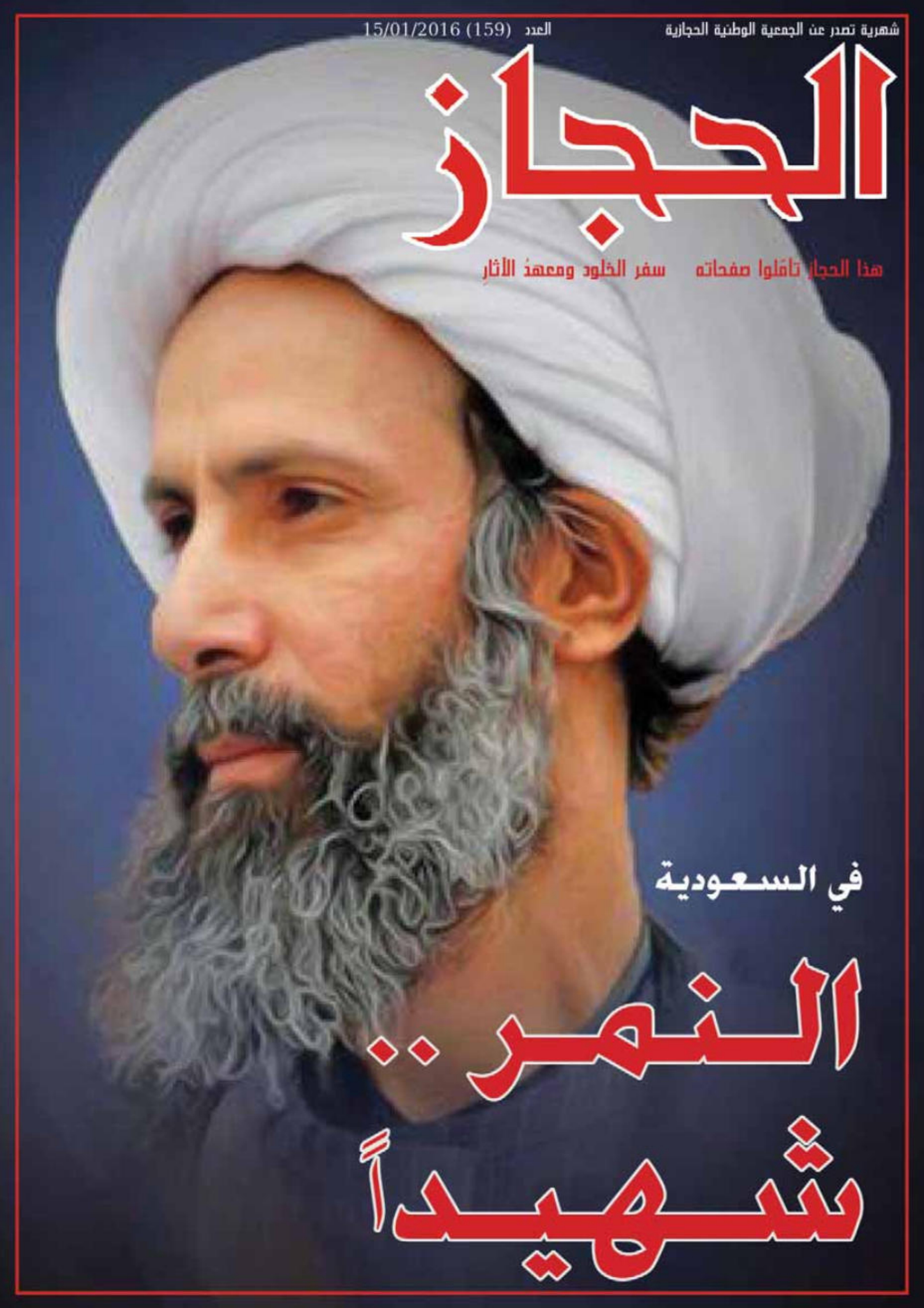


شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية الحجازية
العدد (159) 15/01/2016
الحجاز
هذا الحجاز تأمّلوا صفحاته سفر الخلود ومعهدُ الآثارِ
في السعودية
النمر.. شهيداً

هذا العدد

الدولة المجنونة	١
الأزمة الإقتصادية.. العصا خيار ما عبد الدولة الريعية	٢
مغامرة (الصبيّ) بمصير الشعب والدولة	٤
مسارات السياسة السعودية عشيّة إعدام الشيخ النمر	٨
النمر.. شهيداً	١٢
الإعدامات: نمرٌ قتلته الكلاب!	١٦
الإعلام الغربي والإعدامات البربرية السعودية	١٩
السعودية ـ تركيا: التحالف الخائب!	٢٣
من الذي عزل الآخر؟ السعودية تقطع العلاقات مع إيران	٢٥
مستقبل الخطاب.. مستقبل الدولة السعودية	٢٧
الصراع على السلطة في السعودية ـ عواصف حول العرش	٣٤
إبن نايف يكسر ريشة عبدالله جابر	٤٠

الدولة المجنونة

يتصرف النظام السعودي كزوجة اكتشفت بمحض الصدفة أن زوجها (أمريكا) يخطط للارتباط بزوجة ثانية (إيران)، وأن كل محاولات تخريب الارتباط باءت بالفشل. فمنذ بدأت المفاوضات السريّة في أكتوبر ٢٠١٣ وانتقالها الى المرحلة العلنية بمشاركة دول أوروبية، شعر آل سعود أن مكانتهم كزوجة مفضّلة تقترب من النهاية وأن الزوج مصمّم على كتابة العقد مع الزوجة الجديدة في موعد محدّد.

ما أغاظ النظام السعودي أن الزوج والزوجة الجديدة يدركان أن الزوجة الأولى تخطّط لإفساد زواجهما، تارة عبر تحريض أقارب الزوج (الأوروبيين) على الزوجة الجديدة، وتارة عبر تشويه سمعتها، وثالثة بتشكيل تحالف من الوصيفات للزوج (تركيا باكستان والاردن ومصر ودول الخليج) الى جانب الزوجة البعيدة (إسرائيل) المتحالفة معها ولكن دون أن تشكّل خطراً على مكانتها لدى الزوج أو تزاحمها على النفوذ..

في كل الاحوال، اكتشفت الزوجة أن مفاوضات سريّة كانت تدور بين الزوج والزوجة الجديدة دون علمها، وأن ثمة من كانت تحسبهم شركاء لها تحوّلوا الى وسطاء (أي سلطنة عمان)، التي احتضنت وباركت المفاوضات..

استخدم آل سعود كل ما لديهم من مال وعلاقات وتحالفات ونفوذ لمنع حصول كتابة العقد، ولكن فشلوا وتمّ إبرام الاتفاق النووي، بانتظار (ليلة الدخله) التي تعني بدء تنفيذ الاتفاق، بإبرام العقود والاتفاقيات التجارية ورفع اليد عن الأموال الايرانية المحجوزة، وبالتالي انطلاق مرحلة جديدة تكون فيها السعودية الزوجة الأولى غير المفضّلة وتكون إيران الزوجة الجديدة التي سوف تلعب دوراً، في المدى المنظور على الأقل، في تقرير مسار السياسة الاقليمية وربما الدولية.

مشاغبات النظام السعودي منذ سبتمبر ٢٠١٣، على خلفية تخلي الرئيس الأميركي باراك أوباما عن قرار الحرب على سوريا، بعد تسوية الملف الكيماوي والذي فتح الباب أمام تسوية الملف النووي الايراني، والتي شملت، أي المشاغبات، من بين إجراءات أخرى رفض القبول بمقعد في مجلس الأمن بعد نجاح مرشّحها، والتصريحات المتعاقبة لأمراء آل سعود من مثل سعود الفيصل وبندر بن سلطان والوليد بن طلال والتي تنطوي على ألم تخلي الزوج عن زوجته المدلّلة المطيعة في محنتها لصالح الزوجة الجديدة، ثم محاولة استدراج فرنسا الى القبول بالحلول محل أمريكا وخوض الحرب بدلاً عن الأخيرة، ومن ثم تفجير الحرب النفطية بإغراق الأسواق بكميات هائلة من النفط، كالزوجة التي تحرق بيتها انتقاماً من زوجها، بالرغم من الاضرار الفادحة التي سوف تصيبها من هذه الخطوة. لم تكتف بذلك، بل أشعلت حرباً على اليمن على أمل أن تلفت انتباه الزوج، طمعاً في مشاركته الكاملة، ولكنه أبقى على شعرة معاوية في العلاقة الزوجية بتوفير الدعم المعنوي واللوجستي. ثم قامت، وفي خطوة خرقاء، بإعدام رجل الدين الشيخ نمر النمر برغم نصائح الزوج وأصدقائها الأوروبيين بعدم الإقدام على هذه الخطوة.. ولكن فعلتها لعل ذلك يغيّر في الساعات الأخيرة ما لم تستطع فعله منذ سنوات.

وجد النظام السعودي في حريق السفارة في طهران والقنصلية في مشهد فرصة لافتعال مشكل، وراح يضخ كل الزيت الذي في خزّاناته لاستثمار هذه الفرصة الأخيرة. يدرك الجميع بأن النظام يبالغ ويتصرف كالزوجة الخاسرة التي تريد في نهاية المطاف أن تختتم بها المعارك على قاعدة «علي وعلى أعدائي».

حاول ال سعود استفزاز إيران بكل ما لديهم من أدوات، وسعوا إلى تشكيل تحالف، تارة عشري في العدوان على اليمن في مارس ٢٠١٥، يكون مقدّمة لحروب أخرى عبّر عنها إعلاميوهم بأن «عاصفة الحزم» سوف تبدأ في اليمن وستنتقل الى سوريا ثم العراق وصولاً الى ايران. لم يتحقق الحلم، بل توالت النصائح الى آل سعود بالكف عن الاستمرار في مغامرة خاسرة، وفرضت الولايات المتحدة على النظام السعودي المشاركة في الحرب على الإرهاب وعلى «داعش» على وجه التحديد.

خسرت السعودية الرهان، وراحت تخطّط لتشكيل تحالف جديد يكون عنوانه الإرهاب ولكن الهدف أبعد من ذلك. وفي منتصف ديسمبر ٢٠١٥ أعلن ولي ولي العهد ووزير الدفاع محمد بن سلمان عن «التحالف الإسلامي العسكري» بمشاركة ما يربو عن ٣٠ دولة عربية وإسلامية. في اليوم التالي، أعلنت دول مثل باكستان واندونيسيا ولبنان وغيرها عن دهشتها من إضافة أسمائها في التحالف. وحقيقة الأمر، أن بن سلمان ألقى نظرة على كشف حساب الدول التي تتلقى مساعدات من المملكة السعودية فأمر بإدراجها ضمن قائمة الدول المتحالفة، في إشارة واضحة الى أن الرياض لا تتعامل مع هذه الدول بوصفها كيانات مستقلة، أو أن المساعدات هي من باب مساعدة الأشقاء عرباً كانوا أم مسلمين، بل يريد من هذه الدول المقابل وقت الحاجة.

وحين بدا التحالف الاسلامي العسكري كارتونياً، أو أشبه بـ «غروب واتساب» على حد قول أحدهم، لجأ سلمان وإبنه الى التحالف الثلاثي الذي يضم السعودية وتركيا واسرائيل. وبرغم من أن أعضاء هذا التحالف لديهم ما يكفيهم من المشاكل الداخلية الأمنية والاقتصادية، فإن الخسارة تدفع بهم لأن يتحرّكوا بوحي الخوف من المستقبل.

في النتائج، السعودية لم تنجح في استدراج الولايات المتحدة ولا إيران الى ساحة حرب تنقذها من العذاب، بل باتت الدعوات تتصاعد من كل زوايا العالم بلجم النزوة المجنونة لدى آل سعود قبل أن يجرّوا الويلات على العالم نتيجة هلوساتهم وتضخّم ذواتهم. في النهاية، اختارت السعودية لنفسها طريقاً آخر غير الطريق الذي تسلكه كل الدول للحفاظ على وجودها واستقرارها، وإن حفلة النفاق التي تقيمها السعودية سواء على مستوى مجلس التعاون الخليجي أو الجامعة العربية أو غيرهما هي فقط للحصول على بعض المال من قبل دول العوز، وإخماد الغضب من قبل الدول الحليفة الصغيرة، ومجاملة من قبل الدول الحليفة الكبيرة.. ولكن: السعودية تفتش عن معركة الانتحار.. للخلاص من عذاب الضمير، بعد أن اختار زوجها الأميركي بديلاً عنها أو هكذا يبدو لها.

الأزمة الإقتصادية السعودية وتداعياتها

العصا كخيار وحيد لما بعد «الدولة الريعية»

(لم ينته العصر الحجري لنقص في الأحجار، كما لم ينته عصر الفحم لنقص فيه، وكذلك النفط قد ينتهي عصره لصالح بدائل أخرى)

(وزير النفط السعودي الأسبق، أحمد زكي يماني)

محمد قستي

لم تكن الأزمـة الإقتصادية السعودية مفاجئة للمراقبين والمحللين الإقتصاديين. ولا يُعتقد أنها كانت مفاجئة ايضاً للمسؤولين السعوديين. ربما تكون المفاجأة في تقدير حجم الكارثة، لا في أصل وقوعها، بل حتمية وقوعها. والسبب هو أن الرياض قد سبق لها أن شهدت كارثة في أسعار النفط في منتصف الثمانينيات الميلادية مشابهة الى حد التطابق مع ما جرى أواخر العام الماضي ٢٠١٥. والأسباب متطابقة، والمسبِّب هو نفسه القديم، والمبررات هي ذات المبررات.

الرياض أغرقت سوق النفط لأسباب سياسية (إيذاء إيران والعراق وروسيا)، ووصل تصديرها ـ وليس انتاجها ـ أكثر من عشرة ملايين ونصف المليون برميل يومياً. كان من البديهي أن ينخفض سعر النفط، وكانت الرياض تقول ـ كما فعلت في الثمانينيات الماضية ـ أن لديها فوائض مالية ليست لدى خصومها، وبإمكانها تحمّل وقع الأزمة لسنوات. لكن الحال لم تكن كذلك ابداً، ولن تكون هذه المرّة ايضاً.

العبث بسوق النفط حمل منطقاً سعودياً استعلائياً، فباعتبارها أكبر منتج للنفط، كانت الرياض تنظر بازدراء الى المنتجين الصغار، وأعلنت في ثنايا تصريحات مسؤوليها ومعلقيها، بأنه لا يمكن مساواة حقوقها بحقوق الدول الصغيرة المنتجة للنفط، وأنه لا مانع لديها إن خرب اقتصاد تلك الدول أو تدمّر، فالبقاء للأقوى.

لهذا رفضت الرياض التنسيق من جديد مع ايران وفنزويلا، وهو أمرٌ فعلته من قبل لحمل أسعار النفط على الإرتفاع واستعادة بعض عافيتها. وحين جاء الرئيس الفنزويلي للرياض راجياً التفكير من جديد في السياسات السعودية النفطية، منحته الرياض أذناً من عجين وطين، وغادر الرياض متألماً.

تريد الرياض التحلل من مسؤولية صناعتها كارثة انخفاض اسعار النفط، وهذا لا يهم الآن، فقد وقع الفأس في الرأس. رأس الجميع، جميع المنتجين، وكانت خسارة السعودية من عبثها كبيراً، وربما أكبر من غيرها حتى. ففي وقت يجمع العالم بأن الرياض هي سبب الكارثة، تحاول السعودية ان تتحدث عن العوامل الأخرى غير مسألة إغراق السوق النفطية، وتعمّد تخفيض سعر النفط، في لعبة أطفال لا تراعي مصالح الدولة ولا مصالح الدول الأخرى. هي تقول بأن السبب ليس انتاجها، وانما الإنتاج خارج الأوبك، كانتاج روسيا الزائد، إذن لماذا لم تتفاهم الرياض مع روسيا، ولماذا لم تفعل ذلك حتى الآن؟ وتقول الرياض بأن الإستهلاك العالمي انخفض، خاصة من الصين، وهو صحيح، ولكن لماذا في ظل وضع سيء كهذا تنتج الرياض أكثر من حصتها المقررة في أوبك؟

في بضعة أشهر فحسب، انخفض سعر برميل النفط من نحو ١٢٠ دولاراً الى ٢٢ دولاراً، وربما ينخفض اكثر الى ما دون العشرين. ترى كم خسرت الرياض، في ظرف بضعة أشهر فحسب؟

باختصار تخسر الرياض بانتاجها ما لا يقل عن ٨٥٠ مليون دولار يومياً! فهل توجد حماقة أكبر من هذه الحماقة السعودية؟ وهل ينطبق عليها المثل: جَنَت على نفسها براقش؟!

قدرة الرياض على التحمّل أقل بكثير من قدرة من تريد معاقبتهم. فالإيرادات النفطية تشكل اقل من ٣٠٪ من إيرادات الدولة في ايران، وروسيا لديها موارد أخرى كثيرة غير النفط وهي قوة عظمى، ليس من السهل إغراقها. لكن العراق ـ المستهدف سعودياً هو الآخر ـ يعتمد بشكل شبه كلي على النفط في إيراداته، مثل السعودية تماماً. قد يكون العراق الأكثر معاناة، لكن شعبها أكثر تحمّلاً من الشعب المسعود، والنظام السياسي في العراق أكثر مرونة في التعاطي مع المشكلة وامتصاص بعض آثارها بعكس النظام السياسي السعودي.

تفاجأت الرياض بأن سعر النفط انخفض الى ما دون الثمانين دولاراً للبرميل، فأعلنت أن حساباتها قائمة على سعر ستين دولاراً للبرميل، ولكن الإنخفاض لم يتوقف وانهار السعر بكل معنى الكلمة. والأدهى، أن أسعار النفط لن تستعيد مستوياتها السابقة في المستقبل المنظور والبعيد. فبدائل الطاقة النظيفة ـ رغم انخفاض سعر النفط ـ تحقق تقدماً، والنفط الصخري لم يخرج من المنافسة، وبالتالي فإن الرياض عليها ان تتعود سعراً منخفضاً جداً لنفطها لسنوات عديدة قادمة، وهي سنوات كافية لأن تجعل مكانتها النفطية الإستراتيجية غير ذات قيمة.

وفي الوقت الحالي، فإن الرياض الرعناء، تعاقب نفسها أكثر فأكثر.. فالعراق ينتج ما يستطيع من النفط، لتغطية العجز الضخم في ميزانيته، وايران

بعد رفع الحصار عنها، ستبيع كل ما تستطيعه من النفط، على اعتبار ان كل ما يأتيها من إيرادات مفيد، ولم يكن محتسباً، أو لنقل أن الضربة السعودية قد تمّ استيعابها، وبالتالي لا ضرر من زيادة اغراق السوق اكثر فأكثر بالنفط.

وهكذا فإن من استهدفتهم الرياض بإغراق النفط، هم اليوم قادرون على انتاج أكبر ليسقط سعر البرميل الى الحضيض، دون أن يكون لديهم ما يخسرونه.

في ظرف مثل هذا، ماذا يمكن للرياض أن تفعل؟!

أمرٌ واحد فقط: ان تكفّ عن رعونتها، وأن تجمع الدول المنتجة، وأن تقرر تخفيض انتاجها النفطي، وأن تقنع الدول المنتجة من خارج أوبك بالعمل ذاته لامتصاص فائض السوق. السؤال: هل الرياض مستعدة لذلك، وهل سيسمع لها الآخرون بعد أن دمرت اقتصادياتهم؟ ثم الى أيّ حدّ يمكن لهذه الخطوة أن تنعش اسعار النفط، والعالم كلّه مهدد بانهيار اقتصادي لا يقل سوءً عن أزمة ٢٠٠٨؟

أمرٌ آخر، فقد أعلنت الرياض عبر الطفل محمد بن سلمان، عن برنامج خصخصة، وملخصه: بيع أملاك الدولة، من النفط الى الأراضي، مروراً بالمستشفيات والمراكز الصحية، وذلك بغية تمويل العجز الذي سيستمر لسنوات طويلة. هل ستنجح الخصخصة؟ لا يتوقع ذلك، فهناك هروب للرساميل الى خارج البلاد، وهناك عجز عن جذب استثمارات خارجية. الاقتصاد السعودي سفينة تغرق ولا يستثمر فيها عاقل في هذه الظروف.

وعموماً، هناك دعوات اليوم تصدر من الدول المتضررة الى مواصلة الانتاج نكاية بالسعودية، فالخسارة تحققت بشكل شبه شامل، وانتاج النفط اليوم اكثر فأكثر، يقضي على حلم السعودية بالتربّع على تلّة عرش منهار.

لكن المهم في كل هذه الأزمة الإقتصادية، ما يتعلق بمكانة الرياض الاستراتيجية، وانعكاسات الأزمة على الوضع المحلي. فحتى الآن، قالت الرياض ان عجز ميزانيتها وصل الى ما يقرب من مائة مليار دولار، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ السعودية، في حين ان صندوق النقد الدولي يقدر العجز بمائة وخمسين ملياراً. والرياض التي سحبت مئات المليارات من احتياطيها المالي، لم تعد قادرة على فعل ذات الأمر بصورة مستمرة، والسبب أن الأميركيين الذين يحتفظون بمعظم فوائض أموالها، اعترضوا بأن السحب يؤثر على اقتصادهم هم أيضاً. وإذن، لا بدّ للرياض أن تعوّض العجز من مكان آخر. وهنا صورة للمشاكل التي ستصاحب الرياض وتغيّر من وضعها كدولة رائدة، والى الأبد ـ ربما.

أولاً ـ انتهاء الدولة الريعية. فالولاء السياسي في السعودية مرتبط بمقدار ما تنفقه الدولة من ريع. وحتى الإصلاح السياسي يمكن قمعه بسهولة في حال وجدت البدائل المالية كتعويض. وحين تعجز الدولة عن الدفع، يبدأ الصراخ والإعتراض الشعبي والمطالبة بالإصلاح السياسي، وتبدأ الأسئلة أين تذهب الأموال وما أشبه. هذا في حال عدم الإنفاق بما يكفي لشراء صمت الشعب؛ فما بالك إذا ما كان سداد العجز الحكومي في الميزانية يعتمد أساساً على فرض ضرائب على المواطنين ورفع الدعم؟ إن هذا يمثل وصفة انفجار محلّي في الولاءات للنظام، فما عسى النظام أن يفعل؟ هل يقوم بإصلاحات سياسية تمتص الإعتراض على المشاكل الاقتصادية وتتجاوب مع مقولة: لا تمثيل سياسي بدون ضرائب؟

ولي ولي العهد وحين سئل من قبل فريق الإيكونوميست مطلع الشهر عما اذا كانت الضرائب الحكومية ستقود الى تمثيل سياسي شعبي في نظام الحكم؟ اجاب محمد بن سلمان ببساطة ان ليس هناك ضرائب في الأساس!! والمعنى فإن الرياض لا تفكر في إصلاح سياسي، ما يعني ان البديل المتوفر هو المزيد من استخدام العصا الأمنية في مواجهة الإنشقاقات السياسية.

لم تعد هناك في الأفق امكانية استخدام الجزرة الى جانب العصا، ولا يوجد للأمراء من الآن فصاعداً سوى العصا ثم العصا ثم العصا. وقد بدت بوادر العنف الأمني والإعدامات تتصاعد في السعودية، متوازية مع الانهيار الإقتصادي، ومع الإعتراضات الشعبية على الأوضاع. وهذا بدوره سيقود حتماً الى تقلص شعبية النظام ومشروعية الحكم أكثر فأكثر، وستبقى القلاقل الأمنية والسياسية سمة سعودية الى زمن غير قصير قادم.

ثانياً ـ انهيار مكانة الرياض الإستراتيجية. وهي مكانة قائمة على الدفع المالي أيضاً، وقدرة الرياض على إبرام عقود إنشائية وتسليحية تجعل منها بطّة تبيض ذهباً لحلفائها. في حال تضعضع الاقتصاد السعودي، وخوَت الخزينة، فإن أنصار الرياض سيتقلص عددهم بمقدار ما ينخفض الدعم الخارجي. فولاءات الدول للرياض ليست نابعة من احترام نموذجها وخيارها السياسي والمذهبي/ الديني، بل مما تنفقه من مال وتقدمه من دعم.

ولأن النفوذ السعودي قد عانى تصدّعاً هائلاً في العقدين الماضيين، وخسرت الرياض الكثير من مكانتها، فإنها في ظل أزمتها الإقتصادية التي لن تُحل في سنة او سنتين أو ثلاث، ستتعرض لانهيارات سياسية، ولن تكون تلك الدولة المحورية خاصة مع سياسة النزق والمغامرة الحالية. حتى المظلّة الحمائية الغربية للعرش السعودي، مرتبطة بمقدار الدفع السعودي المالي، فكيف ستتمدد الحماية وتستمر، والرياض زيادة على ذلك متهمة بتمويل الفكر الإرهابي الداعشي والقاعدي؟

الرياض التي تقاتل من أجل الحفاظ على مكانتها الإقليمية والدولية، وتنافس إيران، وربما تركيا، لن يكون في مقدورها المنافسة. ويلاحظ أن وضع إيران الإقتصادي قد يتحسّن كثيراً، بسبب رفع الحصار الغربي عنها، واحتمال جذب استثمارات كبيرة الى اراضيها، فضلاً عن معاودتها بيع انتاجها النفطي وترتيباتها الخاصة مع دول عديدة لبيع نفطها كما مع الصين والهند.

باختصار.. المملكة السعودية قوّة سياسية واستراتيجية آفلة في عيون حلفائها وخصومها معاً، ولأفولها أسباب ومؤشرات عديدة، واحدٌ منها فقط هو انتكاستها الإقتصادية.

ثالثاً ـ ضياع الإستقرار الأمني والإجتماعي والسياسي محلياً. تأتي الأزمة الإقتصادية لتستكمل مسيرة حُكم عابث طالما تلاعب بمقدرات المنطقة وشعوبها، فأشعلها فتناً وحروباً، وكان في كل مرة يخرج منها بالقليل من الضرر. النظام السعودي اليوم لا يستطيع أن يعيش في حالة تقشف، فهذا ليس طبعه في الأساس. ثم إنه لا زال يصرف على حروبه ولا يتوقع له أن يتخلّى عن ذلك، والحروب لا تعني شراء السلاح فقط، وإنما شراء ولاءات الدول.. ثم ان هناك الفساد الذي ينهب أكثر من نصف ميزانية الدولة ومواردها. لن يتبقى للنظام من شيء لحل مشاكل مواطنيه الخدمية، فهذا النظام فشل في ظل الوفرة المالية في حل مشكلة الاسكان والبطالة والصحة والتعليم وغيرها، فكيف بحاله الآن. والمتوقع، في ظل تضخم الأسعار، بسبب الضرائب، ورفع الدعم عن السلع، واتساع رقعة الفقر وانكماش الطبقة الوسطى، أن تتصاعد الجريمة بشتى أنواعها؛ اضافة الى القلاقل السياسية الناتجة من القمع الأمني الذي سيتسع أكثر، وايضا الناتجة من الإنغلاق السياسي والفشل الإقتصادي.

ستُشغل الرياض بنفسها لفترة طويلة. ستكون مجبرة للنظر في مشاكل الداخل، وستعيش ما يشبه البيات الشتوي، أو حتى العزلة السياسية الإختيارية، وسترقب خصومها يصعدون، في حين أن غرورها المتأصل سيكون مجرد رماد تذروه الرياح.

انها ليست نهاية حقبة سعودية فحسب.

إنها نهاية نظام آن له أن يرحل وللأبد.



سياسة شدّ الأحزمة

مغامرة (الصبيّ) بمصير الشعب والدولة

محمد الأنصاري

معطيات الموازنة السعودية للعام ٢٠١٦ جاءت الى حد كبير متطابقة مع توقعات الخبراء الاقتصاديين وتقارير المؤسسات المالية الدولية، لا سيما في تقديرات العجز المتوقّعة والتي تراوحت بين ١٠٠ ـ ١٥٠ مليار دولار.

وبحسب بيان الموازنة الصادر عن وزارة المالية السعودية في ٢٩ كانون الأول ٢٠١٥ فإن الايرادات العامة قدّرت بمبلغ ٥١٣,٨ مليار ريـال، والمصروفات العامة حدّدت بمبلغ ٨٤٠ مليار ريال. وبذلك، قدّر العجز بمبلغ ٣٢٩,٢ مليار ريال أي ما يعادل (٨٧ مليار دولار). في موازنة العام ٢٠١٥ بلغ العجز ١٤٥ مليار ريال (ما يعادل ٣٨,٦١ مليار دولار).

وبحسب بيان الوزارة فإن تمويل العجز يشمل الاقتراض المحلي والخارجي. وتجدر الإشارة الى أن الدين العام بنهاية العام ٢٠١٤ بلغ ٤٤ مليار ريال (أي ما يعادل ١١,٧ مليار دولار)، وتضاعف مع نهاية العام ٢٠١٥ ليصل الى ١٤٢ مليار ريال (أي ما يعادل ٣٧,٨ مليار دولار).

في قراءة مخصصات القطاعات، نال القطاع الأمني والعسكري الحصة الأكبر في موازنة العام ٢٠١٦، أي ٢١٣,٢٤٦ مليار ريال (ما يعادل ٥٦,٨ مليار دولار)، أي ربع الموازنة. وتلفت الزيادة العالية في مخصص هذا القطاع الى التوجّه العام لدى السعودية في المرحلة المقبلة برغم من التحديّات الكبرى التي يواجهها الاقتصاد السعودي حالياً وفي المرحلة المقبلة. قد يجادل البعض بأن بند دعم الموازنة للعام المقبل بمبلغ ١٨٣ مليار ريال من شأنه التخفيف من وطأة النقص المحتمل في الايـرادات نتيجة التقلبات الحادة في أسعار البترول في الفترة الأخيرة. ولكن المؤشرات الراهنة والمستقبلية تفيد بأن التقلبات سوف تتجاوز قدرة الاقتصاد السعودي على التحمّل. يذكر أن أسعار البترول تراجعت بما يزيد عن ٧٠ بالمئة عن معدلها عام ٢٠١٤ ثم بلغت أدنى مستوياتها منذ إحدى عشر عاماً. وتفيد التوقّعات بأن سعر برميل النفط سوف ينخفض الى ما دون ٢٠ دولاراً.

انعكاسات العجز المالي فرضت نفسها مباشرة بعد يوم على إعلان موازنة العام ٢٠١٦. وكان بيان وزارة المالية قد تحدّث عن مصادر تغطية العجز عن طريق تطبيق سياسة ضريبية صارمة تشمل الى جانب الرسوم المفروضة على الماء والكهرباء والاتصالات ورفع أسعار الوقود ورسوم الجمارك والغرامات، فإن ثمة توجّهاً جديّاً لدى دول الخليج عموماً لتطبيق ضبريبة القيمة المضافة التي أقرّها المجلس الأعلى لمجلس التعاون الخليجي في قمة الرياض الأخيرة في كانون الأول الماضي، بإضافة رسوم أخرى على المشروبات الغازية والسلع الضارة مثل التبغ ونحوه..

يلفت بيان وزارة المالية الى قرار الملك سلمان إلغاء ١٢ من اللجان والهيئات والمجالس العليا وإنشاء مجلسي الشؤون السياسية والأمنية والشؤون الإقتصادية والتنمية بهدف «رفع كفاءة الأداء ومستوى التنسيق، وتسريع آلية اتخاذ القرارات

ومتابعها تنفيذها، ورسم الاتجاهات المستقبلية»، حسب البيان. وأشاد بدور مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الذي يرأسه نجل الملك، محمد بن سلمان، والذي عمل على «مناقشة توجهات ورؤى وأهداف ٤٦ وزارة وجهاز حكومي وإقرارها من ظاجل وضع خطط وأهداف عملية قابلة للقياس والمتابعة لإحداث تنويع ونمو اقتصادي وتنمية مستدامة».

ولكن من الصعوبة بمكان الحصول على ما يؤكّد دور الترتيبات التنظيمية في الاصلاحات الاقتصادية المأمولة. إذ قدّر عدد المشاريع الحكومية المتعثرة ٦٧٢ مشروعاً، بقيمة إجمالية تفوق تريليون ريال (٢٦٧ مليار دولار). وبحسب احصائيات وزارة الشؤون البلدية والقروية في إيلول ٢٠١٥، فإن ما يقارب ٨٥٪ من إدارات المشاريع الحكومية تجاوزت المدة الزمنية المخطط لها لتنفيذ مشروعاتها، مشيرة إلى تعثر نحو ٦٤,٢٪ من المشاريع الحكومية في مرحلتي التنفيذ والإنشاء.

وبرغم من أن كلمة الملك سلمان تضمنت إشارة واضحة الى أن التعثر يعود الى عهد سلفه الملك عبد الله، وقال بأنه وجّه المسؤولين «بأن تعطى الأولوية لاستكمال تنفيذ المشاريع المقرّة في الميزانيات السابقة والتي دخل كثير منها حيز التنفيذ» حسب قوله، إلا أن مسؤولين في قطاع المقاولات وخبراء ماليين شككوا في جديّة السياسة الاقتصادية المعلنة وقالوا بأن ثمة توجيهات عليا صدرت بتقليص الانفاق عبر تأجيل المشاريع غير الضررورية وتمديد مدة بعض المشاريع القائمة، للحد من تآكل الاحتياطي النقدي للبلاد، في ظل استمرار تراجع أسعار النفط، والتي تمول نحو ٩٠٪ من موازنة الدولة. ولأن الاقتصاد السعودي يعتمد على الانفاق الحكومي فإن القطاعات الأخرى سوف تتأثر سلباً بدرجة كبيرة.

لا بد من إلفات الانتباه الى أن ثمة ملابسات محيطة ببنود الموازنة السعودية في مجالي الايرادات والمصروفات معاً. ومن المؤكد أن ثمة بيانات في هذين الحقلين معدومة، بسبب عدم وجود أية معلومات حولها لا سيما إيرادات الحج والعمرة، والقروض المسترجعة، وبيع المشتقات البترولية، والمعادن، والرسوم المستحصلة.

محلياً

الارتدادات الاجتماعية والمعيشية على المواطن السعودي نتيجة الموازنة المتقشفة كرد فعل على ارتفاع العجز سوف تكون عنيفة للغاية. الأخطر في تداعيات العجز يتمثل أولاً في فقدان أكثر من مليوني وظيفة نتيجة تراجع قطاع الانشاءات، والمقاولات، والذي يعد ثاني أكبر القطاعات الاقتصادية بعد النفط. ونتيجة لذلك، فقد تمّ تأجيل مشاريع إنشاء عدد من المستشفيات والمدارس ومترو الرياض والدمام وكذلك الملاعب الرياضية، وكذلك إيقاف برامج الابتعاث بشكل شبه كامل، وتجميد الرواتب والعلاوات.

في المقابل، فإن زياد أسعار الوقود سوف تؤدي الى رفع النفقات التشغيلية للشركات في قطاع المقاولات والانشاءات، لتشغيل المعدّات وشاحنات النقل التي تعتمد على المشتقات البترولية، وهذا سوف يؤدي الى ارتفاع في أسعار السلع، وبالتالي تراجع القدرة الشرائية لدى المواطنين.

وفيما ينصّب الاهتمام على نزاع الأمراء على العرش، فإن المملكة سوف تواجه تحدّيات محلية اقتصادية واجتماعية بما في ذلك الفقر المتصاعد، والبطالة المرتفعة، والتعليم الرديء، والانتهاكات الحقوقية، وأيديولوجية التطرّف المنتشرة[١].

سوف تواجه السعودية ارتفاعاً خطيراً في معدلات البطالة بين الشباب، بمن فيهم حملة الشهادات الجامعية. نشير الى أن التعليم لا يزال يمثل تحدّياً خطيراً في السعودية وإن التعليم التقليدي لم يعد يؤهل الشباب للتنافس على الوظائف في اقتصاد عالمي حديث، وترك الكثير منهم في حالة احباط، واغتراب، ويبدون إحساس بالوحدة الوطنية أو الولاء العميق للأسرة المالكة. بعض هؤلاء الشباب اتجهوا الى «الجهاد» والارهاب كرد فعل على حالة الاحباط على مستويات عدة اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية. والبعض الآخر الذي لم يفد من الرفاه الاقتصادي وليس لديه صوت في إدارة البلاد قد يبدأ يشجّع على الاصلاح السياسي.

وبرغم من مستوى الثقة المرتفعة لدى العائلة المالكة المصاحب لحالة انكار مفتعلة إزاء المشكلات الملحّة الاقتصادية والمعيشية، فإن ثمة معطيات واقعية تفرض نفسها على الطبقة الحاكمة..

لا تزال السلطات السعودية تتعامل مع الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للمواطنين وفق مبدأ «الأسرار الخاصة confidential » أو عدم الاكتراث، لما يترتب على ذلك من مراجعات نقدية ومحاسبة وتالياً خطط علاجية جديّة وشاملة..

على سبيل المثال، لا تزال البطالة في السعودية محفوفة بالشك والتناقض وتالياً سؤال الحقيقة. أدلجة البطالة على طريقة وزير الاقتصاد والتخطيط محمد الجاسر الذي أضفى طابعاً قدرياً على البطالة خرجت في هيئة «سنّة إلهية»[٢]. الجاسر اختار نسبة متدنية للبطالة في السعودية وقال أنها أقل من ٦٪ مع أن الاحصاءات الرسمية تؤكد أن نسبة البطالة تبلغ ١١,٨٪ بحسب الاحصاءات والمعلومات الحكومية لعام ٢٠١٤[٣].

تضارب الإحصائيات يؤشر، بحسب المحللين الاقتصاديين، الى ارتباك خطط وزارة العمل. وفي حقيقة الأمر أن تحميل وزارة العمل المسؤولية هو الآخر غير واقعي، لأن الوزراء في الحكومة السعودية هم مجرد موظفين يمتثلون لأوامر عليا، وإن التخبط الذي يراد تحميل وزارة العمل أو أي وزارة أخرى مسؤوليته محاولة هروبية لعدم توجيه النقد الى القيادة السياسية المسؤولة المباشرة عن تلك الأزمات.

وبحسب الخبير الاقتصادي برجس البرجس أن البطالة في السعودية مرشّحة للتضاعف خلال الـ ١٥ عاماً المقبلة، وأن هناك تقارير رسمية تقول إن عدد المشتغلين السعوديين ٤,٩ ملايين شخص. تقارير رسمية أخرى تشير إلى أن العدد لا يتجاوز ٣,٥ ملايين شخص. ويضيف، «لم توضّح وزارتا العمل والتخطيط ومصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، حقائق ١,٤ موظف مجهولي التعريف ما يرفع معدل البطالة كثيراً». المحلل الاقتصادي فهد الزيد يرفض المعطى الحكومي لنسبة البطالة والتي لا تتجاوز ١٢٪ «بينما هي في الحقيقة تصل لأكثر من ٢٢٪»، حسب قوله[٤]. وكانت الغرفة التجارية

بالرياض قد أصدرت تقريراً جاء فيه أن معدل البطالة يزيد بمتوسط ٣,٦٪ سنوياً[٥].

مصلحة الاحصاءات ذكرت في العام ٢٠١٤ بأن القوة العاملة الوطنية تبلغ ٥,٢٦ ملايين، يبلغ المشتغلون منهم ٤,٦٣ ملايين والباقي ٦٢٩ ألفاً عاطلون عن العمل، أي أن نسبة البطالة وفقاً لتقديرات مصلحة الاحصاءات هي ١٢٪، ولكن وفقاً لحافز فإن عدد الباحثين الجادين عن العمل ١,٩ مليون عاطل أكثر من ٢٠٪ منهم جامعيون، أي أن نسبة البطالة ٣٦٪[٦].

في ملف الفقر في المملكة ثمة معطيات صادمة، في بلد يحتضن ١٣ مليون أجنبي بحسب تقارير اخرى شبه رسمية[٧]. تقارير عديدة تحدّثت عن نسبة عالية من الفقر في المملكة السعودية تصل الى ٢٥٪[٨]. وقد ذكرت صحيفة الجارديان البريطانية بأن ما بين ٢ ـ ٤ مليون نسمة يعيشون على ٥٣٠ دولاراً في الشهر أي ١٧ دولار في اليوم ما يعتبر أدنى من الخط الفقر في السعودية[٩].

وفي ظل تراجع مداخيل النفط والانضاب المتواصل للفائض النقدي والعجز الفلكي للموازنة السنوية لعام ٢٠١٦، فإن التوقعات تفيد بارتفاع متواصل لنسبِ البطالة، والفقر، ومعدلات المعيشة خصوصاً بعد رفع أسعار المشتقات البترولية. ومن المؤكّد أن رفع الدعم عن الطاقة في بلد يبلغ عدد سكانه نحو ٣٠ مليوناً سيكون له أثر واضح على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة التي تعتمد في معيشتها على رخص الكهرباء والوقود الى حد كبير[١٠].

نشير الى أن النظام السعودي أقام موازنة العام ٢٠١٥ على أساس سعر للبرميل بقيمة ٩٠ دولار، ولكن بسبب الالتزامات المالية التي فرضها الملك سلمان على نفسه سواء في الحرب على اليمن، ومواجهة التهديدات الأمنية في الداخل، وانهيار اسعار النفط، وأشكال الدعم المالي للجماعات المقاتلة في العراق وسوريا ولبنان وغيرها فإن الوضع المالي السعودي تراجع بوتيرة متسارعة.

إن التراكم النقدي في الفترة ما بين ٢٠٠٣ ـ ٢٠١٤ والذي بلغ ٧٣٧ مليار دولار يتآكل بصورة دراماتيكية. ويرجع الأمراء المعارضون ذلك الى إخفاق الملك سلمان في إدارة شؤون الدولة وتسليمها لنجله محمد بن سلمان، ولي ولي العهد ورئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية، الذي تسبب في استنزاف الموارد المالية للدولة لمخزونها النقدي.

يميل بعض المراقبين الى مقولة أن السعودية تمتلك احتياطات كافية لدعم موقفها المالي لمدة عام على الأقل، وأن مخزونها النفطي الكبير يجعلها قادرة على تعويض خسائرها بصورة سريعة. في المقابل، فإن اعتماد السعودية على النفط كمصدر دخل رئيسي بنسبة تصل الى ٩٠ بالمئة، يضاف الى ذلك التزاماتها المالية الكثيرة والمتزايدة سواء في تمويل الحروب، وبناء التحالفات القائمة على أساس ابرام صفقات أسلحة (على سبيل المثال: ٤٠ مليار دولار مع الولايات و١٠ مليارات دولار مع فرنسا في العام ٢٠١٥)، فضلاً عن الاستحقاقات الداخلية (البطالة، الفقر، الصحة، التعليم، الخدمات، التقديمات الاجتماعية...الخ)، سوف يفضي الى ما حذّر منه صندوق النقد الدولي الذي توقّع بأن يكون عجز موازنة العام ٢٠١٦ يصل الى ١٥٠ مليار دولار[١١]. وفي تقرير صادر عنه نشر في ٢٧ تشرين الأول ٢٠١٥ جاء بأن السعودية من بين دول شرق أوسطية أخرى سوف تعاني من الإفلاس خلال خمس سنوات بسبب الهبوط في أسعار النفط. واقترح التقرير أن السعودية إذا أرادت تلبية التزاماتها فلابد أن يصل سعر البرميل الى ١٠٦ دولاراً[١٢]. وبحسب محلل في سيتي بنك فإنه بدون اللجوء الى الاقتراض فإن مدخرات البلاد قد تجف في غضون عامين أو ثلاثة[١٣].

في النتائج، إن تناقص الموارد المالية وارتفاع معدلات البطالة والفقر والمعيشة سوف تترك تأثيراتها المباشرة على الواقع السياسي والاجتماعي المحلي. لابد من التذكير أن النظام السعودي بوصفه نظاماً ريعياً كان يتوسّل بسياسة التقديمات الاجتماعية لاحباط ظواهر السخط الشعبي، وقد نجح النظام في حالات كثيرة في احتواء حركات الاعتراض المحلية عن طريق برنامج عطاءات سخية، ولكن في ظل تقارير متشائمة حول مستقبل الاقتصاد السعودي خصوصاً إشارة تقرير صندوق النقد الدولي حول احتمال وصول السعودية الى مرحلة الافلاس التام في غضون خمس سنوات، فإن الدولة السعودية سوف تواجه تحدّياً داخل المجتمع وسوف ينعكس على الصراع على السلطة.

خارجياً

نجحت السعودية على مدى سنوات طويلة في تشكيل تحالفات إقليمية ودولية نتيجة برنامج الهبات والمساعدات الاقتصادية والتسهيلات المالية التي تقدّمها للعديد من الدول. وقد لحظنا تأثيرات انخفاض حجم المساعدات في الفترة ما بعد حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩٠/٩١ حيث بدت السياسة الخارجية مشلولة، كما وصفها نائب الرئيس السوري الأسبق فاروق الشرع في تصريح له في آب ٢٠٠٧.

وبحسب الاحصائيات الرسمية، فإن إجمالي المساعدات السعودية الخارجية خلال ٢٥ عاما، بلغ أكثر من ٢٧٨ مليار ريال (٧٤,١ مليار دولار) خلال الفترة من عام ١٩٩٠ وحتى نهاية عام ٢٠١٤.

ومن المؤكّد أن برامج المساعدات الخارجية سوف يتأثر بشكل كبير في العام ٢٠١٦، وعليه سوف ينعكس على مجمل العلاقات الخارجية للسعودية. في مصر على سبيل المثال، سوف تتراجع الاستثمارات السعودية، وتبعاً له سوف ينخفض مستوى دعم الاقتصاد المصري من خلال المساعدات والقروض الميسّرة.

صورة المستقبل

اعتماد السعودية على النفط كمصدر أساسي للدخل يجعل اقتصادها وكذلك سياستها الخارجية رهينة أسعار هذه السلعة التي سوف تشهد تقلّبات حادة في العام ٢٠١٦.

الطفرة النفطية غير المسبوقة التي حصلت عام ٢٠٠٨، إذ بلغ سعر البرميل ١٢٧ دولاراً، ما أدى الى تسجيل أعلى موازنة في تاريخ المملكة حيث بلغت الايرادات حينذاك ١,١ تريليون ريال (ما يعادل ٢٩٣ مليار دولار)، بفائض قياسي بلغ ٥٩٠ مليار ريال تقريباً (ما يعادل ١٥٧ مليار دولار) لن تتكرر، وبات على السعودية الاستعداد لسنوات صعبة نتيجة الزيادة القياسية المتوقّعة للعرض

في أسواق النفط العالمية، والسقوط الحاد في أسعار النفط، والفشل في تحويل فكرة تنويع مصادر الدخل الى واقع على الأرض.

نذكر هنا ما كشف النقاب عنه في ١٠ حزيران ٢٠١٥ بأن إنتاج النفط في الولايات المتحدة بلغ ذروته بعد ٤٣ سنة في ٢٠١٥ حيث ارتفع الانتاج الى ٩,٤٣ مليون برميل في اليوم، وهو الأكبر منذ عام ١٩٧٢، بحسب تقرير صادر إدارة معلومات الطاقة (EIA) [١٤].

وكانت وكالة الطاقة الدولية قد ذكرت في تقرير صادر عنها في ٩ حزيران لعام ٢٠١٥ إن الولايات المتحدة ستتفوق على السعودية وروسيا لتصبح أكبر منتج للنفط في العالم في عام ٢٠١٥ وتقترب من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة وتقليل اعتمادها على إمدادات أوبك.

ولا بد من الإشارة الى زيادة المعروض المتوقعة نتيجة رفع ايران لمعدل انتاجها بواقع مليون برميل يومياً مع نهاية الربع الأول من العام المقبل. يضاف الى ذلك القرار المفاجيء من الكونغرس الأميركي برفع الحظر عن تصدير النفط بعد ٤٠ سنة على قرار الحظر لأسباب استراتيجية بدرجة أساسية.

وبصور إجمالية، فإن الاقتصاد العالمي في العام ٢٠١٦ سوف يشهد بحسب التوقعات تراجعاً حاداً. وبحسب المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، كريستين لاغارد، فإن نمو الاقتصاد العالمي سيكون «مخيبا للآمال» العام المقبل في ظل احتمالات بأن يسهم رفع أسعار الفائدة الأميركية والتباطؤ في الصين في زيادة مخاطر التعرض للضرر. يضاف الى ذلك عوامل أخرى لا صلة لها بالسوق وآلياته، وإنما بسبب الصراع السياسي المحتدم بين دول إقليمية ودولية واعتماد سياسة حافة الهاوية التي عبّرت عنها الحرب النفطية التي قادتها السعودية في العام الماضي بهدف الإضرار باقتصادي روسيا وايران في سياق الصراع على النفوذ في الشرق الأوسط.

في الأخير، فإن طبيعة الالتزامات المالية التي فرضتها السعودية على نفسها نتيجة انخراطها في حروب خارجية وفي مقدمها الحرب على اليمن، والتي تستنزف نسبة كبيرة من الإيرادات تقدّر بـ ١٢ مليار دولار شهرياً، وحروب النيابة التي تخوضها التنظيمات المسلّحة الحليفة للسعودية في سوريا والعراق وأماكن أخرى، وبناء تحالفات عسكرية (التحالف العربي في الحرب على اليمن، والتحالف العسكري الاسلامي، إضافة الى التحالفات ذات الطبيعة الثنائية).

وخلاصة لما سبق: في ضوء المعطيات الاقتصادية والسياسية فإن السعودية أمام استحقاقات أمنية واستراتيجية بالغة الخطورة، وعليها مواجهة تفاقم ظاهرة الارهاب محلياً وعلى الحدود، إلى جانب النشاطات الاحتجاجية داخلياً نتيجة تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وخارجياً، فإن العلاقات السعودية مع الخارج سوف تشهد تقلّبات حادة بفعل تظافر عوامل عدّة منها ماهو إقتصادي ومنها ما هو جيوسياسي نتيجة للحروب الاقليمية، ومنها ما هو استراتيجي في حال قرّرت الولايات المتحدة نقل جزء من اهتمامها الى مناطق أخرى حيوية للمرحلة المقبلة، بعد أن ضمنت ارتفاع كفاءتها الانتاجية من النفط الصخري ومن الأسواق الجديدة، بما في ذلك السوق الإيرانية المرشحة لأن تكون أحد أهم استهدافات الاقتصاد الاميركي في العام المقبل. وإذا ما أرادت الرياض ضمان عمر إضافي لاستقرار نظامها فإن عليها مراجعة مجمل العلاقات الاقليمية والدولية للبحث في علاجات ناجعة للتوترات الحاصلة بينها وبين القوى الاقليمية الفاعلة الآن وفي المستقبل.

هوامش

(1) Dr Emile Nakhleh, A Political Earthquake Hits Saudi Arabia?, LobeLog..Foreign Policy, 11 May 2015; see:

http://lobelog.com/political-earthquake-hits-saudi-arabia/

(٢) بطالة زمن النبوة.. تعيد الجاسر إلى الجدل، صحيفة (الوطن) السعودية بتاريخ ٢٤ شباط (فبراير) ٢٠١٥، أنظر الرابط:

http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=215640&CategoryID=5

(٣) خالد الشايع، البطالة في السعودية: ارتباك حكومي، وتضارب في الاحصائيات الحكومية، موقع العربي الجديد، بتاريخ ٥ مارس ٢٠١٥، أنظر الرابط:

http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/3/4

(٤) خالد الشايع البطالة في السعودية، المصدر السابق. وانظر أيضاً: عبد الحميد العمري، كم هو معدل البطالة في السعودية الآن؟!، صحيفة (الشرق)، بتاريخ ٢٠ آيار (مايو) ٢٠١٢، أنظر الرابط:

http://www.alsharq.net.sa/2012/05/20/295503

(٥) «غرفة الرياض»: معدل البطالة يزيد بمتوسط ٣,٦٪ سنوياً، أخبار ٢٤، بتاريخ ١٣ آب (أغسطس) ٢٠١٥، أنظر الرابط:

http://akhbaar24.argaam.com/article/detail/229260

(٦) د. أنور أبو العلا، تقديرات معدل البطالة في المملكة، صحيفة (الرياض) بتاريخ ٥ يناير ٢٠١٤، أنظر الرابط:

http://www.alriyadh.com/898383

(٧) عبد الرحمن الراشد، السعودية: ١٣ مليون أجنبي!، صحيفة (الشرق الأوسط)، ٤ إبريل ٢٠١٣، أنظر الرابط:

http://archive.aawsat.com/leader.asp?article=723310&issueno=12546#.VjT39el3vlU

(٨) كرم نعمة، في بلاد الثراء والنفط: ربع السعوديين تحت خط الفقر، موقع (ميدل ايست أون لاين)، ٣ يناير، ٢٠١٣، أنظر الرابط:

http://middle-east-online.com/?id=146523

(9) Kevin Sullivan, Saudi Arabia's riches conceal a growing problem of poverty, The Guardian, 1 January 2013; see: http://www.theguardian.com/world/2013/jan/01/saudi-arabia-riyadh-poverty-inequality

(١٠) كيف ستتأثر حياة السعوديين في حال رفع الدعم عن الطاقة؟، بي بي سي، بتاريخ ٢٨ تشرين أول (أكتوبر) ٢٠١٥، أنظر الرابط:

http://www.bbc.com/arabic/interactivity/2015/10/151028_comments_oil_price_gulfeconomies

(١١) السعودية تتجه لإصدار صكوك تمويلاً لعجز الموازنة، وكالة رويترز ٦ سبتمبر ٢٠١٥، موقع (العربي الجديد) الرابط:

http://www.alaraby.co.uk/economy/2015/9/6/السعودية-تتجه-لإصدار-صكوك-تمويلا-لعجز-الموازنة

(12) Hazel Sheffield, One chart that shows which Middle Eastern countries could run out of money in less than five years, Independent, 27 October, 2015; see:

http://www.independent.co.uk/news/business/news/one-chart-that-shows-which-middle-eastern-countries-could-run-out-of-money-in-less-than-five-years-a6709511.html

(13) Rori Donaghy, ibid

(14) Morning Zhou, Bloomberg , U.S. oil production to peak at 43-year high before trailing off, BUSINESS NEWS NETWORK, 10 June, 2015.

آل سعود وخيارات الحرب

مسارات السياسة السعودية عشيّة إعدام الشيخ النمر

يحي مفتي

فتح تنفيذ حكم الاعدام الصادر بحق رجل الدين الشيعي البارز نمر النمر في الثاني من يناير الجاري نقاشاً واسعاً على مستقبل السياسة السعودية في أبعادها المحلية والاقليمية والدولية.

وبقدر ما كان قرار الإعدام معدّاً مسبقاً، بحسب معطيات توافرت لدى عائلة النمر ومحاميه قبل شهور قليلة من موعد التنفيذ، فإن السؤال كان يدور حول التوقيت.

سؤال التوقيت يضيء على نوعين من العوامل المؤثّرة في القرار:

الأول: العوامل القريبة زمنياً من موعد الاعدام ومنها:

أ ـ اغتيال زهران علوش، قائد جيش الإسلام، وحليف الرياض الأبرز في سوريا/ الأزمة، والذي راهنت السعودية عليه لتسويقه قائد المعارضة المعتدلة في أي تسوية محتملة. بالنسبة للرياض، كان اغتيال علوش فعلاً إيرانياً سورياً مشتركاً، وأن الهدف من ورائه تقويض أي مكسب سعودي محتمل في المفاوضات الخاصة بالملف السوري.

ب ـ استغلال الأزمة التركية الروسية، واستعداد أنقرة للذهاب في أي تحالف يعين على تجاوزها لتداعيات العقوبات الاقتصادية الروسية. فكانت زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الى الرياض قبل يومين من تنفيذ إعدام الشيخ النمر توقيتاً مثالياً بالنسبة للسعودية كيما تخلق انطباعاً لدى الرأي العام بربط الزيارة بالإعدام. حصد أردوغان صفقة قد تصل الى ١٠ مليارات دولار، في مؤشر واضح على أن الرياض تقدّم الصفقة في مقابل انحياز تركي كامل في المواجهة مع طهران. قد تكون إدانة أنقره لحكم الإعدام إحباطاً لمثل هذا الإنطباع، وليس لكون الإدانة منسجمة فحسب مع الدستور التركي. حاول أردوغان «تسليف» الرياض مواقف عبر تصريحات مؤيدة لإجراءتها ضد طهران. ولكن السعودية تتطلع الى أبعد من ذلك، لجهة بناء تحالف إسلامي واسع ضد ايران.

شعر النظام السعودي بأن الوقت بدأ ينفد ولابد من إجراءات أخيرة لتعطيل الاتفاق النووي بين ايران والغرب، فكان إعدام الشيخ النمر

ج ـ تنفيذ الإعدام جاء بعد يوم من احتفالات العالم ببداية العام الجديد، وكان ذلك بمثابة رسالة الى أن السعودية أرادت بذلك إغلاق هذا الملف الساخن بعد مراوحة دامت طويلاً، وتالياً بدء عام جديد باستحقاقاته السياسية والاستراتيجية.

الثاني: العوامل البعيدة وعلى رأسها:

أ ـ الاخفاقات المتوالية للنظام السعودي على المستويات الأمنية والعسكرية والاقتصادية والسياسية على الصعيد الإقليمي والدولي.

أمنياً، سعت السعودية منذ هجمات باريس الى البحث عن مهارب من تهمة الضلوع في رعاية الارهاب على المستوى الايديولوجي في الحد الأدنى. وكان المخرج دائماً يتمثل في خلط الأوراق: بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ عمدت السلطات السعودية إلى تحميل جماعة (الإخوان المسلمين) في مصر مسؤولية ما أصاب العالم من «ويلات»، حسب وزير الداخلية السعودي الأسبق الأمير نايف، والذي كرّر ذلك في أكثر من مناسبة. وكانت الرياض مصنّفة حينذاك بحسب تسريبات لجلسة استماع سرية في البنتاغون في أغسطس ٢٠٠٢ بأنها «بؤرة الشر» على خلفية ضلوع مواطنين سعوديين في هجمات ١١/٩.

بعد هجمات باريس في ١٣ تشرين الثاني ٢٠١٥ تجدّدت حملة الانتقادات، وهذه المرة وبصوّرة مكثّفة في دول الاتحاد الأوروبي ضد الايديولوجية الوهابية لضلوعها في التحريض على الإرهاب. وكان الخيار السعودي مجدداً يتمثل في: خلط الأوراق. ولكن هذه المرة ليس باستدعاء «الإخوان المسلمين» في ظل التقارب السعودي مع الأخيرة ومع حليفهم التركي في عهد الملك سلمان، فكان الشيعة بديلاً.

في سياق آخر، ضمن الإطار الأمني، يمكن الإشارة الى أن اكتشاف شحنات أسلحة في الكويت والبحرين وتسريب كميات قليلة الى السعودية في الشهور الأخيرة وربطها بإيران بمثابة إنذار مبكّر بأن ايران تستعد لمواجهة عسكرية مفتوحة مع السعودية وحلفائها. هكذا وصلت الرسالة إلى الرياض، ولن ينظر الى تلك المعطيات بكونها معزولة، أو تصرفات من جهات غير مسؤولة، أو عناصر غير

منضبطة. في النتائج، تنظر السعودية الى مثل هذه المعطيات على أنها رسالة واضحة على جهوزية ايران للحرب. في المقابل، ألقت إيران القبض مؤخراً على مجموعات إرهابية مدعومة من السعودية، إضافة الى عملية التحريض المتصاعدة والشاملة للسكان في منطقة الأهواز الايرانية التي ينظر اليها كجزء من أساليب الحرب على ايران.

عسكرياً: لم تحقق السعودية أهدافها المرجوة من الحرب على اليمن بعد مرور أكثر من عشرة اشهر. إن غاية ما تحقق حتى الآن هو تدمير شامل للبنية التحتية الهشّة في هذا البلد العربي الفقير. وفي النتائج: تخشى السعودية من الخروج من هذه الحرب بمضاعفة خطر الارهاب على حدودها الممتدة على طول ١٢٠٠ كم مع اليمن. من جهة ثانية، لم تستطع كسر الجيش واللجان الشعبية التي أظهرت قدرة متميّزة في الآونة الأخيرة على توجيه ضربات موجعة للقوات السعودية واختراق الحدود الجنوبية للسعودية والسيطرة على مدن بكاملها مثل الخوبة وغيرها. في المحصلة النهائية: تعيش السعودية مأزقاً حقيقياً في اليمن، وإن مواصلة الحرب ليس لكونها تحقق مكاسب ميدانية ولكن لأن متطلبات وضع المأزق تملي ذلك.

من جهة ثانية، إن المعارك التي تخوضها الجماعات المتحالفة مع الرياض سواء في سوريا أو العراق تسير نحو إخراج السعودية كعامل فاعل في المعادلة الميدانية. كان قرار دعوة المعارضة السورية بكل أطيافها للاجتماع في الرياض محثوثاً بهاجس الخسارة، برغم من معرفة الأطراف المعنيّة بالملف السوري على المستويين الاقليمي والدولي بأن السعودية تحاول استعادة دور خسرته في سوريا.

اقتصادياً، تمرّ السعودية بأوضاع اقتصادية بالغة التعقيد، وسوف تزداد في المرحلة المقبلة منذ الاعلان عن موازنة ٢٠١٦ بعجز قياسي بلغ ٨٧ مليار دولار، يجري تعويضه بسياسة ضريبية قاسية برفع أسعار المشتقات النفطية وتخفيض التقديمات الاجتماعية الى أدنى مستوى. وسوف تترك هذه السياسة آثاراً اجتماعية وأمنية بالغة الخطورة في الشهور القادمة.

في ضوء المعطيات الواردة في بيان وزارة المالية والتوقعات الاقتصادية بحسب تقارير البنك الدولي وخبراء اقتصاديين محليين ودوليين فإن عام ٢٠١٦ لن يكون مريحاً على المستوى الاقتصادي والمالي، في ظل اغراق السعودية في أزمات وحروب لا يبدو أنها على المدى القصير تنوي الخروج منها بصورة سريعة، إضافة الى الاعباء المالية التي يفرضها الدين العام محلياً وتمويل المشاريع السياسية والعسكرية إقليمياً وشراء التحالفات دولياً.

مع احتمالات تفجّر الاحتجاجات الشعبية كرد فعل على التدابير الاقتصادية الصارمة، لم يعد بالإمكان السير بسياسة «العصا والجزرة» التي اتبعتها السعودية على مدى عقود، في ظل أخطار متصاعدة تحدق بمصير الكيان السعودي من أساسه. ولذلك، لجأت السعودية الى خيار قهري يقوم على استخدام القمع الأمني والحرمان الاقتصادي معاً، الأمر الذي يعكس أزمة عميقة لدى النظام السعودي، إذ بات قلق المصير موجهاً فعالاً ومطلقاً في صنع القرار.

مؤشر آخر يضاف الى ذلك أن هذا الخيار يعكس نوايا لدى النظام السعودي لناحية الإستمرار في خوض مغامرة الحرب، ولذلك يعمل على وحدة جبهته الداخلية، وإن تطلب الأمر استخدام أقصى درجات القوة والبطش ضد كل المعارضين والناشطين.

على المستوى السياسي، تواجه السعودية تحدّيات جديّة تهدّد موقعها كدولة محورية أو بالأحرى بكونها الدولة ـ المحور على مدى عقود. فـ «الحقبة السعودية» كما أطلق عليها الكاتب المصري محمد حسنين هيكل بعد رحيل الزعيم جمال عبد الناصر، وبدء الطفرة النفطية في منتصف سبعينيات القرن الماضي، تشارف على النهاية.



مهاجمة السفارة السعودية بطهران وقطع العلاقات

كان أخطر وأكبر اختبار لدى السعودية للحفاظ على دورها كدولة محورية هو القدرة على تشكيل تحالفات بصورة خاطفة دون حتى مجرد انتظار موافقة الدول المعنية.

أصيبت الرياض بأول خيبة أمل بعد تشكيل تحالف دولي في الحرب على اليمن بمشاركة عشر دول في ٢٦ آذار ٢٠١٥، والذي تبيّن لاحقاً أن التحالف لم يكن سوى مبادرة سعودية منفردة. وتكشّفت لاحقاً تباينات بنيوية في التحالف بعد رفض باكستان المشاركة بجنودها في الحرب وكذلك مصر التي عبّر رئيسها عبد الفتاح السيسي صراحة بأن «جيش مصر لمصر»، وأن «مسافة السكّة» لم تكن سوى ترضية معنوية. ولحظنا كيف تفجّر الخلاف بين مصر والسعودية على خلفية ما وصفته الصحافة المصرية «حرب المياه» بين السفير السعودي في مصر أحمد القطان ورئيس مجلس إدارة صحيفة (الأهرام) أحمد السيد نجار في تشرين أول ٢٠١٥، في قضية تراشق بالمياه بين القطان ونجار في بيت السفير الجزائري، وكان سبب الخلاف موقف نجار الناقد للحرب السعودية على اليمن. وكانت مشادة جرت في إيلول ٢٠١٥ بين الاعلامي المقرّب من ال سعود جمال خاشقجي والإعلامي المصري الملياردير نجيب ساويرس على خلفية تلكوء مصر في المشاركة بصورة فاعلة في

التحالف الدولي بقيادة السعودية ضد اليمن.

مواقف غاضبة صدرت من إعلاميين وسياسيين سعوديين وإماراتيين كرد فعل على تردد الدول المدرجة في التحالف على الذهاب بعيداً في رهان السعودية في حربها على اليمن.

جاءت مبادرة «التحالف الاسلامي العسكري» في منتصف ديسمبر ٢٠١٥ بديلاً عن «تحالف» افتراضي سابق بقيادة الولايات المتحدة في الحرب على إيران على خلفية مشروعها النووي. خسارة الرهان على حرب أميركية على ايران كانت الدافع الرئيس وراء تشكل تحالف إسلامي (سنّي) تقوده السعودية على وقع خطاب طائفي بلغ ذروته بعد إعلان إعدام الشيخ النمر وردود الفعل الغاضبة الشيعية على المستويين الرسمي والشعبي.

تفاجأت السعودية بردود الفعل أولاً على التحالف العسكري الاسلامي من دول إسلامية كبرى عبّرت عن دهشتها لإدراجها ضمن التحالف دون علمها أو موافقتها، وثانياً لمواقف دول عربية وإسلامية وازنة إزاء الأزمة بين طهران والرياض على خلفية إعدام الشيخ النمر وحرق سفارة السعودية في طهران وقنصليتها في مشهد. فبدلاً من الاصطفاف الى جانب الرياض في خلافها مع طهران، عبّرت أنقره وكراتشي وجاكرتا الى جانب بغداد عن استعدادها للعب دور الوسيط بين البلدين لتسوية الأزمة. الرسالة من وراء ذلك كانت


أردوغان في الرياض.. تحالف الخاسرين!

واضحة بالنسبة للرياض، أن استعداد الدول لخوض معارك الأخيرة ليس بالقدر الذي يأمله قادة السعودية. وهذا بحد ذاته مؤشّر على أن الرهان السعودي في الذهاب إلى حرب على ايران يضعف بمرور الوقت، لغياب توافق حقيقي وصلب كونه ينطوي على أخطار كبيرة تهدّد استقرار المنطقة وتطيح إقتصاديات كثير من الدول.

ب : اقتراب موعد تنفيذ الاتفاق النووي بين ايران و٥+١ والذي سوف يفتح آفاقاً غير محدودة أمام إيران في علاقاتها مع الغرب، والذي تخشى الرياض بأن يطيح بدورها السياسي والاقتصادي في المنطقة والعالم. في حقيقة الأمر، سعت السعودية منذ دخول المفاوضات بين ايران والولايات المتحدة مرحلة جديّة وعملية والذي جاء بعد الاتفاق الكيماوي بين الدولة السورية والغرب بوساطة روسية ومساندة إيرانية الى القيام بكل ما من شأنه تخريب أي اتفاق بين الطرفين. وبصورة إجمالية، يمكن القول بأن الاداء السعودي منذ أكتوبر ٢٠١٣ وحتى قبل ساعات من تنفيذ الاتفاق النووي كان مصمّماً لناحية تعطيل الاتفاق وتخريبه.

من المفيد الإشارة الى أن كل الأطراف المشاركة في الاتفاق النووي كانت تدرك تماماً طبيعة المشاغبات السعودية وحتى الاسرائيلية وأهدافها، ولذلك كان هناك ما يشبه إجماع على عدم السماح للرياض بتخريب الاتفاق سواء عبر استدراج الولايات المتحدة نحو مواجهة عسكرية مع ايران أو حتى مع روسيا أو تفجير حرب إقليمية انطلاقاً من اليمن، أو تصعيد العمليات العسكرية في سوريا أو افتعال أزمة مع ايران وتحشيد أكبر عدد ممكن من الدول العربية والاسلامية وراء السعودية في موقفها ضد طهران.

الأزمة الامنية والاقتصادية والعسكرية التي يعاني منها النظام السعودي تدفعه لافتعال أزمة ما لمشاغلة الرأي العام وحفظ تماسك السلطة

وقد كان حرق سفارة السعودية وقنصليتها في طهران ومشهد على التوالي على خلفية إعدام الشيخ نمر النمر مناسبة بالنسبة للرياض من أجل افتعال أزمة والنفخ فيها الأمر الذي كان يكشف عن رغبة مبيّتة لدى السعودية في صنع مشكلة من أي نوع تتجاوز حدود حرق سفارة يمكن معالجتها بسهولة وهي بالتأكيد لن تكون بحجم مأساة منى التي تجاوزتها طهران، أو حتى تفجير سفارتها في بيروت بفعل أشخاص ينتمون لتنظيم كتائب عبد الله عزام بقيادة السعودي ماجد الماجد، المقرّب من بندر بن سلطان.

في كل الاحوال، السعودية تبحث عن أي سبب يعيق أو يطيح الاتفاق النووي بين ايران والغرب لأن ما بعده يعني بداية انهيار الحقبة السعودية.

التحالف الثلاثي

باختصار شديد هو تحالف الخاسرين. تركيا واسرائيل والسعودية ثلاث دول خسرت من الاتفاق النووي الايراني سياسياً واقتصادياً وتالياً استراتيجياً. بالنسبة للغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص، فإن هذه الدول مارست دوراً وظيفياً ولا تزال تلعبه نسبياً، ولكن ليس بدون ثمن. فهذه الدول باتت مكلفة سياسياً وأمنياً واستراتيجياً بالنسبة للغرب. الولايات المتحدة في

استراتيجيتها البعيدة المدى تنظر الى ايران لاعباً مستقبلياً فاعلاً لابد من التعامل معه، والتعاون معه إن تطلب الأمر. وهذا ما يخيف السعودية التي تتصرف حالياً من وحي فشلها في استدراج حرب على ايران بقيادة الولايات المتحدة وخوفها من التفاهمات السياسية ما بعد اتفاق ايران والولايات المتحدة. لقد عبّر تركي الفيصل، رئيس الاستخبارات العامة الأسبق والسفير السعودي في لندن وواشنطن سابقاً، عن ذلك بأن أكثر ما كان يخيف بلاده هو المباحثات السرية التي كانت تجري بين طهران وواشنطن بعيداً عن علم الرياض.

ما يجمع الدول الثلاث هو الخسارة والخوف من المستقبل. ولكن ما يفرّقها ليس بالقليل.

اسرائيل تبقى كياناً ناشزاً لا يمكن إدماجه في تحالف واسع، عربي أو إسلامي، وسوف يبقى التعاون معه من جانب السعودية محفوفاً بالحذر خشية الانقسام داخلياً وعربياً وإسلامياً.

على مستوى العلاقة بين تركيا والسعودية، فثمة عوامل تحول دون إيصاله الى مستوى التحالف الاستراتيجي الدائم: عاملا الجغرافيا والتاريخ يجعلان من الرياض وأنقره حليفين مرتابين. ثم ما لم يكن للأخيرة وجود عسكري ضخم بمستوى الوجودات العسكرية الأخرى الأميركية والروسية والصينية وغيرها.. فإن الجغرافيا تبقى عائقاً كبيراً أمام نجاح تحالف استراتيجي. وللتاريخ أيضاً حضوره في الصراع العثماني الوهابي الذي يشتمل على وقائع عاصفة بالذاكرة السعودية من بينها قطع رأس الأمير عبد الله بن سعود بن عبد العزيز آل سعود أحد أمراء الدولة السعودية الثانية وسحله في شوارع استانبول، وهدم معقل آل سعود في الدرعية على يد قوات إبراهيم باشا المصري بأوامر من السلطان العثماني.

في ظل عودة العثمانية الجديدة بقيادة أردوغان، تشعر السعودية بتهديد من نوع آخر، يمسّ مشروعيتها الدينية التي نجحت على مدى عقود في الحفاظ عليها نتيجة غياب منافس لها في المجال السنّي.

النموذج التركي ينطوي على خطر قد يطيح نموذج الإسلام الوهابي الذي يواجه تحدّيات حقيقية على المستوى العالمي نتيجة ضلوع اتباعه في الارهاب والبحث عن نموذج إسلامي معتدل مقبول، قد يراهن أردوغان على تسويقه لاستيفاء شروط الانضمام للإتحاد الأوروبي.

بالنسبة لأردوغان يمثل التحالف الاستراتيجي مع السعودية مجرد صفقة، في ظل حاجته للتعويض عن خسائر اقتصادية فادحة بعد العقوبات الروسية. ولكن لن يغامر أردوغان بعلاقاته التجارية الراسخة والمستقرة مع طهران، وإن اختلف معها في السياسة، ولأنه يراهن على عودة العلاقات مع موسكو.

بالنسبة للسعودية، فإن كل المؤشرات تفيد بأنها ذاهبة الى أقصى ما يمكن الوصول إليه من خيار التصعيد وإن أفضى الى حرب. أولى المؤشرات هي رد الفعل على حرق القنصلية والسفارة، إذ كان عدم التكافؤ بين الفعل ورد الفعل المبالغ فيه من قبل الرياض دليلاً على أن الأخيرة كانت تتصيّد «ذريعة» من أي نوع للقيام بهذه الخطوات التصعيدية المتوالية.

من جهة ثانية، نقلت مصادر خليجية قبل نحو عام عن مسؤول أميركي الى طهران بأن الرياض على استعداد لخوض حرب ضد إيران حتى لو لم يقف معها أحد. وحين علّق المسؤول الأميركي بأن ذلك سوف يؤدي الى تدمير المدن السعودية.. أبدى المسؤولون في الأخيرة استعدادهم لدفع الثمن مهما بلغ.

من جهة ثالثة، فشل محاولات السعودية في استدراج حرب تقودها الولايات المتحدة بالتعاون مع اسرائيل عبر السماح لطائراتها الحربية باستخدام الأجواء السعودية لقصف المفاعلات النووية الايرانية، يدفع بها للذهاب الى الحرب منفردة على أمل لحاق دول أخرى بها عبر إيصال التجاذب المذهبي السني الشيعي الى أقصى طاقته لتهيئة مناخ الحرب. كانت التصريحات الإيرانية على مختلف المستويات حول اعدام الشيخ النمر مساعدة بالنسبة للرياض في هذا الصدد.



الإتفاق النووي يقضي على حلم الرياض كدولة محورية

حتى الآن لايزال الفشل حليف محاولات السعودية لبناء تحالف عسكري عربي أو إسلامي لخوض حرب ضد إيران، بصرف النظر عن قبول أوروبا والولايات المتحدة بانزلاق المنطقة نحو الحرب. ولكن سوف تواصل الرياض محاولاتها في إقناع شركائها العرب والمسلمين بذلك. يمكن المجادلة بأن التحالف الثلاثي في حال نجح قد يقوم بهذه المهمة، ولكن لا يبدو الأمر سهلاً، على الأقل من الجانب التركي الذي يتطلب دخوله الحرب موافقة حلف الناتو، وعليه فليس من السهل ارتكاب أنقره حماقة أخرى بعد حماقة إسقاط طائرة سوخوي الروسية.

يضاف الى ما سبق، جاءت إجابات ولي ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لمجلة الايكونوميست في ٧ كانون الثاني ٢٠١٦ لتؤكد حقيقة الفشل السعودي في بناء تحالف. بدا التراجع واضحاً في مواقف محمد بن سلمان إزاء موضوع الحرب مع ايران. ويعود ذلك ليس لعدم وجود نيّة مبيّتة وإنما لعدم استعداد الدول التي تراهن عليها السعودية لخوض مثل هذه المغامرة.



الإعدامات سمّة العهد السلماني



عمر المالكي

أقدمت السلطات السعودية على إعدام الشيخ نمر النمر، وثلاثة آخرين مراهقين، ضمن مجموعة أكبر وصل عددها الى ٤٧ شخصاً، بتهمة الإرهاب. ومع أن الإعدامات كانت متوقعة بالنظر الى الظروف المحيطة بالوضع السعودي الداخلي والخارجي، إلاّ أنها فجرت طوفاناً من الإعتراضات في كل بلدان العالم، خاصة الحليفة للنظام السعودي، وبالأخص فيما يتعلق بإعدام الشيخ النمر وثلاثة آخرين لا علاقة لهم بالإرهاب، ولا يؤمنون بالعنف أصلاً.

ردود الفعل السلبية كانت متوقعة. توقعها النظام، وكان مستعداً للتعاطي معها بلغة الخشونة والقوة. وكانت متوقعة من حلفائه الذين أفصحوا ـ كما الإدارة الأمريكية ـ عن تحذيرهم السلطات بعدم الإقدام على اعدام الشيخ النمر؛ فيما كان المتحدث باسم أمين عام الأمم المتحدة بان غي مون، قد قال بأن الأمين العام نصح الأمراء السعوديين مراراً بعدم الإقدام على اعدام النمر، في الحدّ الأدنى.

لم يعد السؤال يتعلق بتوقيت الإعدامات، ولا بكيفية إخراجها الى العلن والتكتيكات التي استخدمتها السلطات السعودية للجمع بين كل المعارضين واعدامهم تحت يافطة واحدة؛ ولا بالتساؤل حول التزام ال سعود بالمحاكمة العادلة ضمن قضاء غير مستقل وغير نزيه، ولا ارتدادات الإعدام على الوضع الداخلي، والإقليمي.. ليس هذا فحسب، بل السؤال اليوم أيضاً يتعلق بما إذا كان منهج الإعدامات وقطع الرؤوس سيكون العلامة الفارقة والوحيدة ربما للعهد السلماني، وأن البلاد المسعودة تتجه سريعاً نحو منهج دموي قد لا يتوقف بسهولة. فالدم يستجلب الدم، والرياض لاتزال تعدنا بوجبات إعدام أخرى قادمة.. وأما الإعتقالات لكل اصحاب الرأي والنشطاء فصارت خبراً اعتيادياً في المملكة السعودية.

توقيت الإعدامات

مطلع السنة الجديدة ٢٠١٦ اختير كتوقيت متميز لتنفيذ الإعدامات، بعد ترويج طويل استمرّ لها من خلال مواقع اليكترونية تابعة لوزارة الداخلية، تم تسريب الأخبار اليها، ليس فقط لجسّ نبض الشارع وإنما أيضاً لتؤدي الإعدامات غايتها بنظر آل سعود في إرعاب المجتمع المسعوَد.

في مطلع العام، هناك احتفالات في كل الدنيا.. وفي السعودية هناك احتفال لجوقة النظام، ولكن بقطع الرؤوس. هذا ما فاخر به رجال مباحث النظام.

الضحايا أكثرهم قد مضى على اعتقاله أكثر من عشر سنوات، وهم من

المتهمين بالإنضمام الى القاعدة، أو تأييد فكرها، أو التنظير لها.. في حين أن المواطنين الشيعة الأربعة الذين أضيفوا لقائمة المعدومين اعتقلوا قبل عامين، والشيخ النمر اعتقل في ٢٠١٢م، فلماذا لم يعدم النظام المجموعات منفردة، ولماذا لم يعدم آل سعود أحداً من القاعديين منذ المواجهات في ٢٠٠٣، رغم أنهم تحت قبضته؟

هل كان توقيت الإعدامات له علاقة بانشغال العالم باحتفالات رأس السنة الميلادية، والأهم انشغال الإعلام الغربي بقضايا أخرى لا تحبذ نشر قضايا العنف والدم؟

هل كان توقيت الإعدامات له علاقة بفورة الإعتراض والسخط الشعبي بعد ايام من اعلان عجز الميزانية ووضع ضرائب على الوقود والخدمات؟ وبالتالي سحب اهتمام المواطنين الى موضوعات أخرى؟

هل كان النظام السعودي بحاجة الى تضامن قاعدته الاجتماعية، وحاضنته المناطقية النجدية، وهو يتعرض لمخاطر وجودية، فكان يخطط للإعدامات من أجل اصطفاف شعبي نجدي أكبر معه؟

ثم ألا يعني هذا كلّه، أن النظام السعودي يعتمد سياسة القفز الى الأمام هروباً من المشاكل، بافتعال مشاكل جديدة، يظنّ انها ستنسي المواطنين القديمة منها؟

وهل جاءت الإعدامات باعتبارها حاجة ملحّة لنظام يتداعى ويريد تأكيد قوته وسيطرته على الأوضاع؟

أياً كانت أهداف التوقيت فهناك أمور مؤكدة:

الأول ـ أن النظام، من الناحية التاريخية، كان يقوم بإعدامات لمعارضيه، وفي الغالب داخل السجون، وفي أحيان عديدة يتم دفنهم في باحات السجون، فلا يرى أهاليهم جثامينهم ولا يعرفون أين دُفنوا.

الثاني ـ أن أمراء آل سعود، في هذا الوقت الخطير بالنسبة لهم، لم يعد يهمّهم كثيراً ماذا يقول أو سيقول العالم عمّا يفعلون. ولعلّ أهم ميزة في العهد السلماني، أنه لا يعير بالاً لأحد، لا لنصائح أصدقاء، ولا حلفاء، سواء تعلق الأمر باعتقالات او اعدامات. والسبب في هذا، أن شعوراً بالرعب يجتاح العائلة المالكة، وكأنها تقول: الغريق لا يخشى البلل. ولسان حالهم يقول: (دعهم ينتقدون، ونحن سنفعل ما نريد. المهم أن لا نخسر الحكم والسلطة).

لهذا كانت الإعدامات صفة لازمة للعهد السلماني، ولم يحدث في تاريخ السعودية ان أعدم ٤٧ مواطناً في يوم واحد، كما لم تمر على السعودية فترة تشنّج وقمع أمني تشابه ما عليه الحال اليوم، الى حدّ تتصاغر معه اجراءات القمع في الستينيات التي هندسها الملك فيصل ونفّذها وزير الداخلية يومئذ الأمير فهد (الملك فيما بعد).

رسائل الرياض من الإعدامات

ماذا تريد الرياض من الإعدامات؟

ما هي الرسائل التي تريد أن توجهها من خلال المذبحة؟

والى من يُراد أن تصل تلك الرسائل؟

ابتداءً يجب التذكير بأن الإعدامات السعودية الأخيرة جاءت في سياق تصاعدي للقمع السعودي.

فقد تمّ تفريغ الساحة من النشطاء الحقوقيين والسياسيين، عبر الإعتقالات، وعبر التهديد بالإعتقال، وعبر المنع من الكتابة والمنع من السفر والفصل من الوظيفة وغيرها. الى حد ان عشرات من الكتاب والمعلقين المتميزين اختفوا عن ساحة مواقع التواصل الاجتماعي، بسبب التهديدات المستمرة في حياتهم ومعاشهم.

وبالنسبة لإعدام الشيخ النمر والمواطنين الثلاثة الآخرين الشيعة، فإن الإعدامات جاءت بعد نحو ثلاثة أعوام من القمع المستمر، والقتل خارج اطار القانون. فمنذ اعتقال الشيخ النمر، تم قتل المجموعة الرئيسية التي تقود الحراك السلمي، بحجة أنهم إرهابيون وضعتهم السلطات ضمن قائمة ٢٣ شخصاً مطلوباً. هؤلاء قُتلوا في الشوارع، وبالهجوم على منازلهم، وجرح آخرون ثم أخذوا الى المعتقلات. معظم الناشطين في الحراك السلمي في المنطقة الشرقية تم إخماد أصواتهم. وبالتالي فإن اعدام الشيخ النمر والآخرين إنما يمثل الخطوة التالية في التصعيد العنفي الرسمي.

في ظل ظرف كهذا، كان يفترض أن يسترخي النظام، وأن لا يشعر بتهديد وجودي. فالأمراء ما برحوا يقولون بأنهم قضوا على القاعدة، وانهم قضوا على (حسم) واودعوا النشطاء في السجون بتهمة الإرهاب والعمالة للخارج!؛ وقتلوا من أرادوا قتله، وأخمدوا أصوات من أرادوا إخماده. إذن: لماذا يريد النظام الإعدامات، بل لماذا يشعر بالحاجة الى القيام بها، في وقت الإسترخاء؟

كان بإمكانه أن يعدم القاعديين فترة المواجهة قبل نحو عشرة أعوام.

وكان بإمكانه القيام بعكس ذلك، فيطلق سراح الناشطين السياسيين والحقوقيين السلميين، مادام أصبح مسترخياً، ومادامت معاركه الخارجية مستمرة. ولو فعل، لأمكن القول بأنه يريد توحيد الداخل، وبدء صفحة جديدة مع شعبه.

النظام لم يفعل ايّ من هذا. ووطأة القمع تصاعدت، وكأنها بلا مبرر حقيقي.

الصحيح أن فلسفة النظام ورؤيته تختلف عمّا ذكرناه آنفاً.

لا أحد يستطيع أن يقنع أمراء العائلة المالكة بأن وضعهم طبيعي، وأن حكمهم مستقر، حتى وإن كانوا حريصين على الزعم بذلك، والظهور بعضلات خاوية.

الأمراء يعتقدون أن وضع المملكة في السياسة الخارجية كارثي، فقد خسرت معركتها في العراق وفي سوريا ولم تنجح حربها في اليمن، وأنقذت النظام في البحرين، ولكنها لم تحل أزمته، وفي لبنان تكاد تخسره بالكامل. والكارثة الأكبر، أن إيران برزت كلاعب أساس في المنطقة، والجميع يخطب ودّها بعد الاتفاق النووي وإلغاء العقوبات.

والأمراء يعتقدون بأن هناك انعكاساً سلبياً خطيراً على تراجع مكانة الدولة سياسياً واقتصاديا واستراتيجياً. فهي دولة متهمة بالعنف والإرهاب الوهابي القاعدي والداعشي، وهي دولة مستنزفة اقتصادياً بسبب الحروب والفساد. وهي دولة تفقد سريعاً مكانتها الإستراتيجية بعين حلفائها الغربيين. وهي غير قادرة على شراء ولاءات الدول في ظل الإنكسار الإقتصادي الذي بدأت تعيشه ولما يصل بعد الى مداه الأكثر إيلاماً.

والأمراء يعتقدون، بأن الوضع المحلي مخيف، فرغم قبضة العنف العمياء المستخدمة، وإنْ استطاعت ضرب النشطاء، فإن بوابة العنف ستكون مشرعة في حال ضاعت هيبة الدولة المسعودة، وفي حال هُزمت او تعادلت حتى في حرب اليمن، وأيضاً إذا ما انتكست الأوضاع الخدمية والإقتصادية فستضيع الولاءات السياسية للعائلة المالكة، وسيتجرّأ من يتجرّأ على الدولة، وقد يشتعل العنف القاعدي الداعشي من جديد جرّاء الهزائم الخارجية والفشل الداخلي.

لهذا كلّه يستشعر آل سعود الخطر.

ولهذا هم بحاجة الى العنف والدم أكثر فأكثر، وكلّما غابت الجزرة، فلا بديل عن عنف ودموية أكبر.

هذا هو منطق النظام السعودي وأمرائه. وهذا هو موطن التوتر في سلوك آل سعود السياسي.

والإعدامات الأخيرة جاءت لترسل رسائل عديدة، وتستهدف أكثر من جهة:

أولاً ـ الرسالة المحلية:

يريد الأمراء من خلال وجبات الإعدامات القول للمواطنين بأن حكم آل سعود لازال قوياً، وأن ملك الحزم والعزم والظفرات سلمان، لن يتهاون في مواجهة أعداء الحكم، وأن الذين يتوقعون علو الصوت المعارض بسبب الكوارث السياسية والإقتصادية، لن يجدوا سوى (السيف الأملح). إذن هي رسالة للمواطنين بأن يخمدوا أنفاسهم، وأنه مهما عانت الدولة من مشاكل اقتصادية وخدمية، فهي لا تبرر الاعتراض على النظام، ولن تقوده الى إصلاح سياسي. لقد مضى زمن العصا والجزرة، ولم يتبق منه سوى العصا، او لنقل (السيف الأملح).

كأن آل سعود يريدون استباق المشاكل القادمة، والتي قد تظهر على شكل انفجارات عنف قاعدي وداعشي، اضافة الى احتمال قيام موجة من طلاب الإصلاح بمجرد أن يشعر الجميع بضعف النظام، كما حدث بعيد تفجير ٩/١١. لكن النظام يقول لكل هؤلاء ابقوا رؤوسكم منخفضة وإلا طالها السيف.

هناك رسالة أخرى للمواطنين الشيعة، وهي رسالة واضحة وعنيفة ومعمّدة بالدمّ. الرسالة تقول: سنعدم الشيخ النمر، وسنعدم آخرين، ولن نسلّم جثثهم لدفنها في مقابر المشركين لتصبح مزاراً رمزياً، وهناك وجبات أخرى في الطريق. من يعارض آل سعود مصيره الإعدام، ومن يتجرأ على رموز العائلة المالكة، فلن نتوانى في قمعه.

وضع اسم الشيخ النمر وثلاثة آخرين في قائمة الإرهاب القاعدي، اضافة الى الحرب الطائفية المفتوحة في الإعلام السعودي على الشيعة، تعني ان النظام السعودي لا يهمه أمر المواطنين بالمعنى الشامل، وإنما يهمّه وحدة (الشعب النجدي) الذي يمثّل الحاضنة للنظام. ال سعود فتحوا معركة واضحة المعالم ضد مواطنيهم الشيعة، حتى قبل قتل الشيخ النمر. لقد قتلوا المواطنين في الشوارع ولم يعتذروا. كانت التهم تأتي بعد تنفيذ الإعدام والتصفية. التمييز الطائفي في العهد السلماني تجاوز حدود العقل. الفتاوى والشتائم والتكفير، ومن ثمّ التفجيرات الداعشية التي وقعت في مساجد الشيعة كلها تحوي رسائل دم الى المواطنين الشيعة.

النظام يعلم مسبقاً أن النمر لا علاقة له بالعنف والإرهاب. بل العالم كله يعلم أن النمر لا يؤيد استخدام السلاح، بل لا يؤيد رمي الحجارة على رجال الأمن الذين يقتلون المواطنين في الشارع. وهذا مسجّل بالفيديوهات وموجود على اليوتيوب وتنشره محطات التلفزة. لكن الملك سلمان وزمرته أبوا الا الإعدام للمعارضين الشيعة، ولا يوجد في التهم انهم قتلوا أحداً، حتى يزعم النظام بأن القتل كان قصاصاً او حدّاً للحرابة والإفساد في الأرض.

لكي يأمن حاضنته النجدية والوهابية، لم يكن بإمكان آل سعود أن يعدموا القاعديين، بغض النظر عن التهم الموجهة لهم، إذ ان قضاء آل سعود مشكوك فيه.. ما كان له ليفعل ذلك ويلقى قبولاً وتضامناً نجدياً وهابياً، ما لم يعدم الشيخ النمر والمواطنين الشيعة، فوجود هؤلاء ضمن القوائم، هو الذي يؤدي الى قبول قاعدة النظام بقتل الوهابيين الدواعش او القواعد. ولهذا توحدت القاعدة النجدية الوهابية المتطرفة مع آل سعود وقبلت الإعدامات لأن الشيخ النمر والشيعة كانوا في مقدمتها.

وفي الإعدامات القادمة، اي في الوجبات التي يبشرنا آل سعود بأنهم سيقومون بها، لن تخلو وجبة اعدامات من دون وجود مواطنين شيعة. فالأخيرون بمثابة السكر في الدواء الذي يقدّم للحاضنة النجدية، التي لم يعد العقل يتحكّم فيها بقدر ما تتحكم بها العواطف المذهبية التي استثارها النظام وزبانيته ـ خاصة في عهد سلمان.

النظام السعودي لم يعدم الشيخ النمر والمواطنين الشيعة الآخرين ظلماً فحسب، بل كان اعدامهم ضرورة، انْ كان يريد لحاضنته التسليم بإعدام القاعديين الوهابيين.

والنظام السعودي بوضعه اسماء الشيعة ضمن قوائم الإعدام، كان يريد ان يقول بأنه يعدل بين الرعية فيقطع رؤوس الجميع بدون تمييز طائفي. والصحيح ان الإعدام للشيعة كان على أساس طائفي واضح. هكذا قرأه المواطنون في الداخل، وهكذا رآه العالم كله، بمن فيهم الحكومات الصديقة لآل سعود، والمنظمات الدولية الحقوقية أيضاً.

والنظام بجمع المواطنين الشيعة مع المتهمين بالعنف القاعدي والداعشي، كان يريد تبرئة مذهب الوهابية من تفريخ العنفيين والقتلة والتكفير والذبح.. وذلك بالقول أن الإرهاب لا دين له. وهذه كلمة حق يراد بها باطل. صحيح ان الإرهاب لا دين له، بمعنى انه لا ينتمي الى دين الله، أو أي من الأديان السماوية. لكنه ليس بلا هوية، إنه إرهاب له دين، ودينه الوهابية. الإرهاب الداعشي له دين، وله مرجعية فكرية عقدية سعودية، وله وسائل تميّزه عن غيره في العنف والقتل، وانصاره من السعودية وليس فكرها ومالها فقط، بل وشباب العنف والقتل والإرهاب في أكثرهم جاؤوا من البيئة الوهابية السعودية. بهذا المعنى، فإن للإرهاب القاعدي الداعشي الوهابي.. دين، ودينه الوهابية.

ولقد حاول آل سعود وإعلامهم مراراً ليس فقط التبرؤ من القاعدة وداعش، وتبرئة مذهبهم الإجرامي الوهابي، وإلقاء التهمة على إيران بأنها وراء داعش والقاعدة.. بل سعى آل سعود منذ أكثر من ثلاثة أعوام، الى دفع التهمة عن مذهبهم وايديولوجيتهم الرسمية، بالقول أن هناك ارهاباً شيعياً، وان الإرهاب ليس فقط وهابياً، بل ان الإرهاب الشيعي اشدّ خطراً.

ومن هنا، كان وضع الشيخ النمر ضمن قائمة الإرهابيين، يعني إعلان براءة للمذهب الوهابي من الإرهاب، او على الأقل تسليط الضوء على التشيّع كمفرخة للإرهاب، رغم ان المقتولين الشيعة لم يطلقوا رصاصة او يقتلوا أحداً.

وفي المحصلة فإن إعدام أبرياء لم يقتلوا أو يعتدوا بحجة الإرهاب، ووضعهم الى جانب قتلة القاعدة، كان يستهدف تحصيل اصطفاف شعبي نجدي وهابي، يغطّي على سوءة الإجرام والإعدام، ويزيد في استثمار الحس الطائفي الوهابي ضد الخصوم، ويعمّق الوحدة النجدية خلف الملك سلمان، الذي قتل زعيماً شيعياً بالباطل، فأراح أنفسهم المريضة بوباء الطائفية.

ثانياً ـ رسالة الى الخارج

إعدام الشيخ النمر بالتحديد كان يحمل رسالة الى الخارج. لم يكن الإعدام قد تمّ بدون علم واشنطن ولندن على الأقل، وإنْ زعمتا بأنهما نصحتا آل سعود من تداعيات الإعدام إقليمياً.

واضحٌ أن الإعدام جاء في سياق إشعال السعودية لحرب مذهبية. فلأول مرة في تاريخ السعودية، يقدم الأمراء على إعدام مواطن ورجل دين شيعي، بمبررات واهية لم يقبلها العالم. لأول مرة لا تبالي الرياض بملايين المواطنين الشيعة فتستعديهم فوق ما استعدتهم بسياساتها الطائفية. ولأول مرة لا تأبه الرياض بالعالم الشيعي ـ إن صح التعبير ـ بكل أطيافه، بل وتحرّض على الشيعة ككتلة واحدة، وتفتح عليها النار جميعاً.

هذا لم يقم به فيصل ولا فهد.. بل قام به سلمان. الرياض تريد أن تقول انها زعيمة العالم السنّي وليس الإسلامي، وهي ليست كذلك. والرياض تريد من خلال ثنائية الشيعة والسنّة، جذب السنّة الى صفّها كمجتمعات، وكحكومات وحركات وأحزاب، من خلال فتح مجابهة طائفية واضحة

المعالم تحريضية لم تشهدها المنطقة في تاريخها القديم والحديث.

في الستينيات الميلادية الماضية، ألف الشيخ عبدالله الخنيزي ـ من القطيف، كتاباً بعنوان (أبو طالب مؤمن قريش)! فحُكم عليه بالإعدام، من قبل مفتي الوهابية الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، لأنه من وجهة نظره فإن عمّ النبي مات كافراً، وكذلك والدة النبي وأبوه عليه الصلاة والسلام. هذا قول لا يقوله المسلمون جميعا. ولا يستحق من يقول بأن أبي طالب مات مؤمناً موحداً أن يحكم عليه بالإعدام، في قضية خلافية تتجاوز موضوع الشيعة والسنة. هنا وبعد وساطات من المرجعية وتدخل شاه ايران، ألغي حكم الإعدام، وخرج الشيخ الخنيزي الى النجف وبقي فيها منفياً لنحو عشرين عاماً. واليوم هو في السعودية، وهو مقرب من السلطات السعودية، ولم يكن يوماً معادياً لها اصلاً.

في قضية النمر، لم تقم مرجعية العراق (السيستاني بالذات) بإدانة اعتقال الشيخ النمر، على أمل ان تؤدي الوساطات دورها بهدوء. وقد تدخلت مرجعيات سنيّة عراقية لدى السعودية بغرض الغاء حكم الإعدام عن الشيخ النمر. وفعلاً قدمت السعودية لكل من توسّط وعداً بعدم القيام بالإعدام، وهي إذ تفعل ذلك كذباً، إنما تريد التخفّف من الضغوط، ثم تضرب ضربتها، كما حدث للشيخ الصميدعي الذي اعلن بأن الملك سلمان قد وعده بعدم تنفيذ عقوبة الإعدام، وذلك قبل بضعة ايام من وقوعه.

واضح ان الملك سلمان شديد التطرّف، واراد أن يحوّل حكماً بالإعدام مخالف للشرع والقانون والحق، الى معركة اقليمية طرفها الآخر الشيعة جميعاً في أي مكان كانوا، وكذلك معهم إيران.

إيران التي بينها وبين الرياض جبال من المشاكل، كان آخرها مقتل المئات من حجاجها، وعدم استلام جثث بعضهم على الأقل، ورفض الرياض نشر نتائج التحقيق فيما جرى بمنى. ايران التي لديها غضب على الرياض بشأن إغراق سوق النفط، وتهييج الرأي العام ضدّها طائفياً؛ ومحاولاتها تخريب الإتفاق النووي مع الدول الأخرى، اضافة الى تدخلاتها في ايران نفسها (بلوشستان والأهواز).

ايران، وبعد مقتل الشيخ النمر، أفسحت للغضب الشعبي ان يعبر عن نفسه، بمهاجمة السفارة السعودية بطهران والقنصلية السعودية بمشهد، أو هكذا تقول السعودية. وكانت الرياض تنتظر مثل هذه الأخبار السعيدة لتنقل الصراع الى مرحلة متقدمة أكبر وأكبر.

قطعت الرياض علاقتها مع طهران مؤملة اصطفافاً سنياً (خليجياً وعربياً وعلى مستوى العالم الاسلامي) فتقطع جميع الدول ـ أو أغلبها ـ علاقاتها مع طهران، ولكنها فوجئت بفشل ذريع، حتى في محيطها الخليجي، وفي النهاية لم تحصل الرياض بعد اجتماعين لوزراء خارجية دول مجلس التعاون، ووزراء خارجية الدول العربية، إلا على اربع دول هزيلة قررت قطع العلاقات مع طهران، وهي: البحرين، والسودان، والصومال، وجيبوتي!

لقد قدّمت طهران للرياض ما تريده حقاً، فهي ـ أي طهران ـ وإن كانت قد فوجئت بالخطوة السعودية التصعيدية بقطع العلاقات، فإنها كانت مسؤولة عن مهاجمة السفارة السعودية، وآل سعود كانوا يبحثون عن ذريعة، ليس فقط لقطع العلاقات، وإنما لتحويل موضوع قتل الشيخ النمر الى قضية شيعية سنية، والى جزء من معركة ايرانية سعودية، وتأكيد الكذبة السعودية بأن الشيخ النمر مجرد تابع لإيران.

لقد ربحت الرياض تكتيكياً، ولكنها خسرت استراتيجياً.

تكتيكياً أثارت الرياض زوبعة سياسية، وأعلنت نصراً ليس فقط على مواطنيها بإعدام الشيخ النمر، ولكن ايضاً بقطع العلاقات.

ولكن الخطوة السعودية أثبتت ان النظام السعودي أرعن، وغبي، ولا يحسب خطواته. كل الدول الحليفة للرياض لم تشعر بارتياح ازاء قطع العلاقات مع طهران، وإثارة الجو الطائفي، ومحاولة جرّ الغرب الى جانب الرياض للقتال مجدداً ضد ايران، بما يفضي على الأقل الى تأجيل رفع العقوبات عنها.

هذا لم يحدث، وانفجرت الصحف الغربية ضد السعودية التي أثبتت انها دولة غير مسؤولة. عشرات المقالات كُتبت في هذا الإتجاه، ومقالات عديدة نددت بمحمد بن سلمان، الصبي المغامر الذي يدير الحكم بالنيابة عن ابيه المريض بالزهايمر.

لم يقف العالم السني مع الرياض، لا تركيا ولا الباكستان ولا أندونيسيا، قبلت الخوض في مستنقع الرياض. بل ان الكثير من الدول ارادت التوسط بين الطرفين، في حين ان الرياض ما فتئت تقول بأنها تحارب ايران بالنيابة عن العرب والمسلمين. السؤال: من أعطى الرياض حق اعلان الحرب بالنيابة عن الآخرين؟ ولماذا مطلوب من الدول الأخرى ان تخوض حروب الرياض، في وقت يريد الجميع حلولاً سياسية تخرج المنطقة من دائرة العنف والدم والتوتر؟

والخلاصة،

اولاً ـ قدّمت الاعدامات السعودية كنموذج داعشي، تمّ ادانته من قبل الجميع، خاصة المنظمات الحقوقية، وحتى من قبل الدول التي ترفض عقوبة الإعدام. وهناك تشكيك في اصل المحاكمات غير العادلة وفي القضاء السعودي. السعودية اعطت العالم دليلاً آخر يدين بربريتها الداعشية، ولم يأخذ العالم الأمر على أنه مكافحة للإرهاب كما صاغته الرياض في بياناتها. على العكس من ذلك، فإن الإعدامات قد تقود الى توتر محلي، والى المزيد من المواجهات العنفية الدموية. قمع السلطات غير المسيطر عليه، واستخدام العنف، هو الذي ولّد داعش والقاعدة، وهو الذي نشر العنف الوهابي الى الجوار. سياسة السيف الأملح، وصفة لمزيد من التوتر والعنف والدعشنة.

ثانياً ـ بإعدام الشيخ النمر، تكون العائلة المالكة وحاضنتها النجدية قد أقامت قطيعة مع المجتمع الشيعي الذي يبلغ تعداده نحو ١٥٪ من مجموع السكان. الأقلية النجدية بمشايخها الوهابيين، وزعمائها السياسيين من الأمراء السعوديين (٢٠٪)، ستبقى في صدام مع الشعب، لإثرتها وهيمنتها وعنفها تجاه البقية. وتحتاج العائلة المالكة الى عقود من الزمن لتصحيح العلاقات بين القمة والقاعدة، ولن يكون بإمكان الرياض دائماً المراهنة على أن العنف تجاه المواطنين الشيعة سيخضعهم. هذا لم يحدث سابقاً، ولن يحدث لاحقاً. منذ الآن فصاعداً، فإن العلاقات بين آل سعود والمواطنين الشيعة، قد دخلت نفقاً مظلماً سيستمر لعقود، هذا ان بقي النظام وعمّر الى ذلك الحين. كما ان الإنشقاقات الإجتماعية والطائفية التي اطلقها الاعلام والفتاوى الوهابية والتي بدت موجاً غير مسبوق، هذه الانشقاقات لن تخدم الاقلية النجدية الوهابية الحاكمة بأي حال من الأحوال. فالأقلوي الحاكم قد يطيل عمره في الحكم من خلال التضليل، ولكنه لا يخدم ذاته من خلال المواجهة والدم.

ثالثاً ـ خسرت الرياض معركتها الإقليمية بإشعال حرب شيعية سنية، أو عربية فارسية، وتبيّن ان زمن الرياض وحقبتها قد وليا الى الأبد. تحويل قضية داخلية الى معركة مذهبية، ثم الى معركة سياسية مع الخارج، الشيعي، او الخارج الإيراني، قد استُهلك تماماً. لم تعد الطائفية قادرة على استجلاب خير للنظام السعودي. لقد استثمرها ـ أي الطائفية ـ حتى الثمالة، ووصلت الامور الى حدّ التشبّع، وفي النهاية لم تعد الطائفية ذلك السلاح المهم بعد أن افرطت الرياض في استخدامها زمنياً ومكانياً.

الإعدامات: نمر قتلته الكلاب!

عبدالحميد قدس

وأخيراً.. أقدمت السلطات السعودية على جريمتها النكراء بإعدام الشيخ النمر. وأعدمت معه ثلاثة آخرين مراهقين من المواطنين الشيعة، الذين تظاهروا في السنوات الأخيرة سلمياً ضد الحكم السعودي وسياسته التمييزية الطائفية.

كان تنفيذ الإعدام متوقعاً.. فالنظام يهرب من مشكلة الى أخرى، ويشغل الناس بها.

فقد هرب من فشله في السياسة الخارجية وأشعل حرباً في اليمن خسرها حتى الآن.

ثم أشعل حرباً نفطية ارتدّت عليه، وأثرت على المواطنين على شكل ضرائب وتضخم غير مسبوق. ولكن قبل ان يتجمع الضغط، قام بإعدام ٤٧ مواطناً بينهم عشرات من أتباع القاعدة كما يقول النظام.

وهكذا، فجّر النظام أزمة أخرى فوق أزمة اعدام الشيخ النمر، وقطع علاقاته مع ايران.

انها مشكلة تجرّ أخرى. و(من حفرة الى دحديرة) كما يقول المثل الشعبي.

اراد النظام بإعدام الشيخ النمر أموراً عديدة، من بينها: قتل الحراك المطلبي السلمي في المنطقة الشرقية والذي استمر نحو خمسة أعوام.

وأراد آل سعود أن يظهروا بمظهر القوة والحزم، بعد أن فقدوا الجزرة التي تخرس الأفواه، ولم يبق سوى العصا، وكأنهم يقولون: من يعارض سيتم اعدامه.

وأراد النظام تحويل معاركه الداخلية الى الخارج، وتسليط الضوء ليس على فشله السياسي والتنموي، وإنما على الحرب المذهبية التي يريد افتعالها، لعلها تأتي له بزعامة على العالم الاسلامي انتهى زمنها، ولم يبق شيءٌ منها إلا في مخيلة الأمراء.

في كل الأحوال، فإن تداعيات إعدام الشيخ النمر ـ المعارض الذي يرفض استخدام حتى الحجارة ضد قوات الشغب ـ بتهمة الإرهاب، أمرٌ مستفزّ، خاصة وان كل خطابات الشيخ النمر الشهيد، تشير الى سلميته.

ما أزعجهم هو تطاوله على ذوات الأمراء المنتفخة، الذين يرون أنفسهم آلهة تُعبد من دون الله. وحتى الآن، فالنظام يهمّه (وحدة الحاضنة النجدية)، ولا يهمه (وحدة المجتمع)، الذي يريد ابقاء تمزيقه بالطائفية والمناطقية والقبلية، حتى تتمكن الأقلية النجدية من حُكمه.

النظام القوي لا يتصرف بالجنون الذي يتصرفه آل سعود اليوم. وإن كانت هناك من خشية، فإنها تعود الى حقيقة ان النظام غير الواثق من نفسه، والذي يستشعر الخطر الوجودي، يتصرف بلا عقل ولا اعتبار لحرمة أحد المعنوية والمادية.

النظام السعودي في مرحلة اقرب ما تكون الى الجنون، وتصرفاته لم تعد محسوبة وصحيحة على الصعيد الاستراتيجي. ولذا يتوقع منه الأسوأ: قتل واعدامات وقمع أمني شديد. وكلما فشل في ادارة الدولة، وزاد سخط الناس، سيزداد عدوانية ودموية. فالراحل لا يفكر في النتائج!

اصدرت عائلة الشيخ الشهيد النمر بياناً للجمهور تفيد فيه بإعدام السلطات السعودية له، مذكرة بحركته المطلبية السلمية، ورفضه للطائفية؛ واستنكرت عائلة الشهيد القتل الظالم، واعتبرته قتلاً للإعتدال، واغتيالاً غادرا؛ داعية المواطنين في الأحساء والقطيف وغيرها الى ضبط النفس، والاقتداء بالشيخ الشهيد في نهجه السلمي.

محمد باقر النمر، اخ الشيخ الشهيد، ووالد الشاب علي النمر المحكوم ايضاً بالإعدام، أبلغ المتابعين بأن الحكومة أعدمت الشيخ الشهيد، وأن جثته وجثث باقي الشهداء قد تمّ دفنها في مقابر المسلمين؛ ولن تسلّم لذويهم. وكأن مقابر الشيعة ليست مقابر مسلمين. فلا مسلم سوى الوهابيين الأقلويين؛ ثم إذا كان الشيخ غير مسلم، فلماذا يدفن في مقابر الوهابيين المسلمين؟

واضاف اخ الشهيد: (فخورون به، ولسنا منكسرين. سنوزّع الحلوى في مراسم عزاء الشيخ الشهيد النمر فداءً لحقوقنا المشروعة. ذاك هو جوابي على الرسالة الغاشمة). وتابع: (اللهم إنْ كان هذا يرضيك فخذ حتي ترضى. اللهم رضاً برضاك، وتسليماً كاملاً بحكمكَ وقضاك؛ ولا اعتراض، فأنت الذي وهبتَ، وأعطيتَ وأخذتْ). وأشار محمد النمر، الى تسعير النظام لروح الطائفية بين جمهوره،

خلف الحربي
@khalaf_h
Follow
أغلب السعوديين مع حقوق الانسان بشرط ان يستثنى منها حقوق الشيعه وحقوق المرأة وحقوق الوافدين وحرية الصحافة والحريات الشخصية

إبراهيم المديميغ
@imodattorney
Follow
عندما لا تنضم لأسراب اللاعنين والشاتمين والهائجين فلا يعني أن لك موقفا مواليا لمن توجه لهم سهام الشتائم فقط أنت تحافظ على أذنيك من التلوث

Turki H. Alhamad
@TurkiHAlhamad1
Follow
ليس دفاعا عن حكم الإعدام ولكن أحيانا آخر العلاج الكي..فحين يكون الوطن وحقوق الآخرين على المحك ليس إلا الكي علاجا..

حمد الماجد
@Hmd_Almajed
Follow
#تنفيذ_حكم_القتل_في_٤٧_إرهابي حتمية شرعية وضرورة وطنية

وقـال ان إعـدام الشيخ الشهيد لا يخلو من هـدف سياسي، وأوضـح: (لـن يجدي خلط الأوراق بإدراج اسم الشيخ الشهيد في قائمة المعدومين السبعة والأربعين، حيث بعضهم إرهـابي).

لقد تمت الإعدامات داخل السجون وليس في الساحات العامة، والمحاكمات للضحايا كانت سرية، ومع هذا يقول المتحدث باسم الداخلية، بأن المحاكمات كانت علنية ونشرت في وسائل الإعلام. ما دعا المغردة الأحسائية دلال للتعليق بكلمة: إنهم (يمزحون)! واضافت بأن هناك أغبياء يقولون بأن ايران وغيرها لا يحق لها أن تستنكر، لتكمل: (الشيخ النمر ليس ماركة لبلد معين، الشيخ النمر هو لكل من يعرف العزة والحرية والكرامة). وازاء تضارب تبريرات اعدام الشيخ، والتنديد العالمي به قالت المغردة: (وشْ فيها السعودية، كل شوي يطَلْعُوا تبرير لقتل الشيخ النمر؟! خلاص، انتو صحْ).

مغردة أحسائية اخرى هي وداد تسأل: (كم كـان سيعيش الشيخ النمر؟) وتجيب: (اليوم تمّ تخليده. ما رأيتُ إلاّ جميلا). وتوجه كلامها للسلطات الطاغية التي دفنته في مكان مجهول: (حتى قبر لـه يرعبكم؟ ما أحقركم وأجبنكم). وكانت عائلة النمر قد طالبت السلطات بتسليم جثمان الشهيد الى ذويـه، مذكرة بأن دفنه في مقبرة مجهولة وبغير اذن عائلته، وخلافاً لوصيته ورغبة ذويـه كحق أصلي حسب الأحكام الشرعية والقوانين الوضعية.. أمر مرفوض.

الدكتور فـؤاد ابراهيم، قال بـأن اخفاء جثمان الشهيد النمر وبقية جثامين الشهداء لن يغلق الحساب مع النظام، وان جرائمه تعجّل بزواله ومعه مشايخ الفتنة. واضاف منتقدا صمت المثقفين خوفاً من النظام، كما انتقد منهم اولئك الذين يسدون النصائح للضحايا بعدم اظهار الغضب، لأنه بزعمهم يصب في مصلحة ايـران، وكل ذلك للهرب من إدانة حكم إعدام الشيخ النمر. وختم بأن الشيخ الشهيد نال ما تمنّاه وهو الشهادة، وأن من أعدموه نالوا العار الأبدي، وسوف يسقي الشهيد بدمه شجرة الكرامة والحرية.

الشيخ فوزي السيف، وفي تأبين الشيخ النمر والشهداء في العوامية، قال بأن طريقة القتل وشناعتها إنما تهدف الى احداث هزة وصدمة نفسية للمجتمع بغرض زرع روح الإنهزامية. وأضاف بأنه يكفي الشيخ النمر ان الله اتخذه شهيدا، وانـه قـال كلمة حق صادقة ولم يندم عليها قط، ودفـع ثمنها، وهو كان يعرف أنه سينتهي به المطاف الى ما انتهى اليه. واضاف السيف بأن الظالم لا يعرف سوى لغة البطش والفتك ومنطق القوة، لا منطق الحوار والعقلانية، وأنه يحشد الطبالين والمأجورين في تكرار للتاريخ. وختم الشيخ فـوزي السيف بأنه قد جرت العادة عند الانتهاء من العزاء (الفاتحة) ان يذهب الناس الى قبور موتاهم، وسأل: اين ستبحث عوائل الشهداء عن شهدائها؟ وأين سنضع عمامة شيخ الشهداء وهو لم يُشيّع الى مثواه؟

هذا وقد كانت هناك رنّة فرح لدى التيار الوهابي التكفيري باعدام الشيخ النمر. وعدوا ذلك انتصاراً مذهبياً يشفي صدورهم. مع علـم التيـار أن النظام كـان يسترضيهم بقتل الشيخ النـمر والشباب الشيعة الآخـريـن حتى وان لم يكونوا يستحقون القتل. وكـان صعباً على النظام ان يعدم جماعته القاعديين من حاضنته الاجـتـمـاعـيـة دون ان يضيف بعض السكر الذي تمثله دمـاء المواطـنين الشيعة الأبرياء.

الصحفي احمد عدنان قال في أكثر من مكان بأن الشيخ النمر اعدم لأنه خائن وعميل لإيران، ولأنـه قائد ميليشيا؛ وكلا الأمرين لم يردا ضمن الإتهامات الرسمية وما أكثرها! لكن احمد عدنان الذي انضمّ الى جوقة المباحث بعد أن كـان شبه لاجئ في بيروت، اصبح لزاماً عليه أن يعمل لدى مشغليه ضباط مباحث آل سعود، فكان صاحب صوت عال.

كسـاب العتيبي، الإخواسلفي الـذي كان معارضاً في لندن، واشترته الحكومة السعودية، ظهر على البي بي سي مدافعاً، فقتل الشيخ النمر، شأن داخلي بنظره، وحين قيل له حسبناك ضد الإعدامات، اجاب بوطنية مفتعلة: (أمن الوطن خط أحمر!). وكان كساب قد قال كلاماً أقسى مما قاله الشيخ النمر، ولكنه انحنى واشتغل مع آل سعود فنجا وصار طبّالاً!

الشيخ سلمان العـودة، كـان مـؤيـداً لإعدام الشيخ النمر، مثل بقية الإخواسلفيين السروريـين؛ ولكنه غطّى الأمـر بطريقة مختلفة، فهو هنا وبعد ايام من اعدام الشيخ النمر، كان ضد إعدام قيادي في بنغلادش؛ لكن العودة اوضح موقفه من خلال اعادة تغريدات لمواقع وشخصيات متطرفة طائفية، محاولاً الاختباء بموقفه.









وعموماً فإن التيار الإخواسلفي السعودي كان مؤيداً للإعدام، بل انه اغرق نفسه في وحل طائفي تكفيري أكثر قذارة، كما فعل محمد الحضيف.

وعلى نسق دعـم المفتي لإعدامـات آل سعود، قـال الكاتب حمد الماجد بـأن قتل الشيخ النـمر والآخـريـن حتمية شرعية وضرورة وطنية!

تصوروا ان الاعدامات تصبح ضرورة

وطنية في مهلكة ال سعود؟

وحين أبدت قيادات غربية من صراع طائفي سببه اعدام الشيخ النمر، وقد يأتي على المنطقة ويضيّع مصالح الدول الغربية، علق الشيخ عبدالعزيز الطريفي بذكاء تكفيري خارق: (دعا الغرب السنّة للتقارب مع الرافضة، وفي السرّ يدعون الرافضة للإستبداد على السنّة؛ والله يختصر أمر الفريقين، فليس للنصارى أمان، وليس للرافضة إسلام).

ومن المدهش أن مقولة (الشأن الداخلي) الذي لا يجوز التدخل فيه، مقبولة اذا كان المرء سياسياً او غيره يؤيد اعدامات آل سعود.

فهذا وزير خارجية الامارات يبارك جهود المملكة الشقيقة تنفيذها الإعدام، وكأنه يهنؤها بما تفعل. وزاد ابن زايد فقال: (في السعودية تُستخدم الرافعات لحماية الحيوان، وفي ايران يُشنق بها الإنسان). لكن يا ابن زايد لم يرَ رافعات الصلب السعودي، لأجساد قطعت رؤوسها، وبقيت على الرافعات أياماً. ووضع أحدهم صورة للرافعات السعودية التي يصلب عليها المواطنون، وسأل وزير خارجية الإمارات: أين هذه الرافعات؟ ام ان القتل والصلب حلال على آل سعود؛ وأن جرائمهم مغتفرة بحق شعبهم المبتلى بهم؟.

ومثل عبدالله بن زايد وزير خارجية الامارات، فعل وزير خارجية البحرين الذي ايد الاعدامات ودعا: (اللهم انصر خادم الحرمين الشريفين)؛ وكأن شغل هذا الوزير مجرد التغريد في تويتر دعماً لآل سعود كما هي عادته. وكأنه مجرد موظف من موظفي المباحث على مواقع التواصل الاجتماعي.

حتى النخب العلمانية النجدية، فإنها حين وجدت النظام يتهاوى، ارتدت الى مناطقيتها ومذهبيتها، ونسيت معارضتها، وراحت تقود الجمهور الى حيث أحضان السلطة.

يمكن تقديم تركي الحمد المعارض السابق، كنموذج هنا، فهو يؤيد أحكام الإعدام، باعتبارها آخر العلاج، ثم إن الوطن على المحك كما يقول، وبالتالي فإن الكيّ مبرر(اي القتل). وبدل ان يقوم بترشيد الشارع، عمد الى صناعة عدو.. يقول الحمد مدافعاً عن نفسه: (قال لي: لا أراك هذه الأيام لا تغرد إلا بإيران... قلت: طبيعي، فحين يكون الوطن في حالة مواجهة، فكلّ شيء يُجنّد لأجله). نعم كل شيء حتى العقول والأقلام والضمائر.

أما المحامي ابراهيم المديميغ، فرفض ان ينخرط في ماكنة اعلام السلطة وحشدها الطائفي على خلفية اعدام الشيخ النمر، وقال: (عندما لا تنضم لأسراب اللاعنين والشاتمين والهائجين، فلا يعني أن لك موقفاً موالياً لمن توجه لهم سهام الشتائم، انت فقط تحافظ على أذنيك من التلوث).

وخلف الحربي الصحفي المعروف يرى أن اغلب السعوديين مع حقوق الإنسان، يقول ذلك ساخراً، ولكن يستثنى من ذلك حقوق الشيعة وحقوق المرأة وحقوق الوافدين، وحرية الصحافة والحريات الشخصية. ومحمد النجار يحاول ان يخرج من ثنائية بوش وبن لادن، اما مع او ضد فيقول: (أخاف علينا أن نتعسكر. آراؤنا أمْنَجِيّة، وتهم التخوين معلّبة وجاهزة. نحن نُدفَع لهذا دفعاً، ومن سيقف ضد عسكرة المجتمع قد يصبح الضحية القادمة)؛ ويضيف: (هناك محاولات مكثفة لاختزالنا ضمن ثنائيات مع أو ضد، وصنع حالة طوارئ دائمة، تكبت كل كلمة، وتدجّن الجميع في قول واحد. هذا مخيف).

أيضاً فإن الباحثة والكاتبة ايمان القويفلي فتوضح لماذا هي لم تنسق مع التيار الرسمي وتقبل مزاعمه بشأن الإعدامات وغيرها فتقول: (ليس من الأخلاق أن تمتدح من لا تستطيع نقده؛ ولا أن تقف في صفّ من لا تستطيع أن تقف ضدّه. قيمة موقفك في الإختيار وأنت مُكره. يسَعُكَ الصمت إذ لا يسعُ غيرك). والحقوقية هالة الدوسري تقول بأن (من حقك كمواطن ان تعارض سياسة الدولة، ومن غير نصيحة، وأن لا تُقطع رقبتك بسبب ذلك).

من جهته شكك سعد الدوسري بالفتاوى والتصريحات التي أعقبت اعدام الشيخ النمر، وقال أن ذلك أكبر دليل على أن الأحكام طائفية بامتياز، وإلا ما دخل المفتين في أحكام القضاء؟

الإعلام الغربي والمواقف الغربية وبعض المواقف العربية شنّعت بأفعال السعودية في الإعدامات غير المسبوقة في تاريخ السعودية نفسها وفي المنطقة. لكن الإعلام السعودي كان وقحاً حين وصم قتل الشيخ النمر بالقصاص، وساوى بين الشيخ النمر الشهيد ومنظر القاعدة فارس آل شويل. (هذا ـ حسب المغرد ضياء ـ ليس بالمستغرب فقد اعتدنا على وقاحتهم لجحشنة مؤيديهم). لقد أعدم آل سعود الشهيد النمر لسلميته، لا لعنفه، يقول منصور الحاج، ويشرح: (العنف يمكن القضاء عليه بالعنف، اما الحشود الراغبة في الشهادة سلمياً فهم من يفضح دموية الطغاة).



بعد الإعدامات بدأت حملة طائفية تخون ملايين المواطنين الشيعة، وهنا يقول الصحفي انس زاهد ناصحاً: (أيها الشيعي، لا تحاول إثبات وطنيتك، لأنك لست مُتهماً، إلا من الذين يريدون تحويل التكفير الى وطن). ونختم بتغريدة تقول: (سوف يسجل التاريخ أن نمِراً قُتل على أيدي الكلاب)!

ردود فعل الإعلام الغربي على إعدام الشيخ النمر

إعدامات بربرية خصّصت للإستفزاز وجرّ واشنطن لمستنقعها

سامي فطاني

اعتبر كتاب غربيون معروفون ان السعودية تلجأ الى الطائفية للتغطية على مشاكلها الداخلية، من اقتصادية الى غيرها، بينما طالبت صحف اميركية معروفة الادارة الاميركية باخذ موقف اوضح يدين الاعدامات السعودية الاخيرة التي شملت الشيخ نمر النمر. كما اعتبر باحثون بارزون ان خطوة اعدام الشيخ النمر جاءت في سياق مساع سعودية لجر واشنطن الى الوقوف الى جانبها ضد ايران وعرقلة اي محادثات تشارك فيها طهران.

الرياض تلجأ الى الطائفية

كتب الاستاذ الجامعي الاميركي المتخصص بشؤون دول الخليج Toby Craig Jones مقالة نشرت في صحيفة نيويورك تايمز قال فيها ان القادة السعوديين كانوا يدركون مسبقاً بان اعدام الشيخ نمر النمر سيغضب ايران، معتبراً ان العائلة الحاكمة السعودية كانت تعول على ذلك حتى.

الكاتب رأى ان اختيار السعودية هذا التوقيت لتنفيذ الاعدام يعود الى الضغوط التي تواجهها المملكة، حيث هناك انخفاض حاد باسعار النفط وتحسن في العلاقات الايرانية الاميركية الذي يهدد بتقليص دور الرياض الخاص في السياسات الاقليمية، كما ان الجيش السعودي يفشل في الحرب على اليمن.

وعليه قال الكاتب ان الشجار مع ايران لا يشكل مشكلة بقدر ما يشكل فرصة،حيث يعتقد الحاكمون في الرياض على الارجح بان هذا سيسمح لهم باسكات المعارضة في الداخل ويحشد تأييد الغالبية السنية وضم الحلفاء الاقليميين الى جانبهم. وبينما اشار الكاتب الى ان ذلك قد يكون صحيحاً على المدى القصير، حذر من ان اذكاء الطائفية سيؤدي في النهاية الى تمكين المتطرفين وزعزعة استقرار المنطقة اكثر فاكثر.

واشار الكاتب الى ان الحكومة السعودية عززت نهجها الطائفي عام ٢٠١١ تزامناً مع التظاهرات الشعبية التي اجتاحت العالم العربي، لافتاً الى انتفاضة الغالبية الشيعية في البحرين، والاقلية الشيعية في السعودية، بغية المطالبة باصلاحات سياسية. على ضوء ذلك اضاف الكاتب، قام الحكام السعوديون باعطاء كل شيء طابع طائفي، من التظاهرات في الداخل الى التدخل في اليمن، وحاولوا من خلال ذلك ليس فقط شيطنة الاقلية، بل ايضاً تقويض المطالبة بالاصلاحات السياسية وكذلك التظاهرات.

الكاتب قال ان الشيخ النمر كان له تاريخ طويل من تحدي العائلة السعودية الحاكمة، غير انه اكد بالوقت نفسه ان نشاط الشيخ النمر ما بعد عام ٢٠١١ هو الذي ادى الى اعدامه، مرجحاً ان يكون النمر قد اعدم لانتقاده السلطة.

وحذر الكاتب من ان الخطر في التحريض الطائفي والمعادي لايران المتواصل الذي تمارسه السعودية، والذي يعتبر اعدام الشيخ النمر جزء منه، حذر من انه لا يمكن السيطرة عليه. وقال ان ما يحصل في سوريا والعراق واماكن اخرى يثبت بان العداء الطائفي اخذ منحنى لا يستطيع حكام المملكة السيطرة عليه. واشار الى ان قيام ارهابيين مرتبطين بداعش بتنفيذ عدة عمليات انتحارية استهدفت المساجد الشيعية العام الماضي هو خير دليل على ذلك.

كما اعتبر الكاتب ان المشكلة الحقيقية ليست فقط ان السعوديين على استعداد للتعايش مع الطائفية الدموية، بل اصبحوا مدينين بالفضل اليها ايضاً. واضاف ان اعتناق قادة المملكة للطائفية بهذا الشكل المتهور يفيد بان لا خيار آخر امامهم، وعليه توقع المزيد من الاضطراب. كما لفت بالوقت نفسه ان كل ذلك يجب ان يوضح لكل من يعتقد بان السعودية قوة استقرار في الشرق الاوسط، بانها ليست كذلك.

مطالبة ادارة اوباما بادانة واضحة للاعدامات السعودية

هيئة تحرير صحيفة نيويورك تايمز نشرت مقالة حملت عنوان «اعدامات السعودية البربرية» والتي رجحت أيضاً ان الحكام في السعودية كانوا يدركون مسبقاً ان اعدام الشيخ نمر النمر سيؤدي الى ردود فعل غاضبة في المنطقة. كما اشارت الصحيفة الى ان الحكام السعوديين ربما كانوا يعولون على رد فعل غاضب من ايران وغيرها، بغية ابعاد الانظار عن المشاكل الداخلية واسكات المعارضين. وقالت الصحيفة ايضاً ان تحالف اميركا القديم مع آل سعود ليس سبباً لعدم الادانة الواضحة لهذا «المسار المتهور والخطير»، والذي يكون عبر رد فعل اقوى من الدعوة التي وجهتها واشنطن لكل من السعودية وايران بضبط النفس.

كما اشارت الصحيفة الى ان الاعدامات الاخيرة ليست حالة غريبة في السعودية، حيث هناك سجل «كئيب» في مجال حقوق الانسان يشمل قمع النساء، وكذلك اتباع المعتقدات الدينية غير الوهابية. ولفتت الصحيفة الى ان الشيخ النمر كان من اشد المنتقدين للنظام، ومناصراً لحقوق الاقلية

الشيعية في المحافظة الشرقية، لكنه لم يكن من مؤيدي اللجوء الى العنف.

و شددت الصحيفة على انه لا يمكن للادارة الاميركية التغاضي عن افعال مثل هذه التي تؤجج الكراهية الطائفية وتقوض مساعي استقرار المنطقة و»تنتهك حقوق الانسان بصورة فجة".

هندرسون: الرياض فشلت في تمييز نفسها عن داعش

الباحث المختص بالسعودية Simon Henderson كتب مقالة نشرت على موقع «معهد واشنطن لشؤون الشرق الادنى» اليميني المقرب من اسرائيل، رأى فيها انه على واشنطن التحرك لمنع تعريض الحرب على داعش والاتفاق النووي مع ايران للخطر، نتيجة اعدام الشيخ نمر النمر، وقطع العلاقات بين الرياض وطهران.



واعتبر الكاتب ان الاتفاق النووي كان تحت الضغط أصلاً بسبب تجارب ايران للصواريخ البالستية، حيث قال ان حلفاء واشنطن الاقليميين قد «راقبوا بقلق» بينما تم اعداد المزيد من العقوبات ضد ايران قبل ان يتم تأجيلها.

الكاتب رأى ان على واشنطن التحرك بسرعة لمنع حدوث مواجهة دبلوماسية كاملة ذات ابعاد عسكرية، لكنه لفت الى انه ربما فات الاوان، حيث قال انه قد تم تقويض سمعة اميركا في المنطقة، عندما اجرت وحدات البحرية الايرانية مناورات في مضيق هرمز تزامناً مع دخول حاملة Harry Truman منطقة الخليج. وقال ان هذه الحادثة، الى جانب التردد الاميركي بفرض العقوبات على ايران على خلفية تجارب الصواريخ البالستية، قال انها اعطت الانطباع لحلفاء واشنطن الخليجيين بان الولايات المتحدة غير مستعدة لمواجهة ايران وكذلك غير فاعلة في هذا المجال.

من جهة اخرى شدد الكاتب على ان كل ذلك من غير المرجح ان يخفف القلق الدولي حيال اساليب السعودية القاسية، حيث اعتبر ان الاعدامات الاخيرة التي قامت بها السعودية تقوض محاولاتها الرامية الى تمييز اساليب قصاصها عن تلك التي تمارسها داعش. كما قال ان المملكة تبدو عاجزة عن فهم الانطباعات السلبية للطرق التي يمارس بها الاسلام داخل المملكة.

كذلك تطرق الكاتب الى اعلان السعودية الشهر الفائت انشاء تحالف لمحاربة داعش، حيث اشار الى ان هذه الخطوة تنسجم والفكر الاميركي الذي يعتبر ان القوة السنية هي السبيل الافضل لمحاربة داعش. كما تحدث عن قيادة السعودية تحالف عربي ضد الحوثيين «المدعومين من ايران» في اليمن، وذلك «بدعم اميركي لوجستي واستخباراتي». وتطرق ايضاً الى مساندة السعودية المقاتلين المعادين للرئيس السوري بشار الاسد في سوريا. غير انه رأى بالوقت نفسه انه وبالرغم من التاريخ الطويل للعلاقات الاميركية السعودية، فان هذه العلاقات تواجه ضغوطاً حقيقية وربما يجري اعادة النظر فيها، اقله من جانب الرياض.

وهنا لفت الى ان التقارير السعودية الصادرة اواخر نوفمبر الماضي اشارت الى ارجحية تنفيذ احكام الاعدام الاخيرة. وقال ان الدبلوماسيين الاميركيين وكما يبدو قد حذروا نظراءهم السعوديين من العواقب الاقليمية المحتملة لاعدام الشيخ النمر، الا انه تم تجاهل هذه التحذيرات.

وفي الختام شدد الكاتب على ضرورة ان تتحرك واشنطن سريعاً لنزع فتيل التوتر في الخليج، وقال ان التصدي لما اسماه «الشغب الايراني» بشكل اوضح من المفترض ان يجدد تأكيد السعودية بدعم واشنطن ضد داعش والتحدي المتمثل بايران – وان ترافق هذا الدعم احياناً مع النقد.

الإعدامات السعودية تهدف لصراع أمريكي إيراني

الباحث الاميركي الايراني المعروف Trita Parsi كتب مقالة نشرت على موقع وكالة «رويترز» رجح فيها ان تكون السعودية قد ارادت تصعيد التوتر الاقليمي جراء اعدام الشيخ نمر النمر. واشار الكاتب الى ان الرياض قامت باعدام الشيخ النمر بنفس اليوم الذي انسحبت فيه بشكل احادي من اتفاق وقف اطلاق النار في اليمن. واعتبر انه في حال نجحت السعودية بجر الولايات المتحدة الى النزاع والوقوف الى جانب المملكة، تكون حينها قد حققت اهدافها.



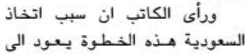
كما رجح الكاتب ايضاً ان تكون السعودية قد علمت بشكل مسبق ان اعدام الشيخ النمر سيؤدي الى اهتياج في المنطقة ويزيد حدة التوتر مع ايران. ولفت الى ان السعودية طالما عارضت المبادرات الدبلوماسية التي شاركت فيها ايران – سواء كانت حول سوريا او الملف النووي – والتي تهدد (من منظار السعودية) بتطبيع دور ونفوذ ايران الاقليمي. واشار بهذا السياق نقلاً عن مسؤولين اميركيين الى ان الرياض كانت قد نجحت باقصاء ايران من محادثات جنيف حول سوريا من خلال التهديد بمقاطعتها في حال مشاركة ايران. كما استشهد بمصادر البيت الابيض التي قالت ان الرئيس اوباما اضطر الى الاتصال شخصياً بالملك سلمان من اجل اجبار السعوديين على المشاركة في محادثات فيينا حول سوريا التي اجريت الخريف الماضي (و التي شاركت فيها ايران).

الكاتب قال انه بات لدى السعوديين المبرر المثالي لابطاء وتقويض وربما افشال هذه المحادثات بعد قطع العلاقات مع ايران، اذا ما اختار السعوديون القيام بذلك. و رأى الكاتب انه ومن منظار السعودية فان التطورات الجيوسياسية في المنطقة منذ ما يزيد عن عقد من الزمن لا تخدم مصالح الرياض، كما اعتبر ان صعود ايران وقرار واشنطن التفاوض والتوصل الى تسوية مع طهران حول ملفها النووي انما زاد من حالة الهلع السعودي.

كذلك قال الكاتب ان الرياض ربما تحاول تصنيع ازمة – وربما حرب حتى – على امل ان تغير المسار الجيوسياسي في المنطقة لصالحها. واعتبر ان الجائزة للسعودية في هذه الحالة ستكون اجبار الولايات المتحدة على الوقوف الى جانبها واعاقة اي تحسن في العلاقات بين واشنطن وطهران، واستشهد في هذا الاطار بما نقلته صحيفة «وول ستريت جورنال» عن احد المقربين من الحكومة السعودية الذي قال انه «في مرحلة ما، قد تجبر

تهور سعودي نابع من الخوف وإعدام النمر خطأ

كتب الصحفي الاميركي المعروف «ديفيد اغناتيوس» مقالة نشرت بصحيفة واشنطن بوست اعتبر فيها ان قرار السعودية تنفيذ الاعدامات الاخيرة انما يدل على ان المملكة فقدت توازنها. وقال ان خوف المملكة من صعود ايران ادى بها الى اعدام رجل دين شيعي معارض، الامر الذي اثار اعمال الشغب في ايران، وادى الى قطع العلاقات الدبلوماسية، وتصعيد حاد «في العداء الطائفي» الذي يجتاح المنطقة.



ورأى الكاتب ان سبب اتخاذ السعودية هذه الخطوة يعود الى كونها خائفة، حيث انها محاطة بالمتطرفين السنة التابعين لداعش و«المتطرفين الشيعة المدعومين من ايران» بحسب تعبيره. كما لفت الى ان السعودية غارقة في «حرب مكلفة وغير ناجحة في اليمن»، وزيادة على ذلك، فإنها لا تثق «بالراعي والحامي الاميركي»، ويعود ذلك جزئياً الى دور الولايات المتحدة باتمام الاتفاق النووي «الذي انهى عزل ايران".

ومن رأي الكاتب، فإن البلدان التي تشعر انها معرضة للخطر، غالباً ما ترتكب اعمالاً متهورة وغير منتجة، وان هذا هو ما حصل مؤخراً مع السعودية. فحتى داخل العائلة هناك معارضة من أمراء سعوديين كبار لخطط ولي ولي العهد محمد بن سلمان في المجال الاقتصادي وغيره.

ويعتقد الكاتب ان اعدام الرياض ٤٧ شخصاً الاسبوع الماضي جاء في سياق مساعي القيادة السعودية لاظهار عزمها،لافتاً الى ان اغلب الذين اعدموا كانوا من الراديكاليين المتحالفين مع داعش والقاعدة وغيرها من الجماعات المتطرفة، رغم ان الانظار الدولية ركزت على الشيخ نمر النمر.

واشار الى اعتقاد بعض المراقبين ان قتل النمر يعود جزئياً الى اعطاء غطاء لاعدام الراديكاليين السنة، لكنه اضاف انه وبغض النظر عن الدافع، فان إعدام النمر كان خطأ. واعتبر الكاتب قطع العلاقات الدبلوماسية مع ايران ودفع دول عربية خليجية اخرى الى القيام بالمثل قد فاقم المشكلة، ومن رأيه فإن قرار قطع العلاقات هذا كان رد فعل مبالغ فيه.

وتابع الكاتب بأن رغبة السعودية بالتصدي لما تسميه بالهيمنة الايرانية كان قد اصطدم اصلاً بالمشاكل في اليمن، حيث تكلف الحرب المملكة قرابة مليار دولار كل شهر، دون ان تكون الرياض قد حققت الكثير «سوى الانقاض على الارض». فضلا عن أن الحوثيين نجحوا في توجيه ضربات في المناطق الحدودية السعودية.

وفي المحصلة، فالكاتب يرى ان الهدف السياسي الاميركي الاشمل يجب ان يعتمد تخفيف حدة التصعيد بين طهران والرياض، وان على واشنطن كبح جماح كلا الطرفين؛ موضحاً ان السعودية انخرطت في نزاعات لأربعين سنة، وأنها بسبب مخاوفها اعتمدت تمويل الارهاب والمدارس الجهادية ومؤسسي القاعدة وامراء الحرب السوريين. ومع هذا يشدد الكاتب الى أن قلق الرياض اكثر من طهران، وان السعوديين بحاجة الى الطمأنة بان واشنطن تساندهم، في حين ان يجب على السعوديين بناء مجتمع لديه ما يكفي من الثقة الذاتية لمحاربة التطرف في الداخل والخارج.

إعدام النمر غير إنساني ومستفزّ

صحيفة لوس انجلس تايمز وصفت اعدام السعودية للشيخ نمر النمر بالعمل «غير الانساني والمستفز الذي صعّد التوتر مع ايران» وعقّد كذلك مساعي التوصل الى حل تفاوضي للحرب الاهلية السورية. واعتبرت الصحيفة ان هذا العمل كان يستحق ادانة قوية من الولايات المتحدة، وهو ما لم يحصل.

الصحيفة رأت ان الشيخ النمر كان سجيناً سياسياً اكثر مما كان ارهابياً، والرياض تعتبر المعارض السياسي مرتكباً لجريمة سياسية ويصنّف ضمن قائمة الإرهاب. وشددت الصحيفة انه كان من المؤكد بان اعدام النمر سيثير غضب الشيعة داخل السعودية وخارجها، وان قرار تنفيذ الاعدام انما يفيد بان الملك سلمان اما كان لا مبالياً للعواقب، او مصمماً على استفزاز ايران.

وتابعت الصحيفة بأنه يمكن تفهم عدم رغبة الادارة الاميركية تقويض الدعم السعودي للمفاوضات حول سوريا، إلا ان الخوف على المحادثات وكذلك العلاقات التاريخية بين واشنطن والرياض لا يبرران رد الفعل الخجول من قبل الولايات المتحدة على الإعدام.

واشنطن حذّرت الرياض سرّا

من تداعيات إعدام النمر

مجلة «فورين بوليسي» نشرت تقريراً قالت فيه ان حرب السعودية الدبلوماسية التصعيدية مع ايران، انما هي جزء من مسعى جديد لعرقلة ما تعتبره الرياض تحول اميركي تجاه طهران،غير ان التقريررجح بالوقت نفسه ان لا ينجح هذا المسعى. واعتبر التقرير ان ذلك يعود الى كون الادارة الاميركية قد قررت بان الاتفاق النووي مع ايران هو اهم للمصالح الولايات المتحدة على الوقوف مع طرف معين (اما السعودية او ايران)؛ وهذا ربما سيهدد الاتفاق النووي".

وعليه حذر الكاتب واشنطن من عدم الوقوع بهذا الفخ، ولفت الى انه ومن منظار الولايات المتحدة، فان نشاطات السعودية «المزعزعة للاستقرار» تثبت صوابية الاتفاق النووي مع ايران. واشار الى ان احد المكاسب الاساسية للاتفاق الذي لم يصرح به المسؤولون الاميركيون هو انه يقلل من اعتماد اميركا على السعودية. وفي نفس السياق اعتبر ان حل الملف النووي والعودة الى الانخراط مع ايران يزيد من خيارات واشنطن في المنطقة.

بناء على ذلك، اكد الكاتب انه من الافضل لواشنطن لعب الدور التوازن بين السعودية وايران بدلاً من ان تكون ملزمة بـ «الدعم الكامل لمغامرات السعودية الاقليمية". الا ان الكاتب تساءل في الوقت نفسه عما اذا كان من الممكن لواشنطن ان تواصل وقوفها خارج هذه المعركة، مشيراً الى المخاوف التي اعرب عنها مسؤولو ادارة اوباما من ان الازمة «التي اوجدتها السعودية» تؤثر على الحرب ضد داعش والعملية الدبلوماسية في سوريا.

و قال الكاتب انه اذا كانت اولوية واشنطن هزيمة داعش وغيرها من الحركات الجهادية، فإن التوازن بين «ايران التي تعارض بشدة داعش، والسعودية التي لعبت دوراً لا يمكن نفيه بالترويج للتطرف الجهادي.. قد لا يكون الرد المناسب".

الاميركية ولارث الرئيس، مقارنة مع صون التحالف القديم مع السعودية. كما اضاف ان تأجيل فرض المزيد من العقوبات على ايران (على خلفية التجارب الاخيرة للصواريخ البالستية) وبغض الطرف عن دور طهران العسكري في العراق، انما اثار مخاوف الرياض وغيرها من الدول الخليجية التي تخشى التهميش والإهمال.

ان تردد الادارة الاميركية فيما يخص تجارب الصواريخ الايرانية قد أكد المخاوف السعودية من ان اوباما باشر بتحول استراتيجي تجاه ايران وتخلى عن الحلفاء العرب التقليديين. الباحث الامريكي والدبلوماسي السابق ولي نصر رأى أن «القضية الاكبر هي انه ومن خلال التحدث مع ايران، اكدت الولايات المتحدة حقيقة انها لم تعد تعتبر العالم العربي ذا اهمية استثنائية".

ولفتت فورن بوليسي الى أن دعوة الولايات المتحدة الى الهدوء وحث كلا الطرفين (الرياض والسعودية) الى اتخاذ خطوات لنزع فتيل الازمة، كان يعني عدم الإصطفاف علناً مع اي من البلدين.

وفي هذا السياق فإن وزير الخارجية الاميركي جون كيري قد تحدث مرتين على الاقل مع نظيره الايراني محمد جواد ظريف منذ اندلاع الازمة الاخيرة بين طهران والرياض، كما تحدث كذلك مع نظيره السعودي عادل الجبير وولي ولي العهد السعودي محمد بن سلمان. لم يكن من الممكن في السابق تصور الحكومة الاميركية وهي تقارب اي ازمة بين السعودية وايران بهذا الشكل المتوازن، لم يكن ليحدث هذا لولا العلاقة بين كيري والدبلوماسيين الاميركيين مع نظرائهم الايرانيين والتي ابتنيت خلال مسار المفاوضات النووية، والتي ازعجت الرياض.

عبثاً حاولت واشنطن ترميم علاقاتها مع السعودية بعد الاتفاق النووي الإيراني، وقد اختار البيت الابيض عدم توجيه تحذير علني للرياض من مغبة اعدام الشيخ النمر، واصرت على توجيه التحذيرات سراً.

الإندبندنت: محمد بن سلمان ساذج يلعب بالنار

كتب باتريك كوكبيرن في الإندبندنت البريطانية مقالاً واعتمد على معلومات في مذكرة استخباراتية ألمانية نُشرت نهاية ديسمبر الماضي عن الأمير محمد بن سلمان، ولي ولي العهد السعودي، وصفته بالحماقة والرعونة.

عنوان مقالة كوكبيرن يكفي لمعرفة محتواه: (الأمير السعودي الساذج المتعجرف يلعب بالنار). وقد حذرت الاستخبارات الألمانية من أن ابن الملك المفضل محمد بن سلمان أصبح مصدراً للخطر، وأن السعودية تعتمد سياسة متهورة في الفترة الأخيرة. وأنها أضحت تنتهج خيارات أكثر عدوانية وسياسة محبة للحروب، كالحرب في سوريا واليمن.

ونقلاً عن كوبيرن، فإن المذكرة وصفت «محمد بن سلمان – البالغ من العمر ٢٩ عاماً والذي يتمتع بنفوذ عال، والمعروف بأنه الابن المفضل للملك سلمان الذي يعاني من داء الخرف – بأنه سياسي مقامر يعمل على شل العالم العربي من خلال تورطه بحروب بالوكالة في سوريا وايران». ويضيف كوكبيرن من اجنبه بأن (وكالات التجسس لا تقوم في العادة بالكشف عن مثل هذه المعلومات والوثائق لوسائل الاعلام وتنتقد فيها حليفا قويا ومقربا لها كالسعودية». مُبيّناً أن (تحذيرات وكالة الاستخبارات الألمانية تعد إشارة على زيادة المخاوف من أن السعودية أضحت ورقة غير مضمونة).

وختم كوبيرن بالقول إن «المغامرات الخارجية التي بدأها الأمير محمد لم تكن ناجحة وليس هناك أي بوادر تشير إلى نجاحها مستقبلا».

صانداي تايمز: «هل سيدمر هذا الملك بيت آل سعود»؟

صحيفة الصانداي تايمز نشرت موضوعا لافتا به صورة للملك السعودي سلمان بن عبدالعزيز تحت عنوان «هل سيدمر هذا الملك بيت آل سعود»؟ تناولت فيه اعدام الشيخ نمر النمر، والإعدامات المستمرة والمتصاعدة في عهد الملك الحالي سلمان. وقالت الصحيفة بأن صرخات المعترضين على قتل نمر النمر قد وصلت للساسة في كل الشرق الاوسط ليبادر بعضهم بتهديد آل سعود. وتضيف الصحيفة انه لم تمر سنة كاملة حتى الآن على تولى الملك سلمان البالغ من العمر ٨٠ عاما منصبه ورغم ذلك تعد هذه السنة واحدة من أسوأ السنوات في تاريخ المملكة. وتابعت بان العالم الغربي اصبح يدرك حاليا ان الفكر الوهابي الذي بنيت عليه المملكة هو سبب التطرف الذي يجتاح المنطقة. يتوازى هذا مع الادلة والاشارات العديدة التى توضح وجود مشاكل في العائلة السعودية المالكة بسبب السياسة التمييزية التى ينتهجها سلمان ومحاباة ابنه المفضل محمد بن سلمان التي تولى منصب وزير الدفاع رغم ان سنه لم يتخط الثلاثين عاما وعين وليا لولي العهد.

الإندبندنت: الإعدامات السعودية داعشية!

صحيفة الاندبندنت مقالا لروبرت فيسك حول الموضوع نفسه بعنوان «الإعدامات في السعودية مثل تصرفات تنظيم الدولة الاسلامية فماذا سيفعل الغرب؟». قال فيه بأن ما حدث من اعدام ٤٧ شخصا بهذا الشكل في المملكة العربية السعودية يعد تصرفا مشابها لممارسات تنظيم «الدولة الاسلامية» وهو تصرف غير مسبوق لبدء السنة الجديدة في المملكة على خلاف الاحتفالات المبهجة في دبي المجاورة. ويضيف فيسك ان قيام المملكة باستخدام مقاطع من القرآن لتبرير هذه الاعدامات يؤكد انها تستخدم نفس اسلوب التنظيم الداعشي.



ويرى فيسك بان آل سعود ربما لم يكونوا يستهدفون من الاعدامات سوى استفزاز ايران والشيعة في مختلف انحاء العالم لاشعال صراع طائفي اكثر قوة على غرار ما يفعل تنظيم «الدولة الاسلامية». واضاف بأن مقولة ماكبث «الدم يقود لمزيد من الدم» تنطبق على الحالة السعودية بكل تأكيد والتى تقود حملة لمكافحة الارهاب لكنها تستبيح اراقة الدماء، سواء دماء الشيعة او السنة على حد سواء.

ويقارن فيسك بين التصرف السعودي وتنظيم «الدولة الاسلامية»، قائلا إن التنظيم ايضا يقطع رقاب من يرى انهم مرتدون من السنة ورقاب الشيعة والمسيحيين في العراق وسوريا على حد سواء. مؤكداً بأن الاجراءات السعودية ضد الشيخ النمر هي نفسها التي كانت ستستخدم ضده لو كان في قبضة التنظيم الداعشي.

السعودية - تركيا: التحالف الخائب!

سعدالدين منصوري

اذا كان الفشل هو السمة الوحيدة الثابتة لعهد الملك سلمان بن عبد العزيز في السعودية، في السنة الاولى من حكمه.. فإن انهيار سمعة ودور المملكة الخارجي ينافس فضائح الفساد والعجز المالي وقمع الحريات في الداخل..

والمثل الأوضح لهذا الفشل في السياسة الخارجية تقدمه العلاقات السعودية التركية.. التي تلخص التكاذب المتبادل وعمق الشكوك وعدم الثقة بين الجانبين.

فمنذ وصول الملك سلمان الى سدة السلطة راجت شائعات عن نيته فك الروابط التي اقامتها الرياض مع مصر، في فترة حكم الملك الراحل عبدالله، لمصلحة توثيقها مع تركيا، في ضوء استراتيجية جديدة للنظام السعودي لمحاصرة ايران، وتعزيز دور السعودية، كدولة اقليمية فاعلة، تقود محورا سياسيا وعسكريا في ملفات عدة.

وتوهمت القيادة السعودية أن بإمكانها الاستفادة من الاندفاعة التركية الهوجاء لكسب موقع قدم في المنطقة العربية، واقامة منطقة نفوذ، يرى البعض انها تتناغم مع طموحات الرئيس رجب طيب اردوغان السلطانية، من اجل اقناعها بالاصطفاف خلف تحالف سياسي سعودي، مقابل مكاسب مادية.

وقد عرضت الرياض بالفعل حزمة من العقود بمليارات الدولارات على اردوغان، في المجالين العسكري والمدني في السوق السعودية، اضافة الى إغرائه بفتح اسواق المنطقة امام تجارة بلاده لتعويضها الخسارة التي منيت بها، بعد إقفال الاسواق العراقية (جزئيا) والسورية والمصرية والتونسية أمامها.

أردوغان يجاهر بتحيزه

والواقع ان الرئيس التركي أردوغان عزف مع امراء آل سعود على الايقاع نفسه، وسال لعابه لكسب ود السعودية، واستمالتها الى جانب مشروعه الاقليمي، بعد قراءته الدقيقة لرغبتهم الجامحة في تحقيق نوع من الزعامة في منطقة الفراغ العربية، وتعويض الفشل المتتالي لسياستهم الخارجية وعجزهم العسكري الفاضح.

وكان واضحا ميل اردوغان وتحيزه لتعزيز علاقاته مع السعودية، وقد عبر عن ذلك في محطات عديدة أبرزها ابان كارثة منى، التي وضعت السلطات السعودية في موقف محرج امام مئات ملايين المسلمين. يومها انفرد الرئيس التركي بالدفاع عن السعودية بعد الانتقادات التي وجهت إليها إثر كارثة التدافع الذي أودت بحياة أكثر من اربعة آلاف حاج بينهم مئات الحجاج الاتراك. كلام أردوغان جاء مناقضا لتصريح مسؤول تركي اقترح فيه أن تقوم بلاده بتنظيم الحج.

فإثر شيوع أخبار الكارثة رأى محمد علي شاهين، نائب رئيس حزب العدالة والتنمية الإسلامي الحاكم في تركيا، أن بلاده يمكن أن تنظم الحج بشكل أفضل من السعودية. وتساءل شاهين: هل يمكننا أن نتحدث عن القضاء والقدر في ما حدث؟ (...) هناك إهمال في مجال السلامة وهذه الوفيات نجمت عن هذا الإهمال.

بيد أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان نأى بنفسه عن تصريحات نائب رئيس حزبه، واعتبر أنه من الخطأ توجيه الاتهام إلى السعودية التي تفعل ما بوسعها، لضمان حسن سير مناسك الحج، كما قال، مؤكدا أنه «لا يتعاطف مع التصريحات المعادية للسعودية».

هذا الموقف المتحيز والذي يوحي بالاصطفاف في مواجهة ايران التي كانت تصرخ تنديدا بالعجز السعودي عن حفظ الامن، في اهم المواقع الدينية وتأمين سلامة حجاج بيت الله في أقدس الاماكن والاوقات، مطالبة بالتحقيق الشفاف لكشف اسباب الكارثة التي أصابت الاف العوائل الاسلامية.

وكرر أردوغان تأييده الباطل السعودي، ومحاولته تأمين مظلة حماية للنظام السعودي في وجه الانتقادات التي يتعرض لها، بعد إقدام السلطات السعودية على ارتكاب جريمة اغتيال الشيخ الشهيد نمر باقر النمر، مهددة بإثارة فتنة مذهبية هوجاء في العالم الاسلامي.

واعتبر اردوغان في ٦ يناير الجاري أن أحكام الإعدام التي نفذتها السعودية بحق ٤٧ شخصا شأن سعودي داخلي.

زحمة زيارات بلا نتائج

وفي الثاني والعشرين من أكتوبر ٢٠١٥ جددت الزيارة المفاجئة لرئيس هيئة الأركان السعودي إلى تركيا الأسئلة حول حجم التعاون العسكري بين الرياض وأنقرة، للرد على الحضور الروسي العسكري المباشر في سوريا، والذي قوض نفوذ الدولتين فيها.

وكان الجنرال السعودي عبد الرحمن بن صالح البنيان، وصل إلى العاصمة التركية أنقرة في زيارة لم يعلن عنها لا في السعودية ولا تركيا. وفي الثاني عشر من نوفمبر الماضي وصل الملك سلمان إلى تركيا لحضور قمة قادة دول مجموعة العشرين في مدينة أنطاليا. وبعد حفاوة الاستقبال المبالغ فيها، اجرى الملك سلمان محادثات مع الرئيس التركي على هامش القمة.

الرئيس أردوغان زار السعودية ثلاث مرات في عام واحد: الاولى للمشاركة في تشييع جنازة الملك عبدالله في الثالث والعشرين من يناير، وتهنئة الملك سلمان بتولي الحكم. والثانية في الثاني من مارس لبحث العلاقات الثنائية. والثالثة في اواخر العام في التاسع والعشرين من ديسمبر حيث تم الاعلان عن تشكيل مجلس استراتيجي مشترك لتوثيق العلاقات السعودية التركية.

ونظر المراقبون الى هذه الزيارة بأهمية، كونها جاءت بعد اعلان ولي ولي العهد وزير الدفاع السعودي الامير محمد بن سلمان في السادس عشر من ديسمبر ٢٠١٥ في مؤتمر صحافي فجرا، عن تشكيل تحالف إسلامي لمكافحة الإرهاب بمشاركة ٣٤ دولة بينها تركيا.

اغلب الدول التي ضمها الامير محمد في تحالفه اعربت عن مفاجأتها وعدم علمها بالخطوة، بينما جاء الرد التركي مواربا، اذ قال رئيس الوزراء التركي أحمد داود أوغلو، إن تركيا مستعدة للمساهمة بما في وسعها في حال ترتيب اجتماع لمكافحة الإرهاب.

وأوضح في اليوم ذاته المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية التركية طانجو بيلغيج: يمكنني القول إنه لن يكون هناك بنية عسكرية لهذا التحالف، فهذا ليس على الأجندة. مشيرا الى امكانية التعاون الاستخباراتي ضد داعش.

وجاء الإعلان عن إنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر بعد ٢٤ ساعة فقط من إعلان المبادرة السعودية بإنشاء تحالف إسلامي لمحاربة الإرهاب، في شكل رسالة من الدوحة وانقرة إلى الرياض مفادها أن القطريين والاتراك ينأون بأنفسهم عن التحالف الإسلامي، ويفضلون بدلا منه تحالفا ثنائيا محدودا.

الا ان الجميع انتظروا موقف اردوغان الذي كثيرا ما يضرب عرض الحائط بمواقف حكومته، وفي ٢٧ ديسمبر وقبل زيارته الى الرياض قال إن العلاقات السعودية التركية ستشهد نقلة لم يسبق لها مثيل!

التوقعات الحالمة

وفي توقعه لهذه النقلة قال رئيس فرع (القناة ٧) التلفزيونية التركية في أنقرة محمد أجيت إن هناك ٣ ملفات أساسية ستتركز عليها الزيارة تتعلق بسوريا ومصر وروسيا. ولفت خصوصا إلى قضية بالغة الأهمية، وهي أن الزيارة سترسم ملامح حلف جديد بين المملكة السعودية وتركيا لمواجهة روسيا، ولا سيما بعد أن تدهورت العلاقة مع روسيا،

عقب إسقاط سلاح الجو التركي مقاتلة روسية فوق الاراضي السورية.

المحلل السياسي التركي سمير صالحة رأى أن من أهم الملفات التي ترمي إليها الزيارة تشكيل حلف تركي – خليجي في مواجهة ما أسماه الحلف الروسي الإيراني الذي بدأت تتضح ملامحه، وبدأ يضغط بشكل جدي على دول الخليج من جهة، وعلى تركيا من جهة أخرى. ومن بين الملفات المهمة التي تناولتها الزيارة حسب المحلل التركي المنطقة الآمنة في شمال سوريا التي تسعى تركيا منذ سنوات لتطبيقها.

وفي الجانب السعودي تناثرت المقالات الصحافية والتحليلات على شاشات التلفزة، في كل اتجاه، لترسم خارطة التحالف الجديد والانتصارات المؤكدة التي سيحققها. وأكد الصحافيون السعوديون وخصوصا من ذوي الاتجاه الاخواسلفي ان الاستراتيجية السعودية حققت مبتغاها باجتذاب أنقرة، وتسخير جهودها لوقف التمدد الايراني، واسقاط دمشق وبيروت وبغداد بعد صنعاء، وتهديد طهران.

الدوران في الحلقة المفرغة

الرئيس التركي اردوغان لم يرتق الى مستوى آمال او احلام المتحمسين لهذه الزيارة، اذ كشف أن تركيا تتفق في كل الأمور مع المملكة السعودية عدا مشكلة مصر، مؤكدا على دور السعودية ومدى تأثيرها على مصر، فإذا خطت السعودية خطوة يمكن أن تنقلب كافة الموازين بين البلدين، كما قال، وهو ما اعتبره شرطا لتحسين العلاقات بين البلدين.

وانتهت القمة المرتقبة بإجراء شكلي، يعرف الجميع انه البديل الدبلوماسي عن الفشل، وذلك بالإعلان عن تشكيل مجلس تعاون استراتيجي بين البلدين لتعزيز التعاون العسكري والسياسي والاقتصادي.

كل هذه التحركات والزيارات على اعلى مستوى لم تثمر حتى الان عن خطوة عملية واحدة بين البلدين.

وبعيدا عن التخمين في النوايا، فإنه باستثناء زيادة عدد السائحين السعوديين الى تركيا، واستعراض بطولات عدد من مشايخ الوهابية في منتجعاتها، لم تتقدم العلاقات بين البلدين خطوة واحدة الى الامام.

واقتصر التعاون بين القيادتين التركية والسعودية على تبادل التوتير وتأجيج الحس المذهبي في المنطقة، ومواصلة جهودهما لدعم المجموعات الارهابية على الساحتين العراقية والسورية خصوصا، على امل تحقيق اختراق سياسي يعيد تلميع صورتي اردوغان والملك سلمان.

وفي هذا الاطار فاجأ الرئيس التركي، الرأي العام بتوجيه الاتهام الى إيران بأنها تسعى لإشعال المنطقة، من خلال تحويلها الخلافات المذهبية إلى صراع، لافتا إلى أنها تتعمد توتير علاقاتها مع السعودية، ودول الخليج. قال اردوغان ذلك في اجتماع مع سفراء تركيا في اليوم ذاته الذي شهد الهجوم الإرهابي في ميدان السلطان أحمد باسطنبول، والذي اتهمت أنقرة داعش بالمسؤولية عنه.

نقاط الاتفاق بين تركيا والسعودية

ليس جديدا القول ان آل سعود يكنون عداء عميقا للجانب التركي، ايا كان لونه، علمانيا او اسلاميا او عثمانيا، وذلك استمرارا للصراع التاريخي مع الدولة العثمانية الذي رافق قيام دولة آل سعود على اراضي الجزيرة العربية. ولم تعرف هذه العلاقات اي فترة من التحسن الوثيق، والتعاون الفعلي، تتجاوز حالة التهادن والتجاهل المتبادل.

اما في السنوات الماضية فقد شهدت علاقات البلدين توترا ملحوظا على خلفية الوضع في مصر، حيث دعمت السعودية بشكل صريح الانقلاب العسكري وما تبعه من تغيير سياسي، اطاح بحكومة الرئيس محمد مرسي الاخوانية، التي دعمتها تركيا منذ اسقاط نظام الرئيس حسني مبارك.

الا ان مواقف البلدين شهدت تقاربا شكليا ازاء الاوضاع المتفجرة في العراق وسوريا، اذ دعمت انقرة والرياض، كل على حدة، حركة الانشقاق والتمرد على الحكومة المنتخبة في العراق، وساهمتا في تأجيج الصراع المذهبي واطلاق شعارات مطالب اهل السنة وحقوقهم المهدورة، ومولتا وسلحتا الحركات المسلحة التكفيرية التي انتهت بسيطرة داعش عليها واحتوائها جميعا.

وفي سوريا كان شعار اسقاط الرئيس بشار الاسد النقطة الجامعة بين النظامين التركي والسعودي، ومن أجله تعاونا لشحن عشرات آلاف الارهابيين من أكثر من مئة وعشرين بلدا، بتمويل سعودي ودعم لوجستي تركي، بهدف اقامة نظام بديل في دمشق، دون ان يكون لديهما تصور مشترك عن هذا النظام المفترض.

وعلى الرغم من الصراعات الجلية عبر ممثليهما في المعارضة السورية، حافظ البلدان على الدفع بجهود مشتركة لحشد الرأي العام الدولي لتسعير الصراع الدموي في سوريا.

الا ان العلاقة بالاخوان المسلمين والموقف من النظام المصري، كانا ابرز نقاط الخلاف بين الموقفين التركي والسعودي. فجماعة الاخوان التي يتبناها اردوغان ويعتبرها ذراعه السياسي في المنطقة العربية، تقف منها القيادة السعودية موقفا متذبذبا، يتأرجح بين القبول بالتفاهم معها ومهادنتها لكسب فعاليتها في بعض الساحات، كاليمن وسوريا، وبين القلق من دورها الخارجي الذي ينافس دور المذهب الوهابي في الاوساط الاسلامية السنية، ودورها الداخلي الذي يثير حساسية الاجنحة الوهابية المتشددة والتكفيرية.

واذا كان النظام السعودي يراهن على قوة باكستان لتأمين أمن العائلة المالكة ودعم مغامراته العسكرية من جهة، وتركيا لتكون قوة ضاربة له اقليميا، فإنه معني بشكل اكبر بالدعم المصري والاماراتي لتوسيع مروحة تحالفاته وكسب مشروعية سياسية على المستوى العربي. وبالتالي فقد كان الجمع بين مصر والامارات من جهة، وتركيا من جهة اخرى، في تحالف واحد، بات من سابع المستحيلات، في ظل العداوة والكيدية بين الدولتين العربيتين وتركيا.

لماذا فشل التحالف مع تركيا؟

يمكننا تلخيص اسباب الفشل في النقاط التالية:

لا يملك الجانب السعودي اي استراتيجية مدروسة لسياسته الخارجية. فبعد سنوات من التبعية لواشنطن وتبني سياساتها وخطابها الاعلامي والانسجام والانخراط التام في احلافها، ومعاداة اعدائها وخوض حروبها، تحولت السياسة السعودية الى مجرد ردات فعل تتسم بالجمود وبطء الحركة.

كما اتسمت السياسات السعودية في الفترة الاخيرة بالكيدية وتغليب الاحقاد الشخصية على المصالح العامة، ولم تعمد الى قراءة خارطة الواقع السياسي الاقليمي والدولي بشكل صحيح.

يتعامل آل سعود مع الاخرين بازدراء فج وتعال مقيت، وقد ظهر ذلك واضحا في الاعلان عن تحالفات كبيرة وخطيرة، دون اي تشاور مع احد والزج باسماء الدول دون علمها.

لا يحترم النظام السعودي الحوار والمصالح المتبادلة في تحالفاته الخارجية المزعومة، بل يعتمد سياسة (الشنطة) والرشى السياسية، ويعتقد الامراء أن بإمكانهم شراء المواقف والذمم للأفراد والدول والمؤسسات على السواء.

غلبة النفاق السياسي على منهج السعودية في تعاملها مع تركيا، اذ انها لم تسع الى حل الاشكالات بينها وبين مصر، ولا حتى ترطيب الاجواء بينهما، بينما هي تريد التحالف معهما معا. فكانت تؤكد لمصر انها لن تتخلى عن دعمها، وتغدق على تركيا الوعود بتمكينها من نشر نفوذها في المنطقة.

سعت السعودية الى استغباء انقرة، والاستفادة من قوتها لدعم طموحها لتتبوأ مرتبة الدولة الاقليمية الاولى.

وتركيا التي لا تقل دهاء وخبثا كانت بدورها تسعى لاستغلال الدور السعودي ودور المملكة الاسلامي، لتتسلق عليه وتخفي به طموحها التوسعي في المنطقة.

وباختصار فإن الجانبين اللذين يحملان مشروعين متعارضين، مارسا التكاذب المبطن. ولكن تسارع الاحداث في المنطقة، فضح هذا الخداع الذي مارسه كل منهما ضد الاخر.

ويبقى ان نشير الى سبب حاسم في فشل تحالف سلمان – اردوغان، وهو انهما ليسا اللاعبين الوحيدين على مسرح المنطقة.. بل فاتهما حسن التقدير بقوة الطرف الاخر الذي يخاصمانه ويعاديانه.. فانتهى بهما الامر الى التهميش.. الذي اصبح الجامع المشترك بينهما.

اذ لا يمكن للارهاب مهما بلغت درجة توحشه، والفتنة المذهبية ايا كان حجم المطبلين النافخين في أوارها، ان يصنعا سياسة ناجحة.. وللأسف فإن هذا التحالف الشيطاني تبنى اطلاق وحش التكفير والفتنة بين المسلمين، اداة لتحقيق طموحات ملكية او سلطانية.. وقد خابا.. وخاب تحالفهما.



من الذي عزل الآخر؟

السعودية تقطع العلاقات مع إيران

محمد فلالي

قطعت الرياض علاقاتها الدبلوماسية والتجارية كاملة مع طهران، إثر مهاجمة سفارتها في طهران، وقنصليتها في مدينة مشهد. حيث هاجمت حشود مبنيي السفارة والقنصلية إثر نشر خبر إعدام الشيخ نمر النمر، وبسبب الإحتقان في العلاقات خاصة بعد وفاة مئات الحجاج الإيرانيين في منى.

الخطوة السعودية لم تكن متوقعة فيما يبدو، ولكن الرياض اعتمدت سياسة الهروب للأمام. فهي تريد من هذه القطيعة، حرباً مذهبية شاملة تتخطى الحدود، وحتى الحكومات.

هي تريد حرباً شيعية سنية. تريد كل الدول الإسلامية ان تصطف معها وتقطع العلاقات مع ايران. وتريد الرياض ان تجرّ الغرب الى سياسة المواجهة مع ايران، بعد أن وقع معها الإتفاق النووي قبل بضعة أشهر.

كما أن الرياض تريد تفادي الحوار مع ايران بشأن الملفات الإقليمية، لأنها في وضع سياسي غير مريح. وتريد فوق ذلك أن تجبر طهران على نسيان ملف حجاجها الذين توفوا أو قتلوا في أحداث منى (أثناء الحج) وعدم اعادة رفات الكثير منهم.

لكن الرياض هي التي بادرت الى قطع العلاقات؛ وهي بالتالي تتحمل المسؤولية؛ وقد أظهرت نفسها بمظهر المتهور لدى حلفائها الغربيين؛ في حين أن طهران نُظر اليها بأنها الدولة الأبوية في المنطقة، على الأقل هذا ما تقوله فورن ريبورت وغيرها من الصحف.

الغرب يدرك سبب التصعيد السعودي؛ ولذا لم يكن حريصاً على دعمه. هو يدرك ان الرياض تريد ان تستعيد زعامتها العربية والإسلامية المتلاشية، وأنّى لها ذلك، وقد فشلت في تجربتين سابقتين، الأولى في التحشيد لحرب اليمن (التحالف العشري)؛ والثانية في التحشيد لحرب الارهاب باعتبارها ضالعة فيه (تحالف على الورق من ٣٤ دولة)؛ فكيف ستنجح في دفع الدول الإسلامية لقطع علاقاتها مع طهران، وخوض حرب عبثية تريد الرياض منها ان تتوج نفسها قائدة فوق الكثير من الدماء والجماجم، وكأن ما فعلته في العراق وسوريا وحتى في مصر ولبنان واليمن والبحرين وغيرها، لم يكفها حتى الآن.

لا الباكستان ولا اندونيسيا ولا نيجيريا ولا تركيا ـ وهذه اكبر الدول الاسلامية ـ ولا حتى دول الخليج في معظمها.. ساير السعودية فيما تصبو اليه. كل ما حصلت عليه حتى الآن بضع دول قبلت بقطع العلاقات من اجل اموالها التي قد تأتي وقد لا تأتي، مثل السودان، وجيبوتي، والصومال، والبحرين، وجُزر القمر.

لكن الرياض اعلنت نجاحاً سريعاً في محاولتها افتعال حرب جديدة مع ايران على خلفية طائفية غير مبررة.

تماماً مثلما أعلنت نجاحها سابقاً على الإرهاب القاعدي الذي تغذيه بأموالها وفتاوى وأفكار ومعتقدات مذهبها الوهابي.

وايضاً مثلما أعلنت سريعاً انتصارها في اليمن؛ وها هي الآن بعد عشرة اشهر تراوح مكانها.

انها الفتنة السعودية الصادرة من قرن الشيطان النجدي. فهل ستنجح؟

ليس هناك صوت حقيقي داخل السعودية مع هذه الحرب إلا من الأقلية النجدية الوهابية الحاكمة.

وليس هناك صوت عربي يهتم بهذه الحرب السعودية المجنونة إلا من قبل الوهابيين والإخواسلفيين، والإخوان المسلمين ـ في معظمهم.

الرياض غاضبة جداً من أن حلفاءها الغربيين لم يقفوا معها في موقفها من قطع العلاقات.

وهي غاضبة أكثر من الدول الخليجية، التي تذرّعت كل واحدة منها بمبرر حتى لا تماشي الرياض في جنونها.

غضبت من الأردن رغم تأييده لها، ولكنه

لم يقطع العلاقات. كما غضبت من مصر واعلام مصر، ومن المغرب، فضلاً عن الآخرين.

استاءت الرياض بأن الجميع اعتبر قطع العلاقات مع ايران، صراعاً سعودياً إيرانياً على النفوذ. في حين ان الرياض وكتابها يصرخون بأنها حربٌ عربية ضد الفرس، او هي حرب عربية اسلامية سنية ضد الشيعة.

الإستياء كبير.. فالدول الاسلامية الكبرى اعلنت رغبتها في القيام بالوساطة بين البلدين. وهذا أمرٌ لم تتحمّله الرياض، لأنها توقعت اصطفافاً كاملاً معها.

هي تقول بأنها تقاتل بالنيابة عن العرب؛ لكن السؤال: مَن الذي أعطى الرياض الحقّ لتقاتل باسمهم، ومَن الذي فوّضها للقيام بذلك؟

وهي تقول بأن إيران تتدخل في الشؤون العربية، خاصة العراق وسوريا. ويعود السؤال: هناك عشرات الدول بما فيها الدول الغربية واسرائيل وتركيا والأردن والسعودية نفسها ودول الخليج تتدخل وتشعل النيران في هذين البلدين، فلماذا ايران بالذات؟ ثم مَن الذي أعطى الرياض حقّ الحديث بالنيابة عن العراقيين او السوريين، وكأنهما بلدان بلا سلطة وبلا رأي وبلا مجتمع، وأن من حق الرياض ان تمثلهما وتتحدث باسمهما. مع العلم ان الرياض فتحت للتوّ سفارتها في بغداد بعد قطيعة امتدت لعقود.

الرياض تدّعي حقاً ليس لها، وتتحدث بالنيابة عن دول وشعوب أخرى، وتحارب بالإرهاب القاعدي والداعشي خصومها، وتشنّ حروباً مفتوحة في اليمن، وتتدخل عسكرياً في البحرين. ومع هذا، هي تعتبر ان كل هذا من حقها ان تفعله، وعلى الجميع أن يخضع لها، ويقبل بزعامتها في حربها الطائفية.

تركيا والباكستان وأندونيسيا أعلنت استعدادها للقيام بالتوسط بين طهران والرياض.

لكن السعودية أعلنت صراحة بأنها لا تقبل وساطات، وليس في نيتها اعادة العلاقات، وستواصل معاركها.

لكن الرياض في واقع الأمر محبطة من ردود الفعل الإقليمية والعربية والإسلامية والدولية.

هي محبطة للغاية، وهي تشهد العالم كله يطلب ودّ ايران ودعمها في حلحلة ملفات عديدة، خاصة بعد إلغاء الحصار وفق الاتفاق النووي.

الرياض تشهد بأمّ عينها اليوم، أنها (معزولة) حتى عن أصدقائها الخليجيين، والعالم يتجه في غير الإتجاه الذي تريده، بل تكاد تنزوي هي بنفسها ومشاكلها الخاصة بها، ولم يعد العالم يلتفت لتصعيدها وحروبها ودواعشها كثيراً.

ليس لدى الرياض ما تغري العالم به.

لم يعد لديها المال، ولا المكانة، ولا حتى الحصافة والرشد السياسيين.

ليس لدى الرياض نموذج حكم صالح، تقدمه للعالم. ليس لديها سلوك سياسي رشيد، ولا أيديولوجيا تناسب العصر، بل هي ايديولوجيا عنيفة مخيفة لكل دول العالم، مسلمين وغير مسلمين.

الرياض تقف امام الحقيقة المرّة، فبدل أن تعزل ايران، وجدت نفسها في عزلة.

وبدل ان يصطف معها الاصدقاء الكبار، خاصة الباكستان، نجد رئيس الوزراء يأتي الرياض للوساطة غير المرغوبة.

وفي وقت يعلو صراخها ضد الخطر الإيراني، لا تجد صدى لإعلامها، ولا تفهماً من حلفائها الغربيين.

الرياض الموتورة تشهد بروز نجم إيران في الشرق الأوسط، وعودتها كقوة مهيمنة في الخليج، وهو أمرٌ لم يكن تتصوره حتى في أحلامها.

القوة الإقتصادية والمكانة السياسية، والأبوية لمنطقة الخليج، عادت لإيران، كما كانت في زمن الشاه، حيث كان السعوديون مجرد ملحق لسياسة الشاه، ضمن المنظومة الأمنية التي رتبها الغرب فيما يسمى بمبدأ (العمودين المتساندين).

هل يعقل ان تعود الرياض الى سابق عهدها، فلا كلمة نافذة لها، ولا دور كبير لدولة محورية كحالها؟

هل يعقل أن تتبخر مكانة الرياض بمجرد أن انخفضت أسعار النفط؟

هل يستطيع الأمراء السعوديون التصديق أنهم خسروا معاركهم السياسية في العراق ولبنان وسوريا، كما خسروا حروبهم في اليمن وغيرها؟

هل يعقل أن ينظر الغرب الذي تربّى الحكم السعودي في أحضانه، الى الرياض وكأنها مصدر الشرور الداعشية القاعدية الوهابية العنفية المدمرة التي تضرب أكثر من بلد في العالم اليوم؟

وأخيراً هل يتخلى الغرب عن حماية العرش السعودي هكذا بكل بساطة؟

الرياض في حالة تشوش وقلق وعدم استقرار. أينما اتجهت لا ترى سوى الخسائر.

سواء واصلت حرب اليمن أو أوقفتها، فهي خاسرة. الإنتصار مستحيل كما يقول الغربيون أنفسهم.

والرياض مجرد لاعب من بين اكثر من عشرين لاعباً رئيسياً في المعادلة السورية، ولن تستطيع أن تفرض رؤيتها حتى على الأدنين فكيف بالأبعدين. سيصار الى حل سياسي للأزمة السورية، وسيبقى الفضاء مفتوحاً للرياض لكي تصرخ وتتألم.

الأزمة الإقتصادية التي فجرتها الرياض قبل اشهر عديدة بإغراق سوق النفط، نكاية بالعراق وايران وروسيا، ارتدّت عليها بأفظع مما توقعته او تستطيع تحمّل أعبائه. والصفعة التي وجهتها الرياض لخصومها ارتدت عليها بزيادة الانتاج الإيراني النفطي والعراقي، الى حد تدمير اسعار النفط بشكل شبه كامل.

لكن الرياض رغم كل هذا لاتزال تكابر وتعاند، وتظهر انتفاخاً كاذباً، وعضلات مترهلة يعلم بترهلها القاصي والداني.

لازالت الرياض تواصل معاركها وتفتح حروباً ومواجهات جديدة، كلها خاسرة، تكاد لا توجد حرب واحدة او مواجهة واحدة ربحتها، لا على الصعيد السياسي ولا على الصعيد العسكري او الإقتصادي.

ايران تأخذ اليوم موقع السعودية، فاقتصادها واعد، والإستثمارات قد تأتي وافرة، عجزت الرياض عن جلب مثلها. ولهذا رغم الأزمة النفطية، فإن الجميع ينظر الى الإقتصاد الإيراني بنظرة ايجابية كبيرة. لا ننس ان ايران من بين العشرين دولة الأكبر اقتصاداً في العالم.

وإيران تأخذ موقع الرياض السياسي في المنطقة. وكذلك مكانتها الإستراتيجية. وهذا ما يؤلم الرياض ان تجد حماتها الغربيات، قد أشاحوا بنظرهم عنها.

لكن ومن سخرية القدر، أنه يمكن ان تكون طهران العاصمة الوحيدة التي تستطيع أن تنقذ الرياض، أو تخفف عنها وقع الهزيمة الشاملة الكاملة.

كيف؟

إيران ومعها حلفاؤها الثلاثة: العراق وفنزويلا وروسيا، يمكنهم بالإتفاق رفع أسعار النفط من خلال خفض الإنتاج التدريجي، وامتصاص فائض السوق. فهل تتنازل الرياض وتتخلى عن منطق الإستعلاء والتغطرس؟

وإيران وحدها القادرة على مساعدة الرياض في عدم الإنغماس اكثر في حربها العبثية الفاشلة في اليمن، حيث لا أفق لنصر، ولا يلوح في المستقبل سوى الخسارة الشاملة. فهل تتفاهم الرياض مع طهران على حلّ سلمي يوقف الحرب؟

وإيران وحدها التي تستطيع أن تتقاسم مع الرياض النفوذ في المنطقة ووضع ترتيبات أمنية، وبدون ذلك ستخسر الرياض حتى حليفاتها الخليجيات، اللهم إلا البحرين.

لهذا كان اصرار الغرب على تفاهم بين الرياض وطهران، ولكن الأولى لا تريد ذلك.

ولربما هنالك حكمة، أن يصرّ طغاة الرياض على الإستمرار في نزعتهم العدوانية الداعشية، فلا يكون البديل سوى الإنكسار الكامل لنظام حكم آن له أن يرحل.



الملك سلمان يرى الترويج للطائفية الدينية
وليس فقط الاستثمار السياسي للطائفية



الطائفية السعودية: تحصين الداخل من خطر الخارج،
وأداة لاحتكار نجد الوهابية الأقلوية للسلطة

مستقبل الخطاب.. مستقبل الدولة السعودية

أسئلة جمّة تبرز أمام أي مراقب لأوضاع المملكة السعودية بعد ثورات الربيع العربي. السؤال الكبير اليوم هو: ما طبيعة الخطاب الذي ينتج اليوم في المملكة السعودية؟ ومن هو المستهدف بالخطاب، وما علاقة هذا الخطاب بالدولة؟ وهل يعبّر عن الخطاب عن عموم المكوّنات السكّانية، وهل ينسجم مع متطلبات الدولة الوطنية؟ وما تأثير هذا الخطاب على مستقبل السعودية؟

خالد شبكشي

توطئة:

قبل شروع عبد العزيز في إقامة دولة تحمل إسم إسرته، كان سكان الجزيرة العربية منقسمين مذهبياً، قبلياً ومناطقياً. ولم تُحدِث ولادة الدولة السعودية في العام ١٩٣٢ أدنى تغيير في البنى الاجتماعية والثقافية، بل حدث ما يشبه ترسيخ الواقع القائم كونه يبطن ضمانة استقرار وتماسك السلطة السياسية. وهنا التقت عوامل متعدّدة: الإنقسامات السكانية الفطرية/ البدائية ما قبل الدولة، والارادة السياسية بتعزيز الانقسام بوصفه خياراً ناجعاً لوحدة السلطة ورسوخ أركانها، وجاء خطاب الدولة الذي يكتسي طابعاً طائفياً في الغالب ومناطقياً أحياناً، وقبلياً نادراً وخصوصاً في مراحل حسّاسة لتجعل من الإنقسام سمة عامة في العلاقات البينيّة بين المكوّنات السكانية المحلية.

تجدر الإشارة الى أن التصنيف قارٌ في الموروث الاجتماعي والثقافي، وقد تطوّر سؤال (الحمولة) بالمعنى القبلي من اندكاكه في المجال الاجتماعي ليمتد الى مجالات أخرى سياسية وأيديولوجية، لتأخذ أبعاداً أخرى مذهبية وإيديولوجية (شيعي صوفي ليبرالي اسماعيلي علماني...)، وحتى داخل القبيل الواحد (جامي سروري..).

لقياس منسوب الطائفية وحدّته، تظهر نوعية المصطلحات المستعملة في التنابذ الطائفي لدى الأطراف المسؤولة عن انتاج تلك المصطلحات وجغرافيتها وانتقالها المكاني واختلاطها بمصطلحات أخرى.

من الناحية التاريخية، تفرّدت السعودية بكونها الدولة العربية التي تتبنى بصورة شبه رسمية سياسات تمييز طائفية. ويجري التعبير عن ذلك من الناحية النظرية في التعليم الرسمي وخصوصاً المناهج الدينية في المدارس والجامعات، ومناشط المؤسسة الدينية (الكتب، الخطب، الفتاوى، المجلات، المحاضرات..الخ)، كما يعبّر عنها عملياً في إقصاء مكوّنات سكانيّة من المناصب الادارية العليا وكذلك المؤسسات الأمنية والعسكرية، والتهميش الاقتصادي والخدمي..

مصطلحات من مثل (الرافضة، المبتدعة، أهل الضلال، الفرق الضالة..الخ) كانت محدودة التداول في المملكة حتى أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وتقتصر على الكتب الدينية الصادرة عن مشايخ الوهابية. وحتى مناهج التعليم الديني في المدارس والجامعات الرسمية لم تتأثر بالمعجم الوهابي حتى ثمانينات القرن الماضي، إذ كانت اللجان المعنية بإعداد المناهج تنتمي في الغالب لجماعة (الإخوان المسلمين) في مصر من أمثال محمد قطب، مؤلف مقرّر مادة (التوحيد) من قبل وزير المعارف الأسبق الشيخ حسن آل الشيخ، وصدرت الطبعة الأولى منه سنة ١٩٧٧. وكانت وزارة المعارف السعودية وإدارات الإفتاء طبعت كتباً للإخوان المسلمين منها كتابي (شبهات حول الإسلام) و(قبسات من

حياة الرسول) لمحمد قطب على نفقة وزارة المعارف. وكان د. كمال الهلباوي، الرئيس السابق للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، يتولى رئاسة لجنة مستشاري بناء المناهج المدرسية في وزارة (المعارف) السعودية.

على أية حال، فرضت المتغيّرات السياسية الكبرى في المنطقة نفسها على الداخل السعودي، وكان للثورة الاسلامية الايرانية سنة ١٩٧٨ تأثير مباشر على تحوّل الخطاب الديني في السعودي. وفور وصول الملك فهد الى العرش سنة ١٩٨٢ خلفاً للملك خالد، جرى ما يشبه عملية «تطهير» للمؤسسات الدينية والتعليمية والقضائية من عناصر (الاخوان المسلمين) في سياق عملية إعادة وهبنة للدولة السعودية لمواجهة استحقاقات المرحلة الجديدة عقب قيام دولة دينية في ايران ذات طابع ثوري.

وفجأة، شهد الفضاء العام انفجاراً طائفياً غير مسبوق، وعبّر عن نفسه في مقررات التعليم الديني في المدارس والجامعات الرسمية والتي تنال من المذاهب الاسلامية غير الوهابية وعلى وجه الخصوص الشيعة الإثني عشرية والاسماعيلية والصوفية، وتالياً التيارات الفكرية والسياسية الحديثة مثل العلمانية والليبرالية والوطنية، وكذلك الكتب والخطب الطائفية التي غمرت الساحة الداخلية، وصولاً الى سيطرة المشايخ على القضاء الشرعي الذي راح يصدر أحكاماً ضد الناشطين السياسيين بتهمة (الإفساد في الأرض، أو الردّة، أو سب الرسول، أو الزندقة..).

بقي الخطاب الطائفي، كأحد أدوات التحصين الداخلي في مقابل الخطاب الثوري الإيراني، طيلة سنوات الحرب العراقية الإيرانية. وشارك في صوغ وتعميم الأدبيات الطائفية فريق من المتخصّصين في العلوم الشرعية في الجامعات الدينية السعودية التي خصّصت كليّات لدراسة العقائد الشيعية بكل فروعها وكذلك الصوفية والرد عليها. وأمكن العثور بسهولة على كميات كبيرة من المصنّفات المذهبية ذات الطبيعة السجالية.

ويمكن أن نلحظ عملية إحياء للمعجم الطائفي الذي كان فيما مضى مقتصراً على دوائر ضيقة ليكون مورد تداول في الشارع، والإعلام، وفي خطب المساجد، والمحاضرات الدينية في المراكز الدعوية وغيرها..

يجدر هنا الانتقال الى ساحة أخرى ساهمت في بناء المعجم الطائفي على نطاق واسع. ويقدّم فنار حدّاد، الباحث في في معهد الشرق الأوسط بالجامعة الوطنية في سنغافورة، مقاربة للخطاب الطائفي في العراق بصورة أساسية ما قبل وما بعد ٢٠٠٣. ويرى حدّاد بأنه على امتداد عقود أي منذ عشرينيات القرن الماضي وصولاً الى سقوط نظام صدام حسين في إبريل ٢٠٠٣، كان المصطلح الذي جرى استخدامه لتوصيم المعارضين الشيعة في العراق هو كونهم «عجم» أي من أصول إيرانية بهدف نفي أصالتهم العربية والعراقية. ولكن بعد ٢٠٠٣، تمّ استبدال مصطلح «عجم»، وبرز أسلوب في مناوئة التشيّع كان حكراً إلى حد كبير على الدوائر الدينية الرسمية في السعودية. خطاب الاقصاء هذا يستند في المقام الأول على الآخر الديني الذي يتجسد في كلمة «رافضة». هذا الشكل الجديد من العداء الطائفي يصنّف الشيعة كمشتبه بهم ليس بسبب الولاءات الوطنية الغامضة زعماً من قبل البعض ولا بسبب ما يسمى بـ «الاختلاط العرقي» من قبل آخرين ولكن بسبب المعتقدات التي تعرّف الطائفة ككل.

في المصطلح الأول (عجم)، تتمّ محاكمة الشيعة على أساس جذورهم القومية والعرقية، ولكن في المصطلح الثاني (الرافضة) تتم محاكمة الشيعة على أساس معتقداتهم. في العراق، يبدو مصطلح عجم ملتبساً، لأن ليس كل الشيعة من أصول إيرانية، بل الغالبية العظمى من الشيعة تتحدّر من أصول عربية، وعليه، فإن الاقصاء قد يشمل قسماً من الشيعة وليس كلهم، ولكن حين يستخدم مصطلح الرافضة فإن الإقصاء يشمل جميع الشيعة، لأن الإقصاء يستند على أساس المعتقدات الشيعية.

لابد من إلفات الإنتباه الى أن الحرب العراقية الايرانية افرزت معجمها الخاص، الذي بقي هو الآخر في حدود العراق وخلال فترة الحرب (١٩٨٠-١٩٨٨). ومن بين المصطلحات التي برزت آواخر الحرب كانت (صفوي)، في إشارة الى العهد الصفوي في إيران، و(مجوسي) في إشارة الى الديانة المجوسية القائمة على عبادة النار في إيران، و(نظام الملالي) في إشارة الى النظام السياسي في إيران بقيادة رجال الدين. وقد خصّص كتّاب حزب البعث العراقي مقالات لتعميم مصطلحات (الصفوية، المجوسية، نظام الملالي) في سياق الحرب على إيران وعلى المعارضة العراقية التي كانت تعمل على إسقاط النظام البعثي في العراق.

كان نفي عروبة الشيعة العراقيين أحد الأهداف التي عمل الكتّاب البعثيون في نظام صدام على تكريسها، وبقيت آثار ذلك حتى بعد سقوط النظام. وفيما لايزال النسب العربي للشيعة يخضع للمساءلة، فإن خطاب مناهضة الشيعة اليوم يتعلّق بدرجة طاغية بالآخر الديني. إنه المشهد الطائفي لما بعد ٢٠٠٣، والتهاب الأساس الطائفي بطابعه الديني الذي شكّل النزوع الطائفي للحرب الأهلية في سوريا، على حد فنار حدّاد.

بيئة ما بعد ٢٠٠٣ أفضت الى انتشار التوتر السني الشيعي الى خارج بؤره الجغرافية المعروفة. المشهد الطائفي الجديد يرتسم من خلال تصرفات عنفية ذات طبيعة طائفية واللهجة الاستئصالية المصاحبة غالباً معها.

قبل ٢٠٠٣، نادراً ما كانت الهوية المذهبية في حد ذاتها التفسير الصريح للتمييز أو العنف سواء من خلال تهجير عشرات أو مئات الآلاف من الشيعة العراقيين في السبعينيات أو الثمانينيات الى إيران.

ولكن اليوم، لم يعد صادماً لأن ترى العنف يتمّ تأطيره أو تبريره بمصطلحات الهوية الطائفية وفي حد ذاتها كجزء من الشجب الاجمالي لإقصاء للآخرين. منذ ٢٠٠٣، فإن الخطاب منغمس في العقيدة الدينية التي برزت وتركت فراغاً قليلاً للمصالحة بل وفراغاً أقل لـ «الشيعة الطيبين»، كما كان الحال في السابق. فمصطلح «عجم» كان يسبغ على الشيعة السيئين، بحكم اختلاط أعراقهم بالأصول الإيرانية.

من تجارب سابقة، يظهر ميل الطبقة الحاكمة لجهة تأكيد هويتها الدينية كلما تعرضت للمساءلة أو التهديد، وفي عهد سلمان تبدو الحاجة مضاعفة

ولكن تصوير الشيعة كرافضة هو توصيم ديني لكل الشيعة، لكونهم شيعة[1].

سوف يظهر بوضوح عقب سقوط النظام السياسي العراقي في عهد صدام حسين في إبريل ٢٠٠٣، أن ثمة معجمية مختلطة بدأت تعكس هوية الأطراف المشاركة في صنعها. فمصطلحات (الصفوية، الرافضة، المجوسية...) كشفت عن ائتلاف جديد غير مكتوب يضم مجموعات من النظام البعثي السابق وعناصر من المقاتلين السلفيين الذين جاءوا من خلف الحدود أو اجتمعوا داخل العراق بعد الحملة الايمانية التي انطلقت في آواخر التسعينيات من القرن الماضي، حين بدأ عدد من قادة البعث الأمنيين والعسكريين بالإنخراط في التيار السلفي في عملية إعادة تموضع أو بالأحرى إعادة إنتاج للبعث العراقي ضمن بيئة دينية سلفية متشدّدة، إذ تنامت الظاهرة بوتيرة متسارعة عقب سقوط النظام البعثي في التاسع من إبريل ٢٠٠٣.

وقد سعى قادة في النظام البعثي السابق إستدراج القيادة السعودية الى الانخراط في المواجهات المسلّحة في العراق في محاولة لإعادة عقارب الساعة الى الوراء. برغم من نجاح بعض المحاولات في إقناع الملك عبد الله وعدد من كبار الأمراء لناحية تقديم الدعم المالي بهدف تخريب العملية السياسية العراقية، إلا أن المستوى الرسمي نأى بنفسه عن الإنخراط المباشر، أو حتى تشجيع مواطنين على الهجرة والقتال مراعاة لحساسية العلاقة مع الولايات

المتحدة، دولة الاحتلال للعراق وفق قرار مجلس الأمن رقم ١٤٨٣ الصادر في ٢٢ مايو ٢٠٠٣. والأمر الآخر، أن السعودية لا تزال حتى ذلك الوقت خاضعة تحت تأثير تداعيات هجمات الحادي عشر من سبتمبر سنة ٢٠٠١، بعد أن ثبت ضلوع ١٥ مواطناً سعودياً من أصل ١٩ انتحارياً في الهجمات تلك.

بعد اندلاع ثورات الربيع العربي في أواخر عام ٢٠١٠، أخذت الطائفية منحى خطيراً، نتيجة وقوع ثورات في بلدان عربية ذات طبيعة مذهبية مختلطة: البحرين، اليمن، سوريا. كان يمكن أن تحقّق الثورات في هذه البلدان أهدافها بحسب ما تقرّره شعوبها، ولكن لعبت العوامل الخارجية دوراً محوريّاً في حرف مسار الثورات نحو غايات القوى الخارجية الاقليمية والدولية.

في البحرين، دخلت قوات درع الجزيرة بقيادة السعودية في ١٥ مارس ٢٠١١ بهدف القضاء على الثورة الشعبية بدعوى حماية المنشآت الحيوية، وتقدّم مجلس التعاون الخليجي بتوجيه من السعودية بمبادرة أطلق عليها (المبادرة الخليجية) في ٣ إبريل ٢٠١١ لاحتواء الثورة الشعبية في اليمن، وفي سوريا قرّرت السعودية التدخل المباشر بدعم الجماعات المسلّحة. واجهت الثورة في هذه البلدان تحديّات كبيرة وبالغة الصعوبة، ففي البحرين جرى استخدام القمع الشديد للقضاء على الثورة الشعبية سواء عبر حملة اعتقالات واسعة النطاق طالت قيادات ورموز الثورة، أو استخدام الرصاص الحي والمباشر ضد المتظاهرين، أو الحصار الاقتصادي والمعيشي، وسحب الجنسيات، والتسفير. وفي اليمن، سعت السعودية عبر حلفائها اليمنيين من أمثال عبد ربه منصور هادي وخالد بحّاح ووزرائه من أجل تنفيذ أجندة سعودية تفضي الى القضاء على الثورة، وإعادة إنتاج سلطة مرتبطة بالخارج، وهو ما رفضته غالبية الشعب اليمني وخرج في مظاهرات أدّت الى استقالة هادي وهروبه وحكومة خالد بحّاح من اليمن الى الرياض إيذاناً بإشعال حرب شرسة على اليمن عشية السادس والعشرين من مارس ٢٠١٥. وفي سوريا التي شهدت مظاهرات شعبية تطالب بالحرية والتغيير الديمقراطي ما لبث ان واجهت تحديّات خارجية، ازدادت خطورتها بعد تسلّم الأمير بندر بن سلطان، رئيس الاستخبارات العامة الأسبق، ملف المعارضة السورية في صيف ٢٠١٢، فانتقلت الثورة الى مرحلة جديدة عنوانها الفوضى وتخريب سوريا الدولة والبلد.

ما يتعلق بموضوعنا هنا أن الثورات الشعبية في البحرين واليمن وسوريا وما طرأ عليها من أشكال تدخّل خارجي، فجّرت الخطاب الطائفي على نطاق غير مسبوق، وأصبح التدخّل السعودي في هذه البلدان علنيّاً، وبكل الأشكال حسب تصريح لوزير الخارجية السابق سعود الفيصل، في إجابته عن سؤال حول الموقف السعودي من دعوات الجهاد، إذ قال: إننا نجاهد بكل شيء[٢].

ما يلفت في الموجة الطائفية الثالثة أنها لم تعد مهمّة فريق دون آخر، بل ثمة انخراط شامل يشارك فيه السياسي، والمثقف، والليبرالي، ورجل الدين، واللاديني. ولم يعد هناك خطوط حمراء في الحرب الطائفية، في تجاوز واضح لمنطق الأوطان، واستحضار ثقافة ومصطلحات ما قبل الدولة، يترجم تفاقم الصراع من جهة، ويعبّر عن انسداد أفق الحل السياسي من جهة ثانية.

ويبدا واضحاً غياب من يزاول مهمة الناقد لخطاب غرائزي منفلت من عقاله، بل حضور وبكثافة لافتة من يجنح الى التماهي مع الخطاب الطائفي من المصنّفين على النخبة الثقافية والمساهمة في تزخيمه وترسيخه. وبات التفاعل مع هذا النوع من الخطابات الثقافية سبيلاً لكل من يتطلع لتحقيق ذاته في هيئة جديدة. وفي النتائج، ظهرت الطائفية كما لو أنها فرصة لأولئك الذين يبحثون عن المال والوجاهة في وجهة ما، ولتحصين الجبهة الداخلية من وجهة أخرى، في ظل هواجس حول احتمالية انفراط القاعدة الشعبية للنظام السعودي في نجد، والتي لا يمكن الحفاظ عليها بدون خطاب شديد الخصوصية.

شعر كثيرون بخيبة الأمل عقب رفض أغلبية أعضاء مجلس الشورى السعودية مشروع نظام (حماية الوحدة الوطنية) بنسبة (٧٤ في مقابل ٤٧) في جلسته الـ ٤٨ بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠١٥ بدعوى أن النظام الأساسي للحكم يتضمن مادة بهذا الخصوص[٣]. وفي حقيقة الأمر، أن قانوناً من هذا القبيل من شأنه إرباك الساحة الداخلية المشبعة بأدبيات تحرّض على الكراهية الطائفية والعنصرية، وسوف تواجه الحكومة السعودية سيلاً من الاتهامات والأسئلة حول الجهات الراعية أو المتساهلة إزاء انتشار هذا الخطاب في مجالات عدّة، إعلامية وسياسية وثقافية ودينية واجتماعية.

وكيما يتسنى لنا فهم الخطاب المنتج في المملكة السعودية، وما هي الجهات المشاركة في إنتاجه، وتداعياته على علاقة الدولة بالمجتمع وعلى الفئات الاجتماعية بعضها ببعض لابد من استعراض تظهيرات هذا الخطاب في مجالاته السياسية والاعلامية والثقافية والدينية.

المنتج السياسي

برغم من سياسات التميز بأشكاله الطائفية والمناطقية والقبلية التي تتبناها الدولة السعودية منذ نشأتها العام ١٩٣٢، إلا أن الملوك السعوديين دأبوا على استخدام لغة ملتبسة تنطوي على عبارات تؤكّد على الوحدة الداخلية، والإنسجام بين المجتمع والسلطة.

باستثناء الملك عبد العزيز، مؤسس المملكة السعودية، الذي أبدى استعداده بتطبيق فتوى صدرت عن مؤتمر الرياض في يناير ١٩٢٧ حضره شيوخ القبائل وعلماء الوهابية وقادة الاخوان (باستثناء سلطان بن بجاد الذي لم يكن حينذاك يعترف بشرعية حكم عبد العزيز وطالب بعزله) بإلزام الشيعة بالبيعة على الإسلام وعدم إظهار شعائرهم الدينية[٤]، فإن بقية الملوك السعوديين لم يتبنوا مواقف علنيّة من المكوّنات السكانيّة الشيعية (الإثني عشرية والإسماعيلية)، والصوفية. وحتى في ذروة التصعيد الطائفي في ثمانينات القرن الماضي، ولجوء النظام الى تدابير صارمة ضد الشيعة في مجال التوظيف والحريات الدينية لم يصدر عن القيادة السياسية ما يفيد بوجود توجّه مذهبي واضح.

في عهد الملك سلمان، الأقرب الى عهد الملك فهد في سياسته الطائفية، بدا الأمر مختلفاً الى حد ما. الملك سلمان ألقى كلمة بمناسبة حلول شهر رمضان لعام ١٤٣٦هـ الموافق ١٨ يونيو ٢٠١٥ جاء فيها:

«إننا ماضون بحول الله تعالى على النأي ببلادنا ومواطنينا عن الفتن والقلاقل والاحتقانات الطائفية، ونؤكد رفضنا التام للتصنيف المذهبي والطائفي، إدراكاً منّا بمخاطره على اللحمة الوطنية في بلادنا»[٥].

في مضمون الكلمة رسالة وطنية لافتة، ولكن في وضعها على محك التجربة العملية، فإنها تتجاوز الواقع القائم بكل انفلاتاته الخطابية، كما تبطن تجاهلاً مقصوداً لسياسات التميز والتصنيف على قاعدة مذهبية. وعليه، هناك من طالب فريق الملك سلمان بترجمة رؤية الأخير في الوطنية، بحسب الكاتب الحجازي أحمد عدنان[٦].

امتثالاً لأعراف محلية بإخراج الملك من دائرة النقد، يحاول عدنان إرجاع أي إخفاق في تسييل الخطاب الوطني الى الفريق المحيط بالملك، بما يجعل الأخير وكأنه كائن معطّل، أو ذات مقدّسة لا تقبل النقد.

عدنان يرى بأن الحديث عن المواطنة في المملكة ناقص من دون التطرّق ـ في المستوى الأول ـ إلى الإسماعيلية والشيعة، وطالب بإجراء مراجعية ذاتية لعمل الأجهزة الرسمية التي «تصر على التعامل مع الملفات السياسية كملفات أمنية، وليس هناك ردع لمتطرفي السلفية الذين يريدون قتال إيران عبر استهداف الشيعة السعوديين، ولم يصدر أيّ تشريع رادع يجرم العنصرية والطائفية، فانصرف جمهور تلك القوى المعتدلة والوطنية إلى الإحباط أو إلى التطرف»، حسب عدنان.

في المستوى السياسي، ثمة متغيّر غير مسبوق في عهد الملك سلمان، إذ يشارك أمراء في الردح الطائفي وبشكل مبتذل. ونحن أمام مثالين فاقعين جرى تعمّد إبرازهما إعلامياً.

ـ الأول: نص كلمة لأمير المنطقة الشرقية سعود بن نايف بتاريخ ٨ إبريل

٢٠١٥ ينال فيها من الشيعة ويصمهم بأنهم أحفاد عبد الله بن سبأ. وقد نقلت أكثر الجرائد المحلية اليومية نص الكلمة، فيما انفردت صحيفتا (اليوم) التي تصدر في المنطقة الشرقية و(المدينة) التي تصدر في المدينة المنورة، وفيهما تقطن الغالبية الشيعية، بمانشيت شبه موحّد يذكر فيه إسم عبد الله بن سبأ في إشارة استفزازية للشيعة في المملكة[٧].

ولعل الفقرة الأكثر استفزازاً في كلمة سعود بن نايف هي التالي: «..فهناك حثالة شر وهؤلاء في الوقت الذي بلادهم تتعرض إلى ما تتعرض إليه وتقف صفاً واحداً خلف قيادتها نجد أحفاد عبدالله بن سبأ المتلوّن الصفوي من يخرج بوجهه البشع، محاولين شق الصف..».

ـ المثال الثاني: مقالة كتبها أمير القصيم فيصل بن مشعل بن سعود بن عبد العزيز آل سعود بعنوان (الأبعاد التاريخية للعداء على السلفية.. والتهجم على النهج السلفي السعودي لماذا؟)، تمّ نشره في جريدة (الجزيرة) بتاريخ ١٠ سبتمبر ٢٠١٥، ونال فيها من الشيعة والصوفية وكتب:

«لاشك أننا نرى أن للغرب عذره وللأيدلوجيا المضادة لمذهب السنة والجماعة من المانويين والشيعة الباطنية عذرها كذلك في أن تحارب وتعادي كل ما هو سني، ولكن كيف نجد العذر والمبرر للآخرين ممن يصنفون ضمن المذهب السني..». وفي التفاصيل كتب: «ونتيجة للصراع التاريخي الذي كان قائماً قبل الإسلام بين العرب والفرس فقد ظهرت الدعوة للشعوبية التي قادها المانويون الوثنيون في فارس وما حولها من بلاد خراسان للقضاء على الإسلام ممثلاً في النهج النبوي السني حتى ظهور المذهب الشيعي الباطني الهرمسي «والهرمسية عبارة عن فلسفات وعقائد وثنية»، ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا وهذه الطوائف المنحرفة عن الحق تحارب الإسلام السني وبكل الوسائل المتاحة الفكري منها والثقافي». ثم نال من المذهب الشيعي وقال عنه بأنه متأثر «بالعقائد الوثنية المانوية والهرمسية التي كانت سائدة في بلاد فارس..» وختم بأن المملكة السعودية هي «الآن رأس الرمح في الدفاع عن عقيدة المسلمين القائمة على التوحيد ومذهب أهل السنة والجماعة»[٨].

إن ما يخلص إليه القارىء للمقالة أن المذهب الشيعي يمثل خصماً لعقيدة أهل السنة والجماعة التي تدافع المملكة عنها، ومن شأن هكذا خلاصة حين تندمج في بنية الخطاب الرسمي أن تجعل من الشيعة ومكوّنات أخرى خصوماً للدولة، وأن المملكة هي رأس الرمح في الدفاع عن عقيدة المسلمين التي يمثّل الشيعة مصدر خصومة لها..

مهما يكن، فقد أثارت المقالة تعليقات نقدية، كون ربط مشروعية الدولة السعودية بالسلفية يفقد تمثيل الأخير للأغلبية السكانية، وينزع مشروعيتها، فضلاً عن ارتباط السلفية في نسختها الوهابية بالإرهاب. في تعليقه على مقالة الأمير، كتب أحمد عدنان:

«ربط شرعية النظام السعودي بالسلفية يحرج الدولة لالتصاق الارهاب بالسلفية لا بالسنة، ويضعف كيان الدولة ويهدّد مستقبله بسبب انتهاك المواطنة وتضييق شريحة الموالين بحصرها في الوهابيين وحدهم وتحقير غيرهم»[٩].

النزوع الإيديولوجي لدى الطبقة الحاكمة يختزل الدولة في هيئة سياسية تضطلع بمهمة إدارة شؤون الحكم وليس المجتمع. ومن الناحية النظرية، فإن نحل الدولة طابعاً غائياً، لا صلة له بالوظائف التقليدية للدولة المتعارف عليها والمتمثلة في حفظ المصالح ودرء المخاطر وتنظيم الروابط بين فئات المجتمع والسلطة. في حقيقة الأمر، إن الإصرار على تأكيد الهوية السلفية للدولة يؤول الى انتقاص مشروعيتها لأنها تصبح غير ممثّلة لبقية المكوّنات السكانية، التي تعتنق مذاهب أخرى غير سلفية. وفي النتائج، إن أدلجة الدولة يتعارض مع دعوى وطنيتها، لعدم تناسب مساحة التمثيل لكل منهما.

من تجارب سابقة، يظهر ميل الطبقة الحاكمة لجهة تأكيد هويتها الدينية كلما تعرضت للمسائلة أو التهديد. في أجواء الربيع العربي، وصعود نموذج (الإخوان المسلمين) في مصر وتونس، شعرت الأسرة المالكة في السعودية بحاجة الى إعادة تأكيد مشروعيتها الدينية وفق التفسير السلفي الوهابي.

في ٢٧ ديسمبر ٢٠١١، أقامت جامعة الإمام محمد بن سعود ندوة بعنوان (السلفية منهج شرعي ومطلب وطني) برعاية الإمير نايف بن عبد العزيز، ولي العهد ووزير الداخلية الأسبق. وجاء في كلمة الأخير ما نصّه: «إن المنهج السلفي مصدر عزّ وتوفيق ورفعة للمملكة، كما أنه مصدر لرقيها وتقدمها لكونه يجمع بين الأصالة والمعاصرة، فهو منهج ديني شرعي، كما أنه منهج دنيوي يدعو إلى الأخذ بأسباب الرقي والتقدم، والدعوة إلى التعايش السلمي مع الآخرين واحترام حقوقهم».

في مثال واحد، على الأقل، صرّح الأمير نايف بعد حادثة مقتل الحجاج الايرانيين العام ١٩٨٧، للصحافة المحلية ما نصّه: «لن نسمح للأفكار المذهبية أن تروج.. وأن الشيعة في المملكة مواطنون أصليون وهم يقدّمون انتماءاتهم الوطنية على انتماءاتهم المذهبية، ولكن إذا ظهر غير ذلك فإننا نعرف كيف نتعامل معهم لنؤدّبهم»[١٠].

لم يكن المضي في تحييد المذهب الرسمي للدولة عن الجدل الثقافي الدائر ممكناً، فيما يلعب دوراً محورياً في حوادث خطيرة على مستوى العالم

على أية حال، فإن من النادر جداً حصول تطابق تام بين الحدود الدينية/ المذهبية والوطنية في أي من دول العالم. وعليه، فإن المستوى الثاني من النقاش ينحصر في قدرة معتقد/ مذهب ما على التعايش مع باقي المعتقدات.

وفي ضوء تجربة الدولة السعودية، فإن ثمة صعوبة بالغة في إثبات نجاح المذهب الرسمي للدولة السعودية، أي الوهابية، في التسامح مع بقية المذاهب أو التعايش معها.

أمير القصيم، فيصل بن مشعل آل سعود، من بين أمثلة كثيرة، يؤكد هذه الحقيقة في دفاعه عن الوهابية حين يصف أتباع المذاهب الأخرى بـ«أهل الباطل» وهم بحسب قوله «ممن ينسبون طرقهم لأشياخهم الذين يعبدونهم من دون الله، كما يقول مثلاً «القادرية، والشاذلية والإسماعلية، الخ» في أخطر ظاهرة للشرك عمل على محاربتها الشيخ محمد بن عبدالوهاب وجاهد في سبيلها». ثم يحيل الى موقف للشيخ صالح الفوزان، عضو هيئة كبار العلماء، يقوم على تنزيه الذات (العقيدة الصحيحة) ونفي شامل لما عداها (المبتدعة) بقوله: «فالشيخ محمد بن عبدالوهاب لم ينفرد بمذهب خاص به ينسب إليه، كمذهب الجهمية المنسوب إلى الجهم والمعتزلة والأشاعرة والصوفية ونحوهم ممن خالفوا منهج السلف، ونسبت مذاهبهم إليهم»[١١].

بالغ الملك سلمان بن عبد العزيز في المنافحة عن العقيدة الوهابية من منطلق مذهبي، وحذّر الباحثين من استخدام مصطلح «الوهابية» لكونه ينطوي على بعد ازدرائي وتشويهي. ما يلفت في مقالة سلمان هو الإعلاء من مكانة المذهب الى مستوى الوحي، بما يؤول الى إخراجه من دائرة الجدل، النقد، والمساءلة، وقال بأن الوهابية «دعوة للعودة إلى مبادئ الدين الإسلامي كما جاءت في الكتاب والسنة النبوية الشريفة». وعليه، رفض سلمان أصل فكرة الاصلاح في الدعوة الوهابية على قاعدة «كيف نطالب بإصلاح مضامين الدعوة وهي تلك المضامين التي نادى بها القرآن الكريم والسنة النبوية؟»[١٢]. في الرسالة المضمرة والبعيدة للفكرة، يؤكد سلمان على رهان الإيمان بالوهابية كشرط وجود للدولة السعودية.

وفي كلمة مكتوبة ألقاها سلمان، أمير الرياض حينذاك، بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة بعنوان: «الأسس التاريخية والفكرية للدولة

السعودية»، حضرها جمع من الأمراء والعلماء والمسؤولين والإعلاميين، يقول فيها:

«وعندما ظهرت الدولة السعودية في الدرعية، أعادت للمنطقة الدولة المركزية القائمة على الدين مثلها مثل الدولة الاسلامية الاولى..»[١٣]. نص شديد الكثافة في الشعور بالاصطفاء الديني، إذ يتم تتويج العقيدة الوهابية بكونها التفسير الرسمي والوحيد للإسلام وكذلك الدولة السعودية بوصفها التجسيد السياسي والديني للعقيدة الصحيحة، ونفي كل ما سواها من الدول الاسلامية عبر التاريخ بما فيها الدول الأموية والعباسية والعثمانية.

في النتائج، هي دعوة تحتكر حق تفسير النص الديني، وتفرض نفسها تجسيداً نهائياً ومثالياً وأميناً للوحي. وإن تحصين المذهب الرسمي بشهادات التنزيه وترسيخها كمرجعية أيديولوجية وحيدة للدولة يبطن إقصاءً مطلقاً لبقية المعتقدات التي تتحوّل بشكل أو آخر غير شرعية من الناحية الرسمية، وهذا يفسر غياب نص واضح في أي من التشريعات يكفل حق أتباع كل معتقد بمزاولته بحرية تامة ودون قيد أو شرط.

سوف تبدو هكذا مقاربات بمثابة الظلال التي تتفيأها الأفكار المشجّعة على تركيز الهوية الدينية وليس الوطنية كأساس للعلاقات بين فئات المجتمع والتراتبية التي يجب أن يقوم عليها النظام البيروقراطي للدولة، فيصبح المعيار الديني وليس الوطني هو الأساس الذي يحكم مواقع الأفراد وامتيازاتهم.

جدالية الهوية، بحسب الكاتب الحجازي عبد الله فرّاج الشريف في ردّه على أتباع المذهب الوهابي، تحوم حول ثنائية: الدين والوطن، في تشكيل هوية الأفراد داخل مجال الدولة، وليس الجماعة. وعليه، طالب الشريف بوضع مادة التربية الوطنية تتناسب والهوية الوطنية للدولة. ولفت الشريف الى الخطاب المناهض لمشروع الدولة الوطنية وكتب ما نصّه:

«ولا شك أننا في الوطن ابتلينا ببعض من يتعصبون لتياراتهم وطوائفهم ومذاهبهم، ويشتدون على مخالفيهم حتى تنشأ بينهم العداوة والبغضاء، وأصبحنا نقرأ هذا في الكتب ونسمعه على المنابر وتشيعه اليوم وسائل التواصل الاجتماعي»[١٤].

لم يكن بالامكان المضي في تحييد المذهب الرسمي للدولة عن الجدل الثقافي الدائر في وقت يلعب فيه المذهب دوراً محورياً في حوادث خطيرة على مستوى العالم. في سبتمبر من العام ٢٠١٠ بثّت قناة (العربية) المموّلة من الحكومة السعودية برنامجاً تلفزيونياً خلال موسم رمضان لعام ١٤٣١هـ بعنوان (الإسلام والغرب) وتناول دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب وعلاقته مع محمد بن سعود. وصف أحد ضيوف البرنامج دعوة الشيخ بـ«الوهابية»، وأن أنصارها هم «فريق مُتزمّت ومُتعصّب أثار الفتن في الجزيرة والتخريب في المدينة المنورة، وسرقوا ممتلكات القبر النبوي وهدموا بقية القبور بحركات فوضوية، وأنهم يزعمون أنهم يمثلون الإسلام». أحد الضيوف حمّل الوهابية مسؤولية وصم الإسلام بالإرهاب، فيما حمّل آل سعود سبب انتشار الوهابية في أرجاء العالم.

تقدّم مدير القناة عبد الرحمن الراشد باستقالته، ولكن رئيس مجلس الإدارة رفضها بعد تسوية المشكلة، واكتفى بتأنيبه. وقبل ذلك بشهور، في مايو ٢٠١٠ أعلنت صحيفة (الوطن)، والتي يرأس مجلس إدارتها نجل أمير مكة، الأمير بندر بن خالد الفيصل، في خبر مُقتضب عن «استقالة» رئيس تحريرها الأسبق جمال خاشقجي على خلفية مقال للكاتب إبراهيم طالع الألمعي بعنوان «سلفي في مقام سيدي عبد الرحمن»، وصف فيه زيارة شخص سلفي الى مقام عبد الرحمن الثعالبي في الجزائرة العاصمة، وصوّب فيه على أتباع السلفية وقال عنهم «يحملونَ ثقافةً جراء مُسطّحة الفكر لا تملك التوغّلَ في الفكر ولا اتّساع التّمذهب بسبب نوع البيئة التي جاؤوا منها..». وانتقد العقيدة الوهابية في زيارة القبور القائمة على قطع الصلة بين الأموات والأحياء، فيما يؤكّد الألمعي على العلاقة الروحية والطقوسية بين العالمين، وقدّم توصيفاً إطرائياً لتجربة زيارة مقام الثعالبي من قبل السكان المحليين أو الزوّار من خارج العاصمة[١٥]. على أية حال، فإن المقال وضع نهاية لمشوار الخاشقجي في الصحيفة.

في ظل القيود الصارمة المفروضة على النقاش العام، يصبح إخضاع عقيدة الدولة الرسمية للفحص والمراجعة أمراً محظوراً. على الضد، فإن ثمة تسامحاً مفرطاً إزاء نقد المعتقدات الأخرى، يصل الى حد تجريمها وتكفيرها بل وفي بعض الحالات تبرير القتل ضد أتباعها..

يملي إصرار الطبقة الحاكمة على تماهي الدولة مع المذهب فرض معادلة في الحكم تقوم على احتكاره من قلّة واقصاء الأغلبية عنه. استمرار العلاقة بين الدولة والمذهب يجعل النقاش حول أصل وجود الطائفية في هذا العهد أو ذاك دون طائل، والصحيح أن النقاش يكون حول شكل الطائفية وتمظهراتها بين عهد وآخر.

وبالمقارنة بين عهدي الملك عبد الله (٢٠٠٥ ـ ٢٠١٥) والملك سلمان (٢٠١٥ ـ الآن) يظهر أن الطائفية في عهد الملك عبد الله كانت ذات طبيعة سياسية وتستهدف تغطية نزاعات المملكة السعودية مع الخارج مثل ايران والعراق وتالياً سوريا، فيما كان البعد الديني مخفّضاً، فلم يسمح للتيار الديني السلفي، خصوصاً التيار المقرّب من جماعة (الإخوان المسلمين)، بالإفادة من الطائفية السياسية للتمدّد إجتماعياً وإعلامياً وسياسياً. في حقيقة الأمر، شكّلت الطائفية الدينية حينذاك خطراً على النظام نفسه، بسبب تموقعها سياسياً.. نلحظ ذلك بوضوح مع تصاعد تيار السلفية الجهادية المتمثل في القاعدة، والمشتق من تيار الصحوة الذي انبثق في مطلع التسعينيات من القرن الماضي. إذ ما إن بدأت موجة العنف تضرب المملكة السعودية في ١٢ مايو ٢٠٠٣، حتى تصاعدت الأصوات المطالبة بمجابهة الفتاوى المؤيّدة للعمليات الإنتحارية، مع تزايد أعداد المجنّدين في عمليات مسلّحة داخل العراق. وشهدت البلاد حملات متبادلة بين كبار العلماء ومشايخ التنظيمات الجهادية، واستعمل خلالها الطرفان كل أنواع الفتوى تقريباً، ووصلت إلى حد صدور فتاوى بتكفير إبن باز وابن عثيمين، بسبب وقوفهما مع السلطة.

وفي ظل تصاعدة موجة العنف، ولجوء الحكومة الى العلماء لتعزيز الجبهة الدينية للدولة، إنتقد عناصر الجماعات الجهادية تصريحات المفتي العام الحالي الشيخ عبد العزيز آل الشيخ بتجريم من نزع الطاعة من الحكومة السعودية، ووصفه آل سعود بأنهم (سعوا في إصلاح الأمة والدفاع عنها)[١٦]. وكان واضحاً الجرعة الدينية العالية في التصريحات السياسية للعلماء، فقد ذكر المفتي في تصريح له في ٢٥ يونيو ٢٠٠٣ ما نصّه: (من أحدث حدثاً في البلاد لا يجوز التستّر عليه، بل يجب الإبلاغ عنه ورفع أمره مباشرة إلى ولي الأمر بما يتوافق والشريعة الإسلامية). كما اعتبرت هيئة كبار العلماء التفجيرات بأنها (كبيرة من كبائر الذنوب العظام)، وقال الشيخ أسامة عبد الله خياط، إمام وخطيب المسجد الحرام، في ١٢ يونيو ٢٠٠٣ بأن التفجيرات (عمل إرهابي يأباه الله ورسوله وصالح المؤمنين)، فيما قال الشيخ عبد الباري الثبيتي، إمام وخطيب المسجد النبوي، بأنها (كبيرة من الكبائر ليس لها ما يبرّرها لا شرعاً ولا عقلاً)، وحذر (من الغلو الاعتقادي)[١٧].

ثمة انخراط شامل في الحرب الطائفية الجديدة، يشارك فيها السياسي السعودي، والمثقف، والليبرالي، ورجل الدين، واللاديني. لا خطوط حمراء في مديات الحرب

وفي رد فعل على الإنقسام الحاد في المجتمع السلفي إزاء ظاهرة الجماعات المسلّحة التي حظيت بشعبية لافتة، أعلنت وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف

والدعوة والإرشاد السعودية في ٢٧ مايو ٢٠٠٣م طي قيد وإعادة تأهيل ١٧١٠ من الأئمة والخطباء والمؤذّنين في المساجد في مناطق مختلفة من السعودية. وقال الوزارة بأنها تلقّت توصيات رسمية بطي قيد ٣٥٣ شخصاً من العاملين في المساجد هم ٤٤ خطيب جمعة و١٦٠ إمام مسجد و١٤٩ مؤذناً، وذلك بعد التأكد من عدم صلاحيتهم للعمل في المساجد، في حين ألحقت بدورات شرعية ٥١٧ إماماً و٩٥٠ خطيباً و٧٥٠ مؤذناً[١٨].

في سياق شديد الاحتقان، انبرى الشيخ سفر الحوالي، من أبرز رموز التيار الصحوي في المملكة السعودية منذ تسعينيات القرن الماضي، وألمح في مقابلة تلفزيونية في نوفمبر ٢٠٠٣ إلى وقوع الدولة في مطب الكفر وطالبها بأن (تلغي كل القوانين الوضعية، وتتحاكم فعلاً إلى الشريعة، وتعدّل نظام القضاء، وتلغي المعاهدات والولاءات غير الشرعية، وتزيل المنكرات التي تستفز هؤلاء، وتمنع الكُتّاب الذين يكتبون بعض الكلام الذي فيه إلحاد وسخرية بالدين في الإعلام وغيره)[١٩].

إذاً، أدرك النظام السعودي في مرحلة مبكرة بأن الطائفية في بعدها الديني لا تخلو من ارتدادات على النظام نفسه. في عهد الملك عبد الله، لم تظهر الطائفية في بعدها الديني، بل كانت طائفية سياسية، تستهدف مواجهة خصوم السعودية خصوصاً ايران والعراق وسوريا وحزب الله في لبنان وأنصار الله في اليمن.

نقرأ في انتقادات مشايخ الصحوة لعهد الملك عبد الله ما يؤكد على خصومة الملك عبد الله مع الطائفية الدينية.

وكانت قناة (روتانا خليجية) قد بثّت مساء التاسع والعشرين من يونيو ٢٠١٥ حلقة من برنامج (في الصميم) وكانت عبارة عن لقاء مع الشيخ السلفي المتشدد محسن العواجي، الذي قال بأنه: «راضٍ عن القيادة الحالية»، يقصد الملك سلمان، وأوضح: «ولا أعتقد أنني في حياتي رضيت، مثل ما رضيت في وضع القيادة الحالية»، ولكنه استدرك قائلاً: «سجناء الرأي ما كان لهم أن يسجنوا فضلاً عن أن يبقوا إلى الآن». في إشارة لأزمة السجناء السياسيين الذين قدّرهم الدكتور محمد القحطاني وناشطون حقوقيون آخرون بنحو ثلاثين ألف سجين رأي.

وفي إجابته عن سؤال حول سبب الرضا، قال العواجي بأنه تمّ «استدراك» الأوضاع في المنطقة نتيجة أخطاء العهد السابق، وإن عصر «المجاملات» انتهى، وإن الزعم بأن «البلاء من البطانة ولا طويل العمر ما قصّر، هذه انتهت الآن»، وختم: «طويل العمر مسؤول عن كل صغيرة وكبيرة في الدولة». وأضاف: «الذين جاملوا الملك عبد الله في وقته، الآن هو في قبره لوحده يواجه كل هذه القضايا بينه وبين الله عزوجل»، وواصل: «لن ينفعه وزير الإعلام ولا المتملّق والمتزلف».

على الضد، بدا العواجي مرتاحاً لعهد الملك سلمان وقال: «إن القيادة الحالية ستبذل قصارى جهدها في «تصحيح الأخطاء القاتلة» التي كانت خلال عهد الملك الراحل»، وأضاف: «أن الملك وولي العهد وولي ولي العهد وجميع المواطنين السعوديين يعلمون أننا عشنا معاناة العهد الماضي، ولكن الكل يجامل». وفي سؤال عن طبيعة المعاناة التي يقصدها العواجي ذكر من بينها تعهّدات أخذتها السلطات السعودية على من أسماهم «الدعاة» أن لا يتحدثوا ضد «الحوثيين»، في الوقت الذي كان فيه «الحوثيون» ينتشرون في اليمن.

قد لا تكون الأمثلة التي ساقها العواجي لعقد مقارنة بين عهدي الملك عبد الله والملك سلمان كافية بحد ذاتها لبيان ما وصفه بـ«المعاناة». وقد تكون الإجراءات الصارمة المفروضة على تيار الصحوة القريب من الإخوان المسلمين هي السبب الحقيقي وراء شعور العواجي بالإنفراج في عهد سلمان.

الشيخ الصحوي المتشدد ناصر العمر وجّه في لقاء تلفزيوني آواخر يونيو سنة ٢٠١٥ انتقاداً لسياسات الملك عبد الله ووقوع مخالفات شرعية كبرى ومخالفته لهيئة كبار العلماء، حسب قوله. وفي جوابه حول دخول المرأة في الانتخابات البلدية في نوفمبر ـ ديسمبر ٢٠١٥، قال بأن: «في الزمن الماضي ـ أي عهد الملك عبد الله ـ مع كل أسف في اندفاع لاقحام المرأة في كل شيء: في مجلس الشورى، وفي الجامعات وغيرها؛ وهذا أمر خطير جداً وله آثاره..ولذلك ولخطورة الأمر، أتوجّه الى مقام خادم الحرمين الشريفين ـ سلمان، والذي عرف بتقريب العلماء؛ ومن أول عهده بدأ مع العلماء ويرجع إليهم، ويقول لا أخرج عن رأيكم..أن يعاد الأمر الى هيئة كبار العلماء..لأن في الماضي ما كان يؤخذ برأي هيئة كبار العلماء، يؤخذ إذا وافق رأيهم..)..ثم علّق: «وأنا أقول نأمل، وسمعت هذا من عدد من العلماء يريد أن يحيل هذا الموضوع الى هيئة كبار العلماء، وهم محلة ثقته، هم الذين عيّنوهم وهم محل الثقة والحمد لله فيحال الى هيئة كبار العلماء ليبت في الموضوع برأي شرعي واضح ونحن نقبل بهذا الموضوع ونقبل بما تتوصل اليه الهيئة في هذا المجال»[٢٠].

في ضوء المعطيات هذه، يبدو واضحاً أن انتقادات التيار الصحوي لعهد الملك عبد الله تتمحور حول تقليص دور العلماء في السياسة وفي صنع القرار. إرتفاع منسوب الطائفية السياسية في عهد الملك عبد الله يشي بحقيقة أنه كان مليئاً بالطائفيين، ولكن بدون طائفية دينية، وإن جزءاً كبيراً من المخزون الطائفي الذي جرى إفراغه كان محمولاً على مشروع سياسي وشعارات سياسية بدرجة أساسية..

بالغ الملك سلمان في المنافحة عن الوهابية وأعلى مكانتها بأن أخرجها من دائرة الجدل ومن قابلية الإصلاح فـ «كيف نطالب بإصلاح مضامين دعوة نادى بها القرآن والسنة»؟!

في المقابل، تشبه الطائفية في عهد الملك سلمان (٢٠٠٥ ـ ...) بالطائفية في عهد الملك فهد (١٩٨٢ ـ ٢٠٠٥)، باستثناء أن الطائفية في عهد الأخير كانت تأسيسية، ولكن ثمة مشترك بينهما في الزخم. ويمكن المجادلة الى حد ما، أن الطائفية السديرية (أي التي يتم إنتاجها في ظل عهد يديره أحد أفراد الجناح السديري) كانت دائماً ذات طابع ديني، وحتى الأمير نايف بن عبد العزيز وزير الداخلية وولي العهد الأسبق كان يميل الى هذا الشكل من الطائفية، في سياق استرضاء العلماء..

المشتركات بين عهدي فهد وسلمان تبدو كثيرة، إلى حد يمكن إدراجهما في سياق تاريخي واحد. فقد سمح فهد لرجال الدين بأن ينشطوا في العمل الدعوي داخلياً وخارجياً. وبحسب المعطيات الواردة في سيرته الذاتية أن الملك فهد كان ينفق ما معدّله ٤ مليار دولار سنوياً على المساجد، والمدارس، والدعاة، والطلبة، والمناهج، لنشر الوهابية خلال العقود اللاحقة[٢١]. وقدّر الباحث والسفير الأميركي السابق في كوستاريكا كيرتن وينسور، ما أنفقته السعودية على نشر الوهابية في العالم خلال عقدين بـ ٨٧ مليار دولار، فيما لم ينفق الاتحاد السوفيياتي على نشر الشيوعية في الفترة ما بين ١٩٢١ـ ١٩٩١ سوى ٧مليار دولار[٢٢].

لقد سمحت الولايات المتحدة للسعودية بنشر نموذجها الديني لمواجهة خطرين: الخطر الإيراني بعد نجاح الثورة الاسلامية عام ١٩٧٩، والخطر الشيوعي إبان الحرب الباردة والذي نجحت الولايات المتحدة في مقاومته عبر نموذج ديني متصالح معها في أفغانستان وفي الشرق عموماً.

في عهد سلمان، بدت ملامح الطائفية تبرز دينياً منذ الأيام الأولى، فقد قرّب سلمان التيار الديني ورفع القيود المفروضة على نشاطه، خصوصاً المنع من السفر، ومزاولة النشاط الدعوي محلياً وخارجياً.

الصحافية الأميركية كاريل مورفي كتبت مقالاً في ٢٥ فبراير ٢٠١٥ في مجلة (فورين بوليسي) لامست فيه نقاطاً حسّاسة وتتناسب ما نحن بصدده. ترى مورفي بأن سلمان تحرّك بشكل سريع منذ وصوله الى العرش لجهة إظهار أن حكمه سيكون مختلفا عن حكم سلفه، وأثارت تحركاته المخاوف لدى بعض

السعوديين بشأن الوجهة الجديدة للملك خاصة في تحوّله بشكل أكبر نحو المؤسسة الدينية الوهابية، بالإضافة إلى السلطات الواسعة التي منحها لنجله الأمير محمد بن سلمان.

وتخلص مورفي من خلال لقاءاتها مع حوالي ٢٤ سعودياً من أطياف اجتماعية وسياسية متنوعة بالمملكة – رفض كثير منهم الإفصاح عن هويته لحساسية مناقشة سياسات العائلة المالكة – كانت النغمة السائدة والمتكررة خلال الحوارات متمثلة في أن سلمان ربما يُعيد إحياء نظام حكم فهد. وتصف مورفي الأخير بأنه كان استبدادياً، واعتمد على علاقته الوثيقة مع الولايات المتحدة، فضلا عن ممارسة الرقابة الاجتماعية المتمثلة في الشرطة الدينية[٢٣].

ثمة ما يجعل الجدل مشروعاً حول دور الطائفية الدينية في تغذية النزعات العنفية لدى تنظيمات سلفية متطرّفة مثل (داعش). إذ يستفيد الأخير من الاحتقانات المذهبية المتصاعدة لجهة تشجيع أفراد التنظيم على القيام بأعمال قتالية بدعوى الامتثال لإملاءات دينية خالصة.

في الاسبوع الثاني من توليه العرش، دعا الملك سلمان المشايخ وكبار علماء الدين في المؤسسة الرسمية لزيارته في الديوان الملكي، في مؤشر واضح على أنه سوف يولي التيار الديني السلفي أهمية خاصة في عهده، بل ويعوّل عليه في مواجهة الضعف الذي يعاني منه نظامه. أراد الملك سلمان بهذه الخطوة إيصال رسالة واضحة بأن عهده يختلف كلياً عن عهد سلفه، وأن رهاناته تختلف عنه أيضاً. على أية حال، فإن تلك الخطوة لم تكن مفاجئة، فإن حالة الضعف التي يعاني منها الملك سلمان تتطابق مع ميول ذاتية نحو تعزيز الروابط مع المؤسسات التقليدية الاجتماعية والدينية، بالنظر الى التبدّلات الجوهرية التي قام بها منذ توليه العرش والتي تستوجب توفير الحد الأدنى من التوافق على الأقل وسط الحاضنة الشعبية للنظام السعودي.

هوامش

(1) Fanar Haddad, The Language of Anti-Shiism, Foreign Policy, 9 August 2013;

http://foreignpolicy.com/2013/08/09/the-language-of-anti-shi-ism/

(2) https://www.youtube.com/watch?v=RmnGNrdR5pg

(3) http://www.alriyadh.com/1057477

(٤) جبران شاميّة، آل سعود ماضيهم ومستقبلهم، دار رياض نجيب الريس، بيروت، ١٩٨٦ ص ١٩٨

(٥) خادم الحرمين: نؤكد رفضنا التام للتصنيف المذهبي والطائفي، صحيفة (الحياة) بتاريخ ١٨ يونيو ٢٠١٥ أنظر الرابط:

http://goo.gl/dbnzvT

(6) أحمد عدنان، الشيعة في السعودية، صحيفة (العرب) بتاريخ 15 مارس 2015 أنظر الرابط:

http://www.alarab.co.uk/?id=47542

(٧) «أحفاد عبد الله بن سبأ يحاولون شق الصف»، صحيفة (اليوم)، ٨ إبريل ٢٠١٥ أنظر الرابط:

http://www.alyaum.com/article/4058928

وأنظر أيضاً: أمير الشرقية: شرفاء الوطن لن يسمحوا لشرذمة «ابن سبأ الصفوي» بشق الصف، صحيفة (المدينة) بتاريخ ٨ إبريل ٢٠١٥:

http://www.al-madina.com/node/599508

(٨) الأمير/ د. فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز، الأبعاد التاريخية للعداء على السلفية.. والتهجم على النهج السلفي السعودي لماذا؟، صحيفة (الجزيرة)، ١٠ سبتمبر ٢٠١٥ الرابط:

http://www.al-jazirah.com/2015/20150910/ar9.htm

(٩) أحمد عدنان، أمير القصيم و تصنيف «الوهابية السعودية»، صحيفة (العرب)، ١٥ سبتمبر ٢٠١٥ أنظر:

http://www.alarab.co.uk/?id=61835

(١٠) أنظر: موسى الهادي، الطائفية سلاح العدو الخطير الأخير، دار المنهل، بيروت، ١٩٨٨، ص ٨٠

(١١) الأمير فيصل بن مشعل بن سعود بن عبد العزيز آل سعود، الأبعاد التاريخية للعداء على السلفية.. والتهجم على النهج السلفي السعودي لماذا؟، صحيفة (الجزيرة) مصدر سابق

(١٢) سلمان بن عبد العزيز، فليحذر الباحثون من فخ مصطلح «الوهابية" ، صحيفة (الحياة)، ٢٨ إبريل ٢٠١٠، الرابط:

http://goo.gl/0M6D3g

(١٣) الأمير سلمان: الدولة السعودية امتداد للدولة الإسلامية الأولى.. وبقاؤها مرهون بالمحافظة على دينها، صحيفة (المدينة)، ٣٠ مارس ٢٠١١، أنظر الرابط:

http://www.al-madina.com/node/296064

(١٤) عبد الله فراج الشريف، الهوية الوطنية بين زمانين، صحيفة (المدينة)، ٢١ نوفمبر ٢٠١٥ أنظر الرابط:

http://www.al-madina.com/node/643543

(١٥) إبراهيم طالع الألمعي، سلفي في مقام سيدي عبد الرحمن، صحيفة (الوطن) بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٣، أنظر الرابط:

http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=229

(١٦) جواب سماحة المفتي الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ ـ حفظه الله ـ حول البيعة، موقع (الأمن الفكري)، بتاريخ ٢٢ رمضان ١٤٣١هـ/ ١ أكتوبر ٢٠١٠، أنظر الرابط:

http://amnfkri.com/articles.php?action=show&id=1309

(١٧) أئمة وخطباء المساجد منتقدين أحداث مكة المكرمة، جريدة (اليوم) بتاريخ ٢١ يونيو ٢٠٠٣، أنظر الرابط:

http://www.alyaum.com/article/1086787

وأنظر ايضاً:

http://www.al-waie.org/home/issue/197/htm/197w03.htm

(١٨) اعتقالات في السعودية وتوقيف ١٧٠٠ من أئمة المساجد والخطباء عن العمل، صحيفة (الدستور) بتاريخ ٢٩ مايو ٢٠٠٣، أنظر الرابط:

http://goo.gl/bcHir0

(19) مطالب دعاة الإصلاح في السعودية، برنامج (بلا حدود) في قناة (الجزيرة) مداخلة للشيخ سفر الحوالي، موقع (الجزيرة نت)، بتاريخ 5 نوفمبر 2003، الرابط:

http://goo.gl/qqhkVG

(٢٠) مقابلة مع الشيخ ناصر العمر في قناة (المجد)، مقطع على موقع اليوتيوب بعنوان (نأمل من خادم الحرمين إحالة مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية لهيئة كبار العلماء)، بتاريخ ١ يوليو ٢٠١٥، أنظر:

https://www.youtube.com/watch?v=UsWwCqZLNJg

(21) Carol E. B. Choksy and Jamsheed K. Choksy, The Saudi Connection: Wahhabism and Global Jihad, World Affairs, May/June 2015; see:

http://www.worldaffairsjournal.org/article/saudi-connection-wahhabism-and-global-jihad

(22) Amb. Curtin Winsor, Ph.D, Saudi Arabia, Wahhabism and the Spread of Sunni Theofascism, Live Leak, May-12-2013; see:

http://www.liveleak.com/view?i=b95_1368351158

(23) Caryl Murphy, In With the Old in the New Saudi Arabia, Foreign Policy, 25 February 2015; see the link:

http://foreignpolicy.com/2015/02/25/in-with-the-old-in-the-new-saudi-arabia-king-salman/

الصراع على السلطة في السعودية

عواصف حول العرش

(٣-٣)

عبد الوهاب فقي

هناك علاقة جدلية بين الحرب السعودية على اليمن والصراع على السلطة في الداخل.

يراد دائماً من قبل الأمراء المتصارعين صرف الخيارات العسكرية في الخارج.. سياسياً في الداخل. وفي ضوء تجارب عديدة سابقة منذ الانخراط في الجهاد الافغاني في ثمانينات القرن الماضي، ومروراً بالمشاركة غير المباشرة في الحرب العراقية الايرانية في الفترة ما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٨ وحتى تسهيل مهمة الراغبين في القتال في العراق منذ ٢٠٠٣ ولاحقاً في لبنان في معارك نهر البارد سنة ٢٠٠٧، وتالياً سوريا منذ ٢٠١١، وحتى الانزلاق نحو أزمة دبلوماسية تقرع فيها طبول الحرب مع ايران على خلفية إعدام الشيخ نمر النمر.. يبدو الخارج مهرباً مثالياً بالنسبة للنظام السعودي من أزمات الداخل.

في المشهد العام يبدو انخراط السعودية في حربين: الاولى في العراق وسوريا شمالاً والأخرى في اليمن جنوباً على درجة كبيرة من الأهمية لجهة الحفاظ على الدور القيادي الحاسم للمملكة في المنطقة وكذلك لتقوية علاقاتها مع الحلفاء الاقليميين والغربيين الأساسيين[١].

واضح أن الحرب السعودية ضد اليمن مؤشر على مشكلات داخلية جديّة تواجه النظام. لقد بدا واضحاً بأن انخراط السعودية في حرب خارجية بعد شهرين على تولي سلمان العرش، وبعد أقل من ذلك على تولي نجله منصب وزير الدفاع، يتجاوز الأهداف العسكرية المباشرة أو حتى السياسية المعلنة. كان للحرب أجندة أخرى خفيّة، عبّرت عن أحد وجوهها في زيادة مستوى التنسيق بين الرياض وواشنطن، بعد أن كانت الأخيرة تتأهب لعملية انتقال تدرجي وجزئي من منطقة الشرق الأوسط الى أقاصي آسيا. إن زيادة مستوى التنسيق لابد أن ينعكس على الموقف من الأمير الشاب الطموح الذي يتطلع لأن يكون رجل أمريكا ليس في المملكة فحسب بل في المنطقة. وهنا يبدأ الافتراق بين محمد بن سلمان ومحمد بن نايف.

ولكن ثمة ما يتجاوز مجرد التطلعات الذاتية لدى الملك أو نجله أو حتى محمد بن نايف أو أي أمير آخر، فالانخراط الواسع والكثيف في حروب المنطقة من اليمن جنوباً الى العراق وسوريا والى حد ما لبنان شمالاً وايران شرقاً، سوف يؤول حكماً إلى انهاك المجهود السياسي والاقتصادي والأمني والعسكري لدى الدولة السعودية، ما يجعل تدخّل الأمراء الكبار أو حصول انشقاقات داخل الأسرة أمراً متوقعاً إن لم يكن حتمياً.

طبيعة انغماس السعودية في حروب وأزمات المنطقة ودرجته تنطوي على مخاطر وجودية، أي مرتبطة بمصير الكيان وليس من قبيل التدخل الحذر، فخطوط الرجعة تبدو شبه معدومة في الاستراتيجية السعودية التي بدأت منذ عهد الملك عبد الله وازدادت رسوخاً في عهد الملك سلمان..وهذا ما تناوله الأمير، من أحفاد عبد العزيز، في رسالته بما نصّه: «ثم كيف رضينا بسياسة خارجية تضعف ثقة شعبنا فينا وتؤلب علينا الشعوب الأخرى؟ وكيف رضينا الدخول في مخاطرات عسكرية غير محسوبة مثل الحلف العسكري لضرب العراق وسوريا وحرب اليمن؟ وكيف رضينا أن يكون مصيرنا رهين نزوات مراهقين وتطلعات مستعجلين؟».

فالسعودية اليوم في وضع لا تحسد عليه بفعل انغماسها شبه التام في حروب ضد شعوب وأنظمة على حد سواء، ما يجلب عليها نقمة عارمة، ومن شأنها تشجيع بعض الأجنحة على التدخل من أجل إنقاذ الكيان من الدخول في متاهة قد لا يخرج منها إلا بزواله.

تمزّق شبكة التحالفات الإقليمية والدولية

حين نتأمل في السياسة الخارجية السعودية كمؤشر على مسار العلاقات الاقليمية والدولية، نجد أنها تعمل على خطوط الأزمات والحروب الاقليمية. فقد تخلّت السياسة الخارجية السعودية عن ثوابتها وأدواتها السابقة التي تتسم بالهدوء والمواربة والحذر والتريّث، الى القدر الذي أمكن القول بأن السياسة السعودية الجديدة تفتقر الى البعد الدبلوماسي، لأنها تتوسّل المصادمة كخيار أول. باختصار: إن السياسة الخارجية اليوم هي معنيّة بإدارة حروب وأزمات فحسب، وليس البحث عن أصدقاء جدّد أو حتى تعزيز العلاقات مع أصدقاء حاليين. وحتى الأصدقاء لم تعد تربطهم بالمملكة السعودية علاقات مبدئية بقدر ما هي علاقات محكومة الى نوع المصالح التي يمكن الحصول عليها من خلال «تحالف إدارة الحروب».

منذ توليه منصب وزير الخارجية اقتصرت زيارات عادل الجبير على العواصم الضالعة في الأزمات والحروب. ولم يكن مفاجئاً أن تخلو خطابات الملك سلمان منذ توليه العرش من أي بعد إقليمي عربي وإسلامي ودولي. في لقائه بالمثقفين والاعلاميين في الرياض في ٢٧ تشرين الثاني (أكتوبر) ٢٠١٥، لم يشر حتى مجرد الاشارة الى أي من الملفات الخارجية، مع أن

بلاده تشن حرباً على دولة عربية جارة، ولم يتناول ملف مأساة التدافع في منى لحج العام ١٤٣٦/٢٠١٥ ولا حتى أشار الى الحرب على الارهاب.

في حقيقة الأمر، أن الضبابية التي تسود السياسة الخارجية السعودية تعود الى حالة التخبط التي عاشتها السعودية منذ إلغاء أوباما قرار الحرب على سوريا في سبتمبر ٢٠١٣. في المحصلة، السعودية تخسر المزيد من الأصدقاء، وتكتسب عداوات ليس فقط على مستوى دول بل حتى شعوب ترى في طريقة تعاملها مع القضايا العربية والاسلامية سبباً موجباً للنفور منها..

الدور الأميركي

في المبدأ، سوف تجهد السعودية لإبقاء التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة فاعلاً وحيوياً في السنوات القادمة، وبنفس القدر سوف تعمل على استدراج الدعم الاميركي والدخول في مواجهة مباشرة مع ايران للحد من نفوذها في المنطقة. ولكن الرؤية الأميركية الجديدة تقوم على عدم الانخراط بصورة كاملة في حروب وأزمات المنطقة، والاقتصار على مواجهة التهديدات التي تتعرض لها المصالح الحيوية للولايات المتحدة. وهذا ما يدفع الملك سلمان الى خيار دعم الجماعات المسلّحة المصنّفة على السنّة خصوصاً في العراق وسوريا واليمن ولبنان لمواجهة النفوذ الايراني. ثمة قلق بالغ يراود القادة السعوديين إزاء تواري الدور القيادي الأميركي في الشرق الأوسط، بما في ذلك التزام الولايات المتحدة بحماية المملكة، فيما يتصدر النزاع مع ايران الواجهة»[٢]. على أية حال، عبّرت الادارة الاميركية في أكثر من مناسبة عن التزامها بالحفاظ على أمن العرش السعودي، وتأكّد ذلك في قمة كامب ديفيد بين الرئيس أوباما والمسؤولين الخليجيين في ١٣ ـ ١٤ آيار (مايو) ٢٠١٥، ولقاء القمة الثنائي بين أوباما ـ سلمان في ٤ أيلول (سبتمبر) من العام نفسه. جرى التشديد في اللقائين عن التزام واشنطن بالدفاع عن حلفائها في الخليج، دون أن يحدث ذلك تغييراً جوهرياً في الاستراتيجية الأميركية الجديدة لجهة نقل جزء جوهري من اهتمامها الى الشرق الأقصى.

طبيعة انغماس السعودية في حروب وأزمات المنطقة ودرجته تنطوي على مخاطر وجودية، أي مرتبطة بمصير الكيان

لا ريب أن التغييرات البنيوية في النظام السياسي السعودي بعد وصول سلمان الى العرش ساهمت الى حد كبير في تعميق الروابط السعودية ـ الأميركية وجعلت من الرياض شريكاً أمنياً موثوقاً. وكان أهم مؤشرات هذا التحوّل النسبي تعيين شخصيتين على صلة وثيقة بالولايات المتحدة وهما: عادل الجبير (الخارجية)، ومحمد بن نايف (الداخلية).

وبالنسبة للولايات المتحدة، وكما هو الحال دائماً، يشكّل التأثير المحتمل على إمدادات وأسعار النفط العالمية العامل الحاسم في العلاقة بين البلدين، الى جانب الموقع الاستراتيجي والدور الوظيفي الذي تلعبه السعودية في ملفات المنطقة. ثمة من يجادل أن أوباما يميل الى التوازن الاستراتيجي بين السنة (بقيادة المملكة العربية السعودية) والشيعة (بزعامة إيران). وقد يعبّر مثل هذا الرأي عن اتجاه في الادارة الأميركية وليس بالضرورة هو رأي الأغلبية.

وبخصوص مستوى الصراع على السلطة في السعودية، فإن المعطيات المؤكّدة حول التدخل الأميركي في صراع أجنحة الحكم في السعودية قد تبدو ضئيلة أو غير ظاهرة، ولكن ثمة مؤشرات ذات دلالة على دور أميركي في صراع الأجنحة.

من المفيد القول بأنه ظهر في العهود الثلاثة الأخيرة (فهد، عبد الله، سلمان) رغبة شديدة باستدراج الدعم الأميركي لترشيح أحد الأبناء لتولّي منصب ولاية العهد وتالياً الملك بعد وفاة الأب.

على سبيل المثال، ورد في (مذكّرة سرّية) رفعها فريق مؤلف من وزارة



صراع المحمدين الى أين؟

الخارجية ولجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الى الرئيس الأميركي بيل كلينتون في بداية عهده في الأول من كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٩٢ حول الأوضاع في السعودية إبان أزمة الخليج الثانية وما بعدها. وجاء في المذكرة ما يلي:

«ألمح ـ أي الملك فهد ـ الى رئيسنا ـ أي جورج بوش الأب ـ الى أنه يريد دعم الولايات المتحدة بنفس الدرجة (من القوة) التي قدّمتها خلال الحرب (=حرب تحرير الكويت)، من أجل تمكين إبنه الأصغر ـ الأمير عبد العزيز ـ لأن يصبح ملكاً بعد موته. وقد تفادى رئيس الولايات المتحدة أي تعليق، أي رد فعل مقارب للموضوع وقال له: «كل ما نسعى إليه هو ضمان أمن السعودية ورفاه الشعب السعودي».

في عهد الملك عبد الله، أخذ التنافس بين الأخير وأخيه غير الشقيق الأمير نايف شكل السباق نحو واشنطن لتسويق متعب بن عبد الله من جانب الأول ومحمد بن نايف من جانب الثاني كمرشّحين مستقبليين للعرش. حزمة الأوامر الملكية المتعاقبة التي صدرت في عهد الملك عبد الله بتخطيط من مستشاره خالد التويجري كانت مصمّمة لتعبيد الطريق أمام متعب للوصول الى العرش بما في ذلك تحويل الحرس الوطني الى وزارة يرأسها متعب، واستحداث منصب ولي ولي العهد ليكون ضامناً لوصول الأخير الى العرش عبر تعيينه ولياً للعهد بعد موت الملك سلمان. من جانبه دفع الأمير نايف بإبنه لكي يكون شريكاً فاعلاً في أي مفاوضات مع واشنطن في ملف مكافحة الإرهاب، ونجح في بناء علاقة وثيقة وراسخة مع قادة الأجهزة الأمنية في الولايات المتحدة، الأمر الذي جعله على رأس مفضّلة المرشّحين الأميركيين للعرش في السعودية.

في عهد الملك سلمان، بدا الجهد الشخصي من الملك واضحاً منذ البداية لجهة تصعيد مكانة نجله محمد بن سلمان كيما يقترب من موقع القيادة. وفي القمة الأميركية السعودية التي جمعت أوباما ـ سلمان في البيت الأبيض في ٤ إيلول (سبتمبر) ٢٠١٥ بدا الملك سلمان حريصاً على حضور إبنه محمد اللقاء والدور المحوري الذي كان يقوم به في ملفات القمة.

كان بيان البيت الأبيض حول اللقاء الثنائي بالغ الدلالة. ونقرأ في الفقرة الأخيرة من البيان ما يلي:

« ناقش الزعيمان شراكة استراتيجية جديدة للقرن الـ ٢١ وكيفية رفع مستوى العلاقة بشكل كبير بين البلدين. صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان أطلع الرئيس على وجهات نظر المملكة بشأن الشراكة الاستراتيجية. ووجّه الرئيس والملك سلمان المسؤولين في حكومتي بلديهما لاستكشاف السبل المناسبة للمضي قدماً في الأشهر المقبلة»[٣].

ليست مجرد عبارة تقنية تلك المتعلقة بإطلاع محمد بن سلمان الرئيس أوباما على وجهات نظر المملكة حول الشراكة الاستراتيجية، وإنما تنطوي على إشارات بالغة الدلالة بأن الرجل هو خيار واشنطن في المملكة، وإن تضمين إسمه في البيان يحمل أيضاً إشارة أخرى ذات دلالة بأن واشنطن قبلته خياراً بالنسبة لها في المملكة.

وفي الرد على تقارير إعلامية غربية تحدّثت عن مخطط يقوده محمد بن سلمان بالاتفاق مع والده لإزاحة محمد بن نايف عن ولاية العهد، تعمّد الملك سلمان اصطحاب الأخير في لقائه مع المثقفين والاعلاميين في ٢٧ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٥، وأشار إليه في كلمته (وأحب أن أقول لكم يا إخوان نتحمل مسؤولية الآن وولي العهد معي وأبناؤنا..»[٤].

بصورة إجمالية، تنظر واشنطن الى صعود الجيل الثالث بإيجابية بالغة، وتعتقد بأنها أقدر في التعاطي مع أبناء الجيل الثالث، ويبقى السؤال حول الشخصية الأوفر حظاً والحائزة على توافق أكبر وسط العائلة المالكة والأقرب الى تحقيق المصالح المشتركة بين واشنطن والرياض.

سيناريوهات العرش

قد تبدو السيناريوهات المحتملة حول مستقبل الصراع على السلطة متقاربة لدى المراقبين والخبراء في الشؤون السياسية السعودية. ولعل أكثرها شيوعاً إعفاء الأمير محمد بن نايف من منصبه كولي للعهد وتعيين الأمير محمد بن سلمان. ويرجع ذلك الى إمكانية تكرار سيناريو عزل مقرن من منصبه بعد تولي محمد بن نايف العرش. ولكن هذا السيناريو تراجع بعد اصطحاب الملك سلمان لولي العهد في لقائه بالمثقفين والاعلاميين وإشادته بدوره، ما بعث برسالة واضحة الى أصحاب السيناريو بأن لا تغيير في المعادلة القائمة. على أية حال، هذا المشهد لا يبدد الشكوك بصورة كاملة، لأن من غير المستبعد حصوله في حال قرر الملك ذلك. موانع هذا السيناريو: غياب توافق داخل الأسرة، ممانعة أميركية، غياب بديل عن محمد بن نايف لإدارة ملفي الأمن والإرهاب.

سيناريوهات أخرى باتت معروفة على النحو التالي:

ـ السيناريو القطري، بتنحي الملك سلمان ونقل حقه في العرش الى إبنه محمد بن سلمان، ويصبح هو بمثابة رئيس مجلس العائلة على أن يبقى محمد بن نايف في منصبه ولياً للعهد، ويتم اختيار أحد أبناء إخوته الاشقاء السديريين في منصب ولي ولي العهد.

في سيناريو موازٍ، تنازل الملك سلمان عن منصبه الآخر كرئيس للوزراء، على الطريقة البريطانية، فيملك ولا يحكم، وينقل حقّه الى نجله محمد بن سلمان لهذا المنصب، في عملية فصل بين منصبي رئاسة الوزراء وولاية العهد كما حصل في فترة قصيرة من عهد الملك سعود. ولكن مثل هذا الفصل سوف يبقي الباب مفتوحاً على تكرار سيناريو سلمان الذي غيّر شكل السلطة وموازين القوى فور توليه العرش. وهذا ما قد يقوم به محمد بن نايف في حال سارت عملية انتقال السلطة بحسب المعادلة القائمة.

ـ إجراء تعديل جوهري في النظام الأساسي للحكم، يفضي إلى نزع بعض صلاحيات الملك لضمان وصول محمد بن سلمان الى العرش. وهي خطوة تبدو سهلة بالنسبة للملك سلمان الذي بيده مقاليد السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، ولكن المساس بالنظام الأساسي سوف يؤسس لسابقة خطيرة من وجهة نظر العائلة المالكة لأن بإمكان الملوك اللاحقين القيام بخطوات مماثلة.

ـ دخول المحمدين في سباق محموم على بناء تحالفات داخلية وخارجية تفضي في نهاية المطاف الى تفوق أحدهما على الآخر وتالياً حسم الصراع لصالح أحدهما. سيناريو من هذا القبيل يجري بصورة طبيعية سواء كان المتنافسون على السلطة من جناحين متخاصمين أو من جناح واحد أو حتى من بيت واحد. ولكن ما يميّز سباق المحمّدين أنه شبه علني، ومتكافيء الى حد كبير من حيث القوة، برغم من أن بن سلمان يحتمي بوالده الملك في سباقه نحو العرش. على أية حال، فإن الملك وجوداً وعدماً وحده كاف لحسم المنافسة بين المحمدين، ولكن لا يغيّر ذلك من حقيقة لهاث الأخيرين.

ـ أورد سيمون هندرسون سيناريو يقول بإجبار آل سعود على التنازل عن بعض أو كامل السلطة لصالح كبار الشخصيات العسكرية غير الملكية التي تحظى بدعم القوات التي تحت إمرتها، والتي قد ترى حرب اليمن بأنها عمل أحمق. وكانت تلك الشخصيات قد ضاقت ذرعاً من قلة الخبرة التي تتمتع بها قيادة العائلة المالكة وعدم كفاءتها.

السياسة الخارجية السعودية اليوم معنيّة بإدارة حروب وأزمات فحسب، وليس البحث عن أصدقاء جدّد أو تعزيز العلاقات مع أصدقاء حاليين

غير أن مثل هذا السيناريو مستبعد فضلاً عن كونه غير واقعي، فليس هناك من الناحية العملية «كبار الشخصيات العسكرية» من خارج العائلة المالكة، دع عنك وجود تكتّل أو طبقة داخل المؤسسة العسكرية ذات خصائص متماثلة تجعلها قادرة على فرض إرادتها أو إحداث تغيير ما في معادلة السلطة. وفي حقيقة الأمر، لم يعهد في أي من تجارب الصراع على السلطة السابقة دخول شخصيات عسكرية على خط الصراع، بل هناك توافق داخل الأسرة المالكة على إبقاء شؤونها محصّنة أمام عموم الناس، والأمر الآخر، غياب شخصيات عسكرية مؤثّرة ومقتدرة يمكن الرهان عليها..

نذير من الداخل

لم يعد سرّاً أن أسرة آل سعود تعيش صراعاً متعاظماً على السلطة، سواء على خلفية خروج أجنحة أساسية من خط السباق الى العرش في عهد الملك عبد الله، أو كرد فعل على سياسة التهميش التي اعتمدها الملك سلمان منذ الأيام الأولى لاعتلائه السلطة، أو نتيجة الانتقال المفاجيء للسلطة من الجيل الثاني الى الجيل الأول دون حساب للتوازنات داخل الأسرة المالكة

والقائمة على توزيع متعادل للمناصب بين الأجنحة الرئيسة.

على أية حال، فإن معركة الخلافة فتحت الطريق أمام مناظرة واسعة داخل العائلة بما في ذلك الرسائل التي انتشرت خلال العام ٢٠١٥ وتدعو الى إزالة الملك ووليي عهده.

في الرابع من إيلول (سبتمبر) ٢٠١٥ وجّه أحد الأمراء من أحفاد الملك عبد العزيز آل سعود دعوة أطلق عليها (نذير عاجل لكل آل سعود) استحضر فيها التحديات السابقة التي واجهت الحكم السعودي منذ بداياته وحتى اليوم. وشدّد الأمير على خاصيتي (الأكبر والأصلح) في المرشّح لتولي العرش، وأضاف اليهما خصائص أخرى مساعدة مثل إشراك بقية الأمراء في القرار، والحفاظ على الصبغة الاسلامية للدولة، وعدم التساهل في تطبيق الشريعة، واحترام العلماء وحفظ دورهم في المجتمع وإعطاء وجهاء المجتمع قيمتهم. ولفت الى إحدى المشكلات التي تعاني منها العائلة المالكة وهي «الخلط بين الحكم والتجارة» في إشارة الى محمد بن سلمان بدرجة أساسية الذي بات يمسك بملفي الحكم والاقتصاد في المملكة السعودية.

ورأى الأمير الذي لم يكشف عن هويته خشية القتل، كما صرّح بذلك للكاتب البريطاني هيو مايلز في حواره مع شبكة (بي بي سي) في ١١ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٥، أن العائلة المالكة في عهد سلمان لم تعد تلتزم بوصايا عبد العزيز «فصرنا قريبين من انهيار الدولة وخسارة السلطة، حتى توشك الكارثة أن تحل علينا وعلى غيرنا» على حد قوله.

وأرجع الأمير التدهور في أوضاع الحكم الى بداية عهد الملك عبد الله بسبب «سياسات خلخلت ثوابتنا ومنهجنا»، ومثّل لذلك «بتهميش أبناء عبدالعزيز سواء في السلطة أو بالمشاركة بالقرار» كما انتقد السياسة الخارجية والدخول في «حلف عسكري» لضرب العراق وسوريا وحرب اليمن. ووجّه انتقاداً لاذعاً للمحمدين (بن نايف وبن سلمان) بقوله: «كيف رضينا أن يكون مصيرنا رهين نزوات مراهقين وتطلعات مستعجلين؟».

بدا الأمير أشدّ وضوحاً وجرأة في نقد الملك سلمان ونجله حين شدّد على ضرورة التحرّك على مستوى صناعة القرار بهدف «إيجاد حل حقيقي لمشكلة الملك العاجز سلمان الذي يستغل وضعه شاب مراهق». وخلص من ذلك الى ضرورة «تغيير آلية القرار حتى لو استدعي الأمر تغيير الملك نفسه».

ولفت الأمير الى تأييد كثير من الأمراء لدعوته «أعلم أن الكثير منكم يؤيدني فيما كتبت لكن كلٌ يقول من الذي يرفع الراية».

وبرغم من أن الأمير يشدّد على مبدأ الحفاظ على ملك آل سعود وتماسك الأسرة وبقائها في الحكم، إلا أنه في الوقت نفسه طالب «بعزل الثلاثة الملك العاجز سلمان بن العزيز، والمُفَرّط المستعجل المغرور ولي العهد الأمير محمد بن نايف، والسارق الفاسد المُدَمّرْ للوطن ولي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، ليتولى الأصلح والأكبر إدارة شؤون البلاد و العباد». وتنصيب «ملك جديد وولي عهد، وأخذ البيعة من الجميع على ذلك، وإلغاء المنصب المستحدث المستغرب وهو ولي ولي العهد».

وبعد أقل من إسبوعين، عاد الأمير ونشر بياناً ثانياً يشتمل على إيضاحات حول خطابه السابق أخبر فيه بالدعم الواسع من العائلة المالكة ومن رموز شعبية، وناشد أبناء وأحفاد الملك عبد العزيز لسرعة التحرك وجمع التوقّعات «لعزل الملك العاجز سلمان وولي العهد وولي ولي العهد».

وفيما يبدو، فإن الأمير واجه انتقادات من أبناء وبنات الملك سعود على قاعدة المماثلة بين عهده وعهد سلمان في الفساد وسوء الادارة ونفى المساواة بينهما وقال «إن الأمور التي عزل بسببها الملك سعود لاتساوي إلا عشرين بالمئة مما يُقترف الآن، سواء في تبديد مقدرات الأمة والوطن أو في فوضى السياسة الداخلية والخارجية».

في توضيح حول معنى عجز الملك سلمان قال بأنه يعني «عجزه عن القيادة وإدارة شؤون البلاد والعباد اليومية ورئاسة مجلس الوزراء على نحو فعال بسبب حالته الصحية وأمراضه العديدة..ولم يعد سراً أن المشكلة الأخطر في وضعه الصحي هي الجانب العقلي الذي جعل الملك خاضعا بالكامل لتحكم ابنه محمد».

وفي شأن الاسراف كشف الأمير عن إهدار ١٦٠ مليار دولار (٦٠٠ مليار ريال، وكذلك سحب ما لا يقل عن ١٠٠ مليار دولار أخرى (٣٧٥ مليار ريال)



هل يتقاعد الملك ويسلم ابنه محمد السلطة والمُلك على الطريقة القطرية؟!

لجيب محمد بن سمان وأشقائه تركي وخالد ونايف وبندر وراكان. ولم يقدّم الامير تفاصيل حول هذه المبالغ من أين اقتطعها ووجوه صرفها..وذكر «بند الشؤون الخاصة» والذي يشتمل على ٥٠ مليون ريال يومياً للملك (أو من يتحكم بختمه ـ إشارة لابنه محمد) لأي أمر يريده. وذكر الامير الحساب الملكي الخاص وهو حساب جاري في البنك الأهلي بقيمة ٩ مليار ريال وتلتزم مؤسسة النقد بتغطية أي مبلغ يسحب منه بشكل فوري. يضاف الى ذلك ٢ مليون برميل يومياً تذهب لحساب تابع لمحمد بن سلمان باسم الملك.

على أية حال، تبقى المعطيات خاضعة للنقاش لغياب وسيلة تحقيق أخرى محايدة أو الاعتماد على مصادر أخرى تؤكدها أو تنفيها، ولكن من شأنها الاضاءة على أحد جوانب الصراع على السلطة في العائلة المالكة.

تحدّث الأمير عن منصب رئيس الديوان، وعارض تكرار ظاهرة عبد العزيز بن فهد، وخالد التويجري، ومحمد بن سلمان في السيطرة على شؤون الملك.

تقدّم الأمير مرة أخرى بمناشدة أبناء وأحفاد الملك عبد العزيز لسرعة التحرك وجمع التوقّعات «لعزل الملك العاجز سلمان وولى العهد وولى العهد، بعد عيد الأضحى المبارك، وتولية الأكبر والأصلح لإدارة شؤون البلاد والعباد، قبل هلاك الجميع». وفي حال وفاة الملك سلمان عليهم عزل الملك الجديد كائناً من كان وولى عهده، وإعادة الأمور إلى نصابها، بتولية الأكبر والأصلح والأكفأ من أولاد وأحفاد الملك عبد العزيز.

في مضامين الرسالتين ما يشي بتطابق من نوع ما مع مواقف كان الأمير طلال بن عبد العزيز قد أطلقها في مقابلة مع صحيفة (القدس العربي) الصادرة في لندن في ٢٠ حزيران (يونيو) سنة ٢٠١٢، في ردّه على قرار تعيين أخيه غير الشقيق سلمان، الملك الحالي، وليّاً للعهد. قال الأمير طلال حينذاك أنه يخشى أن يتكرر ما حدث في الأيام الأخيرة للإتحاد السوفييتي في المملكة السعودية، حيث أدّى الدفع بمسؤولين كبار في السن الى قمة الحكم الى الإنهيار. وقال:»إن مجلس العائلة الذي يضم أبناء وأحفاد الملك عبد العزيز لم يجتمع منذ أشهر»[٥].

وفي حوار مع شبكة (بي بي سي) البريطانية في الحادي عشر من

تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٥ أكد كاتب المقال هيو مايلز، المختص في شؤون السعودية والشرق الأوسط، أنه التقى بالأمير وتأكد من هويته مئة في المائة». وقال له بأن: «الأسرة تتخوف من حدوث كارثة إذا لم تتغير الأمور». الكاتب الأميركي ديفيد إغناطيوس قال أنه تحدّث عبر الهاتف عدّة مرات مع من وصفه «أحد الأمراء الكبار الذين كتبوا رسالتين». وذكر الأمير المعارض له بأنه يفضّل تعيين الأمير أحمد، ٧٣ عاماً، إبن الملك المؤسس عبد العزيز. وقال الأمير الذي رفض الكشف عن هويته مجدّداً «وأنه ـ أي الأمير أحمد ـ يمثل إختيار ٨٥ بالمئة من عائلة آل سعود»[٦].

الأمير كشف عن أن أربعة أو خمسة من أعمامه سوف يجتمعون لمناقشة رسالتيه، وأنهم يعدّون خطة مع أبناء إخوتهم لجهة البحث عن مخرج لأزمة الدولة. وقال بأن الكثير من أبناء الجيل الثاني قلقون للغاية..

يصدر الأمراء الغاضبون عن دوافع شخصية في الغالب، ما يجعل دعوات التغيير التي يطلقونها موضع ريبة قطاع واسع من الناس، ولا سيما الاصلاحيين. حديث الأمراء عن سقوط أسعار النفط يعبّر عن نزاع داخل البيت، أي بين من يعتقدون بأنهم شركاء حصريون في تقاسم السلطة والثروة، وليس على أساس الإحساس بضرورة إصلاح النظام بما يستوجبه من توسيع قاعدة المشاركة الشعبية.

تحدث الامير عن سقوط أسعار النفط الى النصف في العام ٢٠١٥، ما اضطر الحكومة السعودية الى سحب ٧٠ مليار دولار من صناديق الاستثمار الأجنبية لدعم موقفها المالي ومواجهة انهيار أسعار النفط. لا يمكن بطبيعة الحال عزل هذا الانهيار عن دور الملك شخصياً، فهو مسؤول عن السياسة النفطية للمملكة الى جانب إبنه محمد بن سلمان، وزير الدفاع ورئيس اللجنة الاقتصادية والتنمية والمسؤول عن شركة أرامكو، وهذا يجعل الملك ونجله في موقع المسؤولية المباشرة عن الاخفاق الاقتصادي، كما تجعل الحوادث المأساوية خلال موسم الحج لعام ٢٠١٥ (سقوط رافعة الحرم، التدافع في منى، انهدام فندق في مكة) الأمير محمد بن نايف في موقع المسؤولية المباشرة عن الاخفاق الأمني.

في رسالتي الأمير دعوة للأمراء الثلاثة عشر (بإضافة الأمير نواف بن عبد العزيز الذي توفي في ٢٩ سبتمبر ٢٠١٥) من أبناء عبد العزيز وخصوصاً الأمراء طلال وتركي وأحمد «بما لهم من باع طويل، وخبرات سياسية وإدارية يعرفها الجميع، يجب استثمارها فى صالح الدين والمقدسات والشعب» للخروج بموقف موحّد وإزاحة سلمان من القيادة في انقلاب داخل القصر، قبل اختيار حكومة جديدة من داخل العائلة المالكة. وفي النتائج: تعد الرسالتان فريدتين لناحية كونهما لا سوابق لهما منذ انقلاب القصر في العام ١٩٦٤[٧]. أي المطالبة، بتكرار تجربة عزل الملك سعود من منصبه نتيجة اتفاق فيصل وإخوانه وأبنائهم وأبناء إخوتهم على ذلك وأن يقوم هؤلاء الأمراء الكبار من أبناء عبد العزيز «بعزل الثلاثة الملك العاجز سلمان بن العزيز، والمُفَرِّطْ المستعجل المغرور ولى العهد الأمير محمد بن نايف، والسارق الفاسد المُدَمِّرْ للوطن ولى ولى العهد الأمير محمد بن سلمان، ليتولى الأصلح والأكبر إدارة شؤون البلاد و العباد». وتنصيب «ملك جديد وولى عهد، وأخذ البيعة من الجميع على ذلك، وإلغاء المنصب المستحدث المستغرب وهو ولى ولى العهد».

يقول الامير بأنه تلقى مواقف داعمة لدعوته داخل العائلة المالكة والمجتمع بصورة عامة. ولكن لم يعبّر سوى أمير واحد عن موقفه الداعم لهاتين الرسالتين، ولا غرابة في ذلك بسبب التاريخ الطويل للنظام السعودي في قمع المخالفين..ولكن، هناك كلام منسوب لأمير سعودي منشق بأن ٨ من أصل ١٢ من أبناء الملك عبد العزيز يدعمون التحرك لعزل الملك سلمان من منصبه كما حدث مع شقيقه الملك سعود عام ١٩٦٤. وهناك دعم متنامي لعزل الملك سلمان وتولية شقيقه الأصغر الأمير أحمد بن عبد العزيز، الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية. وأن ٧٥٪ من العلماء ورجال الدين يفضلون تولي الأمير أحمد بن عبد العزيز لزمام الأمور في المملكة. وأضاف: أن دعم رجال الدين سيكون أمراً حيوياً لأي تغيير يحدث في المملكة منذ قيامها، مشيراً إلى أنهم يملكون القوة لمنح الشرعية الدينية ومن ثم السياسية لمن يقود البلاد.

ويُنظَر الى الأمير أحمد الذي كان بحسب تقاليد الوراثة في البيت السعودي بأنه كان الأوفر حظاً بعد الملك سلمان في حال بقي في منصبه السابق وزيراً للداخلية قبل أن يُعفى منه بعد ستة شهور من توليه المنصب في الفترة ما بين (١٨ يونيو ـ ٥ نوفمبر ٢٠١٢). وبحسب ديفيد أوتاواي: «لايزال يحظى الأمير أحمد يحظى داخل عائلة آل سعود، بحسب دوائر ملكية ودبلوماسية سعودية»[٨]. في المقابل، يلحظ على الأمير أحمد بحسب مقرّبين أنه رغم توقه للعودة الى الحكم الا أنه يؤخذ عليه التردد والحذر، وينتظر من الآخرين الدفاع عنه والانتصار لما يعتقد بأنها ظلامة بحقه.

لا يريد أحمد الظهور في هيئة المنازع لملك شقيقه سلمان وإبنه محمد، الأمر الذي يقلل من فرص استلامه زمام المبادرة، بانتظار جهة ما تقوم بالمهمة نيابة عنه وحمله الى العرش..رسالة الأمير من أحفاد عبد العزيز تعلي من مكانة الأمير أحمد وتحمّله مسؤولية جمع الآراء وحشد المقامات داخل العائلة المالكة من أجل القيام بالتغيير المأمول، أي عزل الملك سلمان وولي عهده محمد بن نايف ونجله محمد بن سلمان الذي يطلق عليه «السارق الفاسد».

الصراع على السلطة لا يؤول بالضرورة الى تفكك الكيان، ولكنّه يضعف بنيته، وبإضافة عوامل اقتصادية وأمنية قد تنهار الدولة

نقل أن عدّة مئات من مناصري الأمير أحمد تجمّعوا في مطار الرياض لاستقباله والتعبير عن مناصرته عقب عودته بعد إعفائه من منصبه، وكان من بين المناصرين ناشطون في مجال حقوق الانسان والجناح الليبرالي في العائلة المالكة يقوده الأمير طلال.

يقترح الأمير المنشق أن يتولى الأمير أحمد بن عبد العزيز مسؤولية كل شيء من البترول الى الدفاع الى الداخلية والاقتصاد حتى مع بقاء الملك في منصبه على أن لا يزاول أي مهام[٩].

طالب الأمير بعقد اجتماع طارىء لكبار الأمراء في الأسرة للبحث عن مخرج «وإجراء تغييرات فى المناصب الهامة، و تولية أصحاب الكفاءات من العائلة الحاكمة، سواء كانوا من الجيل الأول أو الثانى أو الثالث أو الرابع. ونقترح أيضاً جمع توقيعات من أبناء وأحفاد الملك المؤسس بشأن الإجراءات المقترحة، و تنفيذ ما تُقرّه الأغلبية للصالح العام».

هناك من يعتقد بأن دعوة الأمير صاحب الرسالة الى اجتماع عاجل لأبناء عبد العزيز قد تحقّقت ولكن طلب عزل ولي العهد أو وولي العهد تبدو غير قابلة للتحقّق»، حسب الباحث كريستوفر ديفدسون، مؤلف كتاب (ما بعد الشيوخ)[١٠].

لاريب، إن طبيعة الصراع بعد موت الملك عبد الله شهدت تبدّلاً جوهرياً. وبحسب ديفيد اغناطيوس، أن الأمراء السعوديين سوف يفكّرون بعد موت الملك عبد الله كيف يحافظون على بقاء البيت السعودي. توازن القوة في الشرق الأوسط سوف يتشكّل من خلال قراراتهم. ولكن في السعودية، كما في معظم الأماكن، السياسة محلية الطابع[١١]. وأمكن القول في الخلاصات

أن رسالتي الأمير تعكسان جزئياً على الأقل صراع بين الأجيال داخل آل سعود، وتأتي بعد أن حاربت الأجنحة القوية في العائلة من أجل السيادة في أعقاب موت الملك عبد الله[١٢].

خلاصة

يبدو مشهد الصراع على السلطة في المملكة مفتوحاً على احتمالات عديدة وأيضاً مفاجئات، وقد يضمر المستقبل ما هو أسوأ في حال بقيت معادلة السلطة على حالها. وفيما تحول الإجراءات الصارمة في العائلة المالكة دون تسرّب أسرار الصراع على السلطة الا أن ما ينشره الأمراء من رسائل ويدلون به من تصريحات أو ما تنبىء عنه القرارات والمواقف الصادرة عن الملك وكبار الأمراء تكشف عن خلاف عميق يتمحور حول مبدأ تقاسم السلطة بين ابناء وأحفاد المؤسس.

ينظر كثير من المراقبين الى العاصفة السياسية المتنامية في السعودية بقدر من الاهتمام، وإن المملكة الهادئة لم تعد كذلك، بل كل مافيها ويحيط بها ينبىء عن أيام صعبة وأوضاع مرتابة.

ولأول مرة تبدو صورة المستقبل ضبابية وحالكة الى حد كبير في ضوء المتغيرات الدراماتيكية الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. فلا مراكز القوى مرشحة للتبلوّر في الأمد القريب، ولا عوامل الاستقرار التقليدية يمكن توفيرها بسهولة. وعليه، فإن ثمة حدثاً استثنائياً يغير مسار التدهور في البلاد ويفتح آفاق جديدة لعمليات تحول واسعة النطاق تعيد تصويب مسار الدولة وتؤسس لمرحلة استقرار ولكن وفق شروط أخرى.

يواجه آخر أعضاء الجيل القديم تحدّيات غير مسبوقة لإرساء عملية نقل للسلطة لتفادي «أسئلة المشروعية التي لم تواجه في القرن الأخير من الحكم السعودي» بحسب ملاحظة العميل السابق في السي آي أيه، بروس ريدل، والذي يعمل في معهد بروكنز حالياً[١٣].

مراكز القوة الحالية في المملكة السعودية قد تبقى ثابتة لبعض الوقت ولكن تبطن مخاطر جمّة على مستقبلها. سلمان يسيطر على المال، ومحمد بن نايف يدير وزارة الداخلية وشبكة المراقبة، ومحمد بن سلمان يسيطر على البترول والـوزارات الاقتصادية الرئيسية، ولكن تبقى هذه المواقع محفوفة بالتبدّل السريع نتيجة أي تغيّر مفاجيء في موازين القوى.

وبرغم من أن الإجـراءات الراديكالية التي قـام بها الملك سلمان في بداية عهده وبما أحدثه من تغييرات هيكلية في السلطة تمهّد السبيل أمام نجله لوصول مريح الى العرش، إلا أن ثمة تحدّيات من داخل الأسرة وخارجها تعيق مثل هذه الفرصة. فمثل تلك الإجراءات ألغت تقليداً سائداً منذ عقود في العائلة المالكة يقوم على التوافق بين أبناء عبد العزيز فيما يرتبط بالقضايا المصيرية. وعليه، فمن غير الراجح أن يكون وجود محمد بن نايف ومحمد بن سلمان على رأس منصبين رفيعي المستوى (ولي العهد، وولي ولي العهد) يجعل تحقيق ذلك ممكناً في ظل وجود إثنى عشر من أبناء الملك المؤسس وأحفاده من كبار السن وأصحاب الخبرة الطويلة بالمقارنة مع محمد بن سلمان الذي لم يكمل عقده الثالث وليس له خبرة طويلة في السياسة.

ولذلك، فإن توصيف التغييرات التي قام بها الملك سلمان في بداية عهده بكونها تندرج في سياق ما يعرف بـ (تغيير الأجيال) (generational change)، لا يجيب على السؤال الأهم حول السبب الذي يجعل محمد بن سلمان الأقل خبرة والأصغر سناً أوفر حظاً من أبناء جيله الآخرين.

على أية حال، فإن الصراع على السلطة داخل أسرة آل سعود لا يؤول بالضرورة الى تفكك الأخيرة أو انهيار الكيان، ولكنّه بالتأكيد يضعف من بنيته، وقد يكون هذا العامل، الى جانب عوامل أخرى داخلية اقتصادية وأمنية وخارجية في هيئة اضطرابات أمنية وحروب وتفشي ظاهرة الارهاب في المحيط الجغرافي بما يؤول الى اختلال موازين الاقليمية وتبدّل في شبكة التحالفات الدولية، تفضي في نهاية المطاف الى تصدّع الكيان وتالياً تفكّك الدولة السعودية.

هوامش

(1) Martin Reardon, Three bold moves by King Salman, Aljazeera, 01 May 2015, see: http://www.aljazeera.com/indepth/opinion/2015/05/saudi-arabia-king-salman-reshuffle-150501053335493.html

(2) David B. Ottaway, The Struggle for Power in Saudi Arabia, Foreign Policy, June 19, 2013
http://foreignpolicy.com/2013/06/19/the-struggle-for-power-in-saudi-arabia/

(3) https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2015/09/04/joint-statement-meeting-between-president-barack-obama-and-king-salman

(٤) خادم الحرمين: رحم الله من أهدي إلي عيوبي، صحيفة (الرياض) ٢٩ أكتوبر ٢٠١٥، أنظر الرابط:
http://www.alriyadh.com/1095304

(٥) الأمير طلال بن عبد العزيز لـ «القدس العربي»: هيئة البيعة لفظت أنفاسها منذ تعيين الأمير نايف ولياً للعهد والبديل ملكية دستورية وبرلمان منتخب، أنظر الرابط:
http://www.alquds.co.uk/pdfarchives/2012/06/06-19/qfi.pdf

(6) David Ignatius, A cyclone brews over Saudi Arabia, Washiongton Post, October 13, 2015, see:
https://www.washingtonpost.com/opinions/a-storm-brews-in-saudi-arabia/2015/10/13/886328c0-71e1-11e5-9cbb-790369643cf9_story.html

(7)Hugh Miles, Saudi royal calls for regime change in Riyadh, 28 September 2015, see:
http://www.theguardian.com/world/2015/sep/28/saudi-royal-calls-regime-change-letters-leadership-king-salman

(8) David B. Ottaway, The Struggle for Power in Saudi Arabia, ibid

(9) Hugh Miles, Saudi Arabia: Eight of King Salman's 12 surviving brothers want to oust him, The Independent, 24 October, 2015; see:
http://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/saudi-arabia-power-struggle-between-king-salman-and-mohammed-bin-salman-could-bring-down-the-a6706801.html

(10) Rori Donaghy, ibid

(11) David Ignatius, Saudi Arabia's coming struggle, op.cit.

(12)Rori Donaghy, Senior Saudi royal urges leadership change for fear of monarchy collapse, Middle East Eye, 22 September 2015, see:
http://www.middleeasteye.net/news/saudi-arabia-senior-royal-urges-change-amid-fears-monarchy-collapse-1612130905

(13) Carol J. Williams and Alexandra Zavis, New Saudi king moves quickly to avoid future power struggle, Los Angelese Times, January 23, 2015, see: http://www.latimes.com/world/africa/la-fg-saudi-succession-20150124-story.html

إبن نايف يكسر ريشة عبدالله جابر

نحن في العهد السلماني، عهد التغريدة التي يسجن بسببها عشر سنوات!

نحن في العهد السلماني، الذي يفصل المرء من عمله بسبب تغريدة.

نحن في العهد السلماني، الذي ينتقد فيه حتى مستشفيات وزارة الصحة يتم سجنه وجلده.

نحن في العهد السلماني، الذي يمارس حرية التعبير فيه، يتم قصبه وقطع رقبته!

عهدٌ تمدد فيه القمع والقتل والصلب!

عهدٌ للتو سجن فيه د. زهير كتبي؛ وسمر بدوي؛ وفصل فيه حسن مكي؛ وقطع فيه رأس العشرات، ويبشرنا صاحب العهد الزاهر بالمزيد.

العهد السلماني.. عهد الخَنْقِ والإختناق!

حتى غروبات الواتساب، تم تهديد القائمين عليها علناً بالسجن لخمس سنوات!

وحتى القضاة ظهروا علينا يهددون بالإعدام لمن ينشر الشائعات بزعمهم.

عهد لا يؤمن حتى بنظرية التنفيس الإجتماعي منعاً للإنفجار!

عهد لا يؤمن بالعصا والجـزرة، فالجزرة التهمها الأمـراء وحاشيتهم، ولم يبق إلا العصا والعصا، اضافة الى السيف الأملح، مع كبرياء وقوة مزعومين!

وهناك المزيد من العطايا في العهد السلماني البغيض.

عبدالله جابر، هو أشهر رسام كاريكاتير في المملكة، وقد تتالت إبداعاته في صحيفة مكة، بل كانت رسومه أفضل ما في الصحافة السعودية التي يغلب عليها اللون الواحد، وكأن الصحيفة طبق الأصل للأخرى، أخباراً ومحتوى. وحتى المقالات، تكاد تكون متشابهة في الأفكار والمواقف، وتحت سقف السلطة وتوجيهاتها.

لكن رسوم عبدالله جابر هي النشاز، وقد آن لهذا النشاز والنشوز بل الشذوذ أن ينتهي. حيث قررت السلطات الأمنية السعودية منعه من العمل في أية صحيفة سعودية، وأن لا ينشر رسومه على مواقع التواصل الإجتماعي، وأن يختفي من الساحة الإعلامية كليّة، وذلك عقاباً له على نشر رسم كاريكاتيري عن الميزانية السعودية المنهوبة والمثقوبة في آن. النشر لم يكن في صحيفة وإنما في موقعه على تويتر ليس إلا!

إيقاف عبدالله جابر، واختفائه، فجّر غضباً على مواقع التواصلالاجتماعي، وتساؤلات عن مصيره، وإدانات لنظام باغ ما عاد يتحمّل كلمة. نشر الباحثون عن جابر كاريكاتيراته القديمة والجديدة تحدياً، واحتجاجاً على النظام. كاريكاتيرات تبرز فشل النظام في الإسكان، وفي مكافحة الإرهاب عبر مركز مناصحة ابن نايف، وتنتقد الظواهر الاجتماعية كالقبلية التي لازالت مسيطرة على عقول البعض؛ كما تنتقد آفة الفساد المستشري في البلاد؛ ومحتكري الأراضي وناهبي الثروات، وأدان جابر في كاريكاتيراته الأمراء الذين يزعمون تقبل النقد وهم لا يظهرون سوى (العين الحمراء).

عبدالله جابر، الرسام والفنان، مُنع حتى من رزقه، وتمّ تكسير ريشته، وسيكون محظوظاً ان لا يتعرّض جسده لأذى جلادي محمد بن نايف. كان عبدالله جابر يتوقع المشاكل وذلك قبل يومين او ثلاثة من منعه. قال: (كرسام كاريكاتير يومي، أعيش يوماً عظيما من ناحية وفرة المواضيع، وفي نفس الوقت يوماً صعباً جداً، من ناحية حساسية نقدها). وأضاف: (الإخوة اللي يقولون انتقد وما عليك. لو توقفتُ ففي احسن الأحوال بِتْسوّون لي هاشتاق لمدة يوم ثم بتنشغلون بهاشتاق عن الكورة أو الغبار. بَلاش).



يومان او ثلاثة وحدث المنع، وبعد عشرة أيـام كتب عبدالله جابر الفنان والرسام فقال: (تمّ ايقافي قبل عشرة أيام عن النشر في جميع الصحف السعودية، ومنعها من نشر أي موضوع عني، لأجل غير مسمى)؛ واضاف: (بسبب حساسية الوضع، وحرصاً منّي ألا يُستغل إيقافي للإساءة لوطني، لم أنشر خبر إيقافي في حينه).. وأكمل: (نشرتُ خبر إيقافي الآن لكي لا تنتشر الإشاعات المبالغ فيها حول توقفي والتي نشرت في أكثر من هاشتاق).

مباحث آل سعود بالمرصاد لكل راس أو قلم ولا حلّ لديهم إلا الكسر!

لكن سيأتي يوم غير بعيد، وسيُكسر فيه رأس أمراء النفاق، وسيزول حكمهم الطاغي.



- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار
- تغريدة

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- كتب و مخطوطات

- البحث



النسخة المطبوعة





أرشيف المجلة

(شام السعودية ويمنها)!

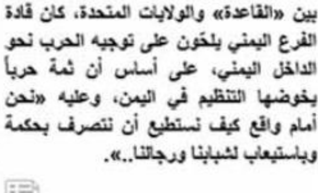
الجنون السعودي.. عهد الحروب

لقاء جمع مسؤولاً أميركياً كبيراً مع أحد كبار الأمراء في العائلة المالكة قبل أسابيع، ودار نقاش حول خيارات السعودية في المرحلة المقبلة، عقب التحوّل في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. فاجأ الأمير ضيفه بالقول أن بلاده على استعداد لخوض حرب منفردة ضد إيران، ودون طلب الإذن من أحد، ولا الاستعانة بالولايات المتحدة أو أي دولة أخرى. الضيف تساءل مستغرباً: ولكن الايرانيين سيقومون بالرد، وقد يدمّرون مدنكم، فهل أنتم مستعدون؟ فرد الأمير على الفور: لا مشكلة لدينا، ليفعلوا ما يشاؤون. ولن نسمح باستمرار هذا الوضع.



سماته.. دوافعه وأهدافه

العنف السعودي الوهابي





تفجيرات الوهابية في مسجدي الامام علي والإمام الحسين في القديح والدمام

لم يعد العنف ظاهرة محلية بل عابرة للمناطق والطوائف ولكن ليس على قاعدة تضييع المسؤولية والأدلة الجنائية، فهناك اليوم عقيدة مسؤولة عن تطويرخطاب العنف وتنميته وتعميمه. إن عبارات من قبيل (الارهاب لا دين له) وأضرابها هي المسؤولة اليوم عن تعويم الأيديولوجية الدينية المسؤولة عن أكثر من 90 بالمئة من العمليات الارهابية في العالم..حين نقول بأن العنف ظاهرة كونية لا يعني سوى توصيف المدى الجغرافي الذي بلغته وليس تبرئة جهة ما بعينها أو تعميم التهمة لتشمل جميع المعتقدات.

في الحديث عن أشكال العنف المألوفة نحن أمام الشكل الأقصى والأقسى للعنف، إذ ثمة معنى متعالياً لممارسته أولاً، وثانياً للتضحية بالذات بناء على محرّضات ذات طبيعة غير بشرية وإن كانت تحقق غايات بشرية..





تشييع شهداء القديح

تفجيرات القديح والدمام

إنهيار الحكم في السعودية حتمي

ثلاث قضايا ستشكل انعطافات في تاريخ الدولة السعودية الحديثة، وقد تودي بها

أسرار خطيرة في مراسلات قادة (القاعدة) 2 من 2

في رسالة بعث بها الشيخ عطية الله الليبي الى زعيم القاعدة أسامة بن لادن في 5 شعبان 1431هـ (17 يوليو 2010م)، استعرض فيها عدداً من القضايا ومن بينها اليمن، بدا فيها التباين واضحاً بين رؤية بن لادن وقيادة التنظيم فرع اليمن. فبينما ينقل بن لادن الأخيرين الى رحاب المعركة الكبرى بين «القاعدة» والولايات المتحدة، كان قادة الفرع اليمني يلحّون على توجيه الحرب نحو الداخل اليمني، على أساس أن ثمة حرباً يخوضها التنظيم في اليمن، وعليه «نحن أمام واقع كيف نستطيع أن نتصرف بحكمة وباستيعاب لشبابنا ورجالنا..».



مؤرّخو الوهابية.. عثمان بن بشر الغزو أساس المُلك - 4

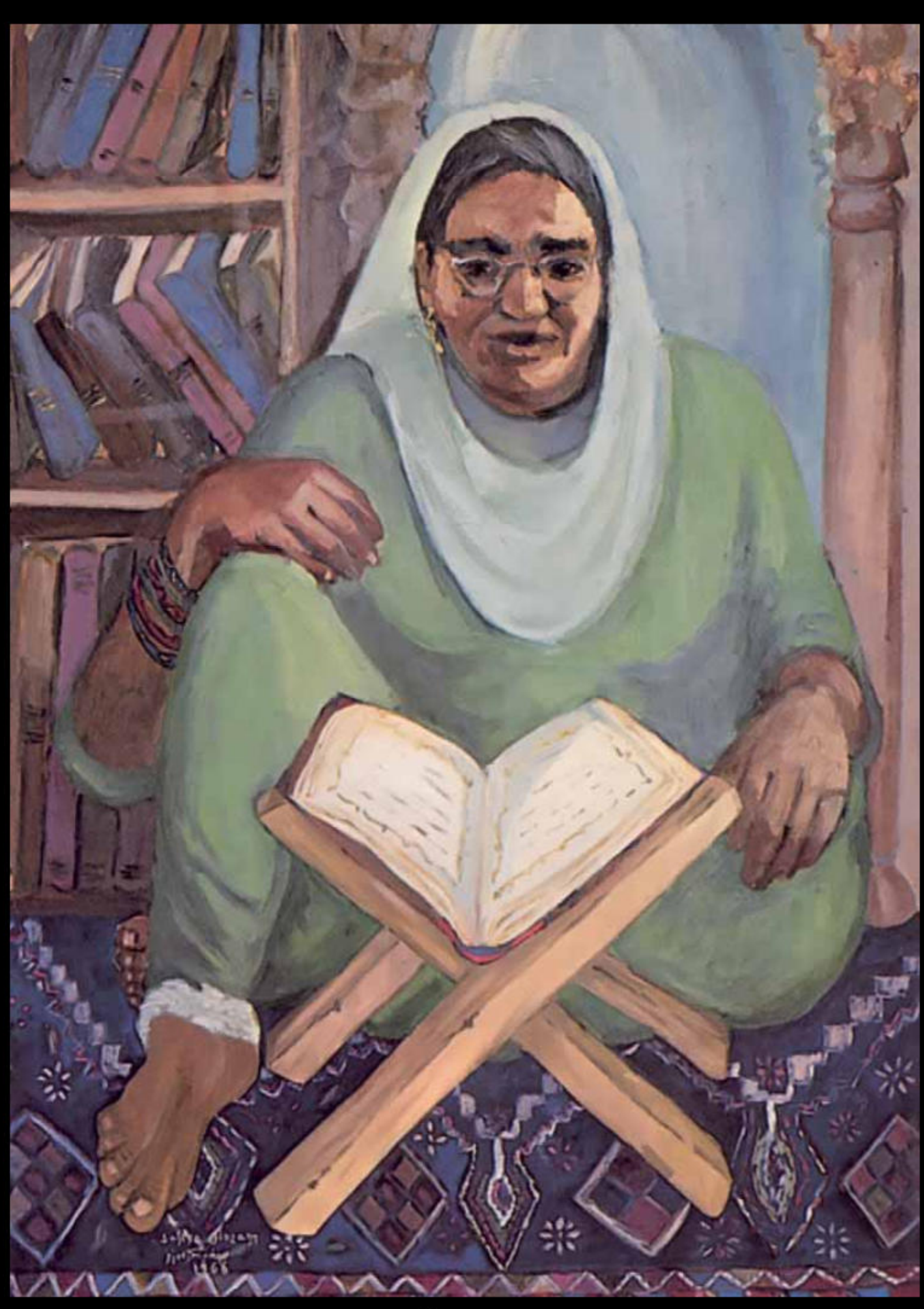
التفسير الديني لسقوط الدولة السعودية يخفي حقيقة ما كان يعاني منه حكّام آل سعود من أمراض السلطة، وهو ما أشار اليه حفيد محمد بن عبد الوهاب الشيخ حسن آل الشيخ الذي وجّه انتقاداً لحكّام آل سعود لنزوعهم الدنيوي، وتنازلهم عن البعد (الرسولي) الذي حكم الدولة السعودية الأولى.

لقد شهد عام 1229هـ موت سعود ورئيس الكويت عبد الله بن صباح بن جابر بن سليمان بن أحمد الصباح، وابراهيم بن سليمان بن عفيصان في بلدة عنيزة، وكان سعود جعله أميراً عليها بعدما عزله عن الاحساء. وتحدّث ابن بشر عن وباء أصاب بلدان سدير ومنيخ،



المفاجأة السعودية: بن سلمان أمير الأمراء





لوحة للفنانة صفيّة بن زقر